المعجم العلميّ العربيّ المختصّ

حتّى منتصف القرن الحادي عشر الهجري

تأليف

ابراهيم بن مراد

كلية الآداب - جامعة تونس الأولى



الطبعة الأولى

1993



دار الغرب الإسلامي

ص.ب: 5787 - 113

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

تَمْهِيد

يُصنّف اللّسانيُّون المحدَثُونَ مباحِثَ عِلْم المعْجَم - أو «المعْجميَّة» - صنفيْن كبيرَيْن: الأوّل نظريّ، ويمكن تسمْيتُهُ «المعجميَّة النظريَّة»، ويُسميه البَعْض «عِلْمَ المفردَاتِ» لأنّ مَبْحَثَهُ الأساسي هو الألفاظ من حيث هي ألفاظ ذات دلالات وذات صِلاتٍ ببَعْضها، وأصول انحدرَت منها، وعائلات اشتقاقية تنتمي إليها؛ والصنف الثاني تطبيقي، ويمكن تسميتُه «المعْجمّية التطبيقيّة»، ويُسمّيه البعْض «المعَاجِميّة» نسبةً إلى المعاجم في صيغة الجمع، ومبحثُه تأليفُ المعَاجم، أو الصنَاعَة المعْجميَّة. وأهمّ ما يتّصل به مبْحَثان ذَوَا فُرُوع: هما جمْعُ الرّصيد المعجميّ الذي يدوّن في المعجْم المؤلَّف، ويشتمل على مسَائل من أهمّها اثنتان: هما المصادر المعْتمدة في الجمع، والمستويات اللغوية التي تنْتَمِي إليها الألفاظ المدَوّنة، وثاني المبْحثيْن هو منْهَجُ التدوين - ويسمّى «الوَضْع» - وهو يشتمل على مسألتيْن مُهمّتَيْن، هما الترتيب، والتعريف. وهذا الصنف الثاني هو الذي غلب في التّراث المعْجَمي العربيّ، وكانت للعرب فيه تجربة رائدة. لكن تصنيفَهُم للمعَاجم لم يكن «فنّاً صنَاعيّاً» محْضاً بل كان عِلْماً قائماً على أسُس نظرية كان الخليل بن أحمد (ت. 175 هـ/ 791 م) قد وَضع لها قواعد متينَة في «كِتاب العَيْن» في نطاقِ رُؤيته اللسَانية الشاملة لنُظُم اللغة العربية: أصْوَاتاً وصَرْفا ونحواً ومُعْجماً.

ثمّ إنّ للتأليف المعْجَميّ عند العرب تصْنيفاً آخر، بحسب التعميم والتخصيص، وليْس بحسَب التنظير والتطبيق. ذلك أنّ المعاجم المؤلّفة بالعربيّة صنفان: أوّلهما وأكثرُهما عَدَداً وأوْسَعُهما انتشاراً وأشهرُهُما ذِكْراً هو صنْفُ المعَاجم اللغويّة العَامّة. وهي معاجمُ قد عُنِيَ مؤلّفوها بتدْوين ألفاظِ اللغة العامّة التي استعملها الفصحاءُ من العرب، سواء في البوادي أو في الحوَاضر، مَعَ ميْلٍ إلى استعمالات البدْوِ أكبر.

وثانيهما هو صنف المعاجم المختصّة. وهي معاجمُ لَيْسَتْ - في الغالب - من وضع اللغويّين المعْجَميّين، بل هي من وضْع العُلماءِ. وهي إذن لا تشتمل على ألفاظ اللغة العامة بل على مصطلحات العلوم والفنون، فهي إذَنْ معاجمُ في المصْطلحات العِلميَّة أو الفنيّة، أو فيهما معاً.

وهذا الصنف من المعاجم ليْس بالقليل أو النادر في العربيّة، لكنَّه أقلّ شهْرَةً فيها من معاجم اللغة العامّة. فإن هذه قد اشتهرت وشاعَ ذكْرُها وذِكْرُ مؤلّفيها لحاجة النّاس إليْها وكَثْرة اعتمادِهِمْ عليْها. وأمّا المعَاجِمُ المختصَّة فلَمْ تكن في القديم معْروفةً مشهُورةً إلاّ بَيْنَ جمْهُورٍ ضيّق هو جمْهُور العُلماءِ والمتَخصِّصِين في العلوم أو الفنُون التي أُلِّفَتْ في مصطلحاتها. ثمّ إن معَاجمَ اللّغة مشتملة على الألفاظ المجمّعة مِن خمسَة مصادرَ: هي القرآن الكريم، والشعر الذي قِيلَ في الجاهلية والقرْنَيْن الأول والثاني الهجريّيْن، والحديث النبويّ، والمأثور من كلام الغرب، أي كلامهم المأثور في أمثالهم وأقوالهم وأيامِهم، ثم مَا أخذَه عنهم العُلماءُ اللغويّون من ألفاظ بطريقة الرواية عنْهم، بعْدَ الرحْلة إليْهم في بواديهم ومَحَالّ إقامتِهم. والألفاظ التي توفّرها هذه المصادِرُ الخمسة هي ألفاظ العربية الفصْحى التي كانت محَلّ عناية الدّارسين والمتعَلّمين، في مختلف عُصُورِ اللغة العربية وأمْصَارها.

وأمَّا المعاجمُ المخْتصَّة فقد اشتَملَتْ على مصطلحات علميّة وفنّية قد ظهر جُلّها في العربية بعْد العَصْر الذي جُمِعَت فيهِ اللغة الفُصْحى، ويُسمّى «عَصْرَ الاحتجاج». وقد ارتبط ظهورُ جُلّ تلك المصطلحات بعُلوم وفُنُونٍ مُسْتَحَدَثة في الثقافَة العربيّة. فهي علومٌ أعْجميّة دخيلة قد انتقلت إلى العربية بواسطة الترجمة. ولـذلك عُـدَّتِ المصطلحات التي استعملت للدلالة عليْها من المَوَلْدِ الذي لا يسْمُو سُمُوَّ العربيّ الصّريح الفَصِيح من الألفاظ.

ثمّ إن نصُوصَ تلك المعاجم المختصة الأصُولَ المعرُوفَةَ قليلة، لأن جُلّها لا يزَال مَخْطوطاً دفيناً في مكتبات العَالَم. وأمّا مَا صَدَر منها فأكثرُه كانَ في طبعَاتٍ غير محققةٍ تحقيقاً علميّاً دقيقاً، فهي كثيرة التّصحيف، غير قليلة التحريف. بَلْ إنها قدْ لا تَعْدَمُ من

«المحَقّقين» مَن يُدخِلُ عليْها ضروباً من التبْديل والتغيير والحذْفِ مُنْكَرةً! ثمّ إنّ العِنَاية بهذا الصنْفِ من النّصوص مُحْوجَة إلى ضروب من المعارف العِلميّة ـ القديمة التراثية والحديثة ـ ما زالت في البلاد العربية قليلة الطالب، وخاصة في مجال البحث العِلميّ. ثمّ إن الذينَ أوتُوا أشياءَ من تلك المعَارِفِ لم يُؤْتَوْهَا في الغالبِ باللغة العربيَّة، فإنَّ تكوينهم كثيراً مَا كان يتمّ في جَامعاتٍ أجنبية أو في جامعاتٍ وطنية تُدَرَّس فيها المادّة العِلميّةُ باللغات الأعْجمية. ولذلك كلُّه لم يُحقَّقْ من التراث العلميّ العربيّ إلا قليلُه، ولم تلْقَ مباحِثُه من عناية الدارسين المحدَثين الجادّين ـ في البلاد العربية ـ مَا تسْتحِقّ.

لم تحْظ المعَاجِمُ العربية المختصّة إذن بما حظيت به المعَاجم اللغوية العامة من الشهْرة والذكر، ولم يُعْنَ بها القدمَاءُ والمحدَثون العناية التي هي بها جديرة، فبقيت في البحث اللغويّ العربيّ باباً غُفْلاً، ومَبْحَثاً بكراً، عَلى أهميّتِه، وطرافةِ التجربة العربية فيه، وتفرّدِه بخصائص وميزات تفيد اللغة العربيّة اليوْم إفادة كبيرة. ولذلك رأينا أن نخصّ هذا المبْحَث الطريف بالنظر، فنسْتجليَ خصائص التأليف في المعْجم العربيّ المخْتَصّ بعْد أنْ عرَف الناسُ الكثير من خصائص التأليف في المعْجم العربي العامّ، ونكشف القناعَ عن تجربةٍ معجميّة عربيّة رائدة ما كان كثيرُون يُقرّون بوجُودها أو يعرفونها لإقرارهم ـ خطأ ـ بأنّ التأليف في المعْجم المختصّ هو من شواغِل المحدَثين وليْس ممَّا عُنِي به القدمَاءُ.

على أننا نريد التنبيه إلى أنّنا قيّدْنَا بحثَنا زمَاناً ومَوْضوعاً. أمّا الزمَان فقد وقَفْنا به في مُنْتَصَفِ القرن الحادِي عشرَ الهجريَ (منتصف القرن السابعَ عشرَ الميلاديّ)، فعُنِينا ـ إذن ـ بالقُدمَاء ولم نعْنَ بالمحدَثين. وذلك لأن التأليف العربيَّ الحديث في المعجْم المختَصّ ما زَال لم يخلص من التبعيّة للمعاجم الأوروبية، فإن جُلّ معاجمنا المختصة الحديثة مُتَضمّنة لقوائم من المصطلحات المرتبة بحسَب حُرُوف الهجاء الفرنسيّة أو الانغليزية، وقد نُزّلَتِ العربيةُ فيها منزلةً دُنْيَا. ثمّ إنَّ اكْتِفَاء مؤلّفيها ـ في الغالب ـ بإيراد قوائم من المصطلحات الأعجمية المقَابَلة بمصطلحات عربيّة قد أفقدها أهمّ أركان المعْجَم، وهو التّعْريف، فهْي إذَن ليْسَت معَاجم بالمعنى التامّ. فالمسَائل التي تثيرُها

المعاجمُ العلميّة المختصة العربية الحديثة إذن لا تتصل بالمعجميّة ومباحثها بقدْر مَا تتصل بقضايا نَقْل المصطلح العلميّ الأعْجميّ إلى العربية، وليْس ذلك مما نريد البحث فيه في هذا العمل.

وأمّا الموضوع فقد قيّدناهُ بالمعجْم «العلمي المختصّ». فَليْس بحثنا إذن في «المعجم العربيّ المختصّ» عامّة بل هو في صنف منه هو صنف المعَاجم العلميّة، والصنف الذي أسقطناهُ هو صنف المعاجم الفنيّة، مثل المعاجم الموضوعة في مصطلحات المتكلّمين والفلاسِفة، ومصطلحات المتصوّفة، ومُصْطلحات الفُقَهاء، أو المعاجم الموضُوعة في مصطلحات فنون مختلفة مثل كتاب التعريفات للجُرْجاني، وكتاب الكليّات لأبي البقاء، وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. فإنّ هذه المعاجم الفنيّة وسَط بَيْن معاجم اللغة العَامّة والمعاجم العلميّة المختصّة. وهذه المعاجم تثير بدُون شكّ قضايا منْهَجيّةً معجميّة مُهمّة، وخاصة في باب «التّعرْيف» لأنها ـ في جوْهرها ـ معاجمُ في «التعريفات» والإبانة عن «الرسُوم والحُدود». لكنّها مع ذلك تبْقى إلى المعاجم اللغوية العامّة أقْرَبَ وبها ألصْقَ، لأن مداخلها المعجميّة التي تكوّنت مِنها مُدوّناتها هي في الغالب من «المولّدِ العربي» الذي ارْتقى ـ من حيْث درجَة التخْصيص والتعميم ـ درجةً عن اللفظ اللغويّ العَامّ فصَارَ اصطلاحاً فنيّاً، ثم إنّ كثيراً من ذلك «المولّد» قد اشتملتْ عليْه مَعَاجِم اللغة العامّة لانتمائه إلى «العُلوم الإسْلامية» مثل الفقه والحديث والقراءات القرآنية والعقائد والتصوّف وعلم الكلام وعُلُوم اللسَان كالنحو والصّرْف والعَرُوض والبلاغة، فقد اعْترف مؤلفو المعَاجم اللغوية العامة بفصاحة جُلّ المصطلحات المستعملة في تلك «العلوم الإسلامية» ـ وخاصّة ما ظهر منْها قبل نهاية القرنِ الرابع الهجريّ ـ فَدَوّنوها في مَعَاجِمِهم. وقُرْبُ المعَاجم الفنّية المختصّة من المعاجم اللغَويّة العامّة ـ في باب الجمْع خَاصّة ـ قد جَعَلها تختلف اختلافاً كبيراً عن المعاجم العلميّة المختصة. فهْي إذَن مُمثّلة لضرْب من التأليف المعجمي في العربية يختلفُ عن التأليف في المعجْم العِلمي المختصّ. وهي ـ لذلك ـ تنتمي إلى «المعجم

العربيّ المختص» عَامّة، لكنها ذَاتُ خصُوصيات تجعَلُها حَرِيّة بالدراسة المستَقلة عن «المعجَم العِلْمي».

وقدْ قَسَّمْنَا بَحثَنَا هَذَا إلى أرْبَعةِ فُصُول:

جَعلْنا أوْلها مَدْخلاً عامًّا وَخَصّصْنَاهُ للحديث في نشأة المعْجَم العربيّ عامّة، ونَشأة المعْجَم المخْتص خاصة.

وخصّصْنا الفَصْلَ الثاني للمعاجم المدْرُوسة ـ وعدَدُها ثمانية عَشَر ـ ولمؤلّفيها، فعرّفْنا بهؤلاء وبمؤلفاتهم المعجميّة تعريفاً مُوجَزاً.

والفصْل الثالث في قضيّة الجمع في المعْجَمَ العلميّ العربي المختص، وقد عُنينَا فيه بمسألتيْن مُهمّتيْن هما مسألة المصَادِر التي اعتمدها علماؤنا المعْجميّون في جمع مُدَوَّناتهم، ومسألة المستويات اللغوية التي تنتمي إليْها المصطلحاتُ المدوّنة في المعاجم، وخاصة المصطلحات المداخِلَ.

والفصْل الرَّابع في قضية الوَضْع، وقد عُنينا فيه بمسْألَتيْن أيْضاً: هما مسألة التّرتيب، ومسألة التعريف.

وأمَلنَا بعد هذا أن نكون بهذا البَحث قد وفّقْنا في التعريف بمبْحَث مُعْجميّ عَرَبيّ طريف قد ظلَ حتى أيّامنا هذه مَنْسِيّاً مَغمُوراً(*).

(*) قد خُصّ هذا الصّنف من التأليف إلى حدّ الآن ببحث وحيد ما زال ينشر تباعاً منذ سنة 1985، وهو بقلم طبيب باحث ليْس بذي غاياتٍ لسَانيّة صرْف ـ ينظر: الدكتور نشأت حمارنة: «المعجمات الطبيّة»، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1/60 (1985)، ص ص 104 - 123، 3/60 (1985)، ص ص 484 - 514، 3/62 (1987)، ص ص 541 - 560، 3/66 (1991)، ص ص 466 - 513.

مصادر البحث ومراجعُهُ

1 ـ المصادر

ـ **الإبانة**: الإبانة والإعلام بما في المنهاج من الخلل والأوهام، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن البيطار المالقي (ت. 646 هـ/1248 م)، مخطوطة الحرم المكي الشريف، رقم 36 (1) طبّ (80 ورقة).

ـ **الأدْويــة**: الأدويـة المفردة، لأبي الصلت أميّة بن عبـد العـزيـز الـداني (ت. 529 هـ/1134 م)، مخطوطة الخزانة العامّة للوثائق بالرباط، رقم (كـ 155)، ص ص 166-252 (ضمن مجموع).

ـ **الأدوية المفردة**: كتاب الأدوية المفردة، لأبي جعفر أحمد بن محمد الغافقي (ت. 560 هـ/1165 م)، مخطوطة الخزانة العامّة للوثائق بالرباط، رقم (ق 155)، (200 ورقة).

ـ **الاعتماد**: كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة،لأبي جعفر أحمد ابن الجزار القيرواني (ت. 369 هـ/979-980 م)، مخطوطة مكتبـة آياصـوفيا (تـركيا)، رقم 3564 (91 ورقة). [وقد حقّقنا الكتاب على خمس مخطوطات وجعلنا مخطوطة آياصوفيا أصْلاً، وفي ترتيب أوراق المخطوطة اضطراب، وقد أصلحناه].

ـ **التفسير**: تفسير كتاب دياسقوريدوس، لأبي محمد عبدالله ابن البيطار، تحقيق ابراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، وبيت الحكمة، تونس، 1990 (432+7 ص).

- **تفسير أسْماء الأدوية المفردة**: تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس، لأبي داود سليمان بن حسّان بن جلجل (ت. بعد 384 هـ/994 م)، مخطوطة المكتبة الوطنية بمدريد، رقم 4981 (11 ورقة).

- **التنوير**: كتاب التنوير في الاصطلاحات الطبيّة، لأبي منصور الحسن بن نوح القمري (ت. حوالي 390 هـ /999 م)، تحقيق وفاء تقيّ الدين، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (1) 4/65 (1990)، ص ص 689 - 720؛ (2) 1/66 (1991)، ص ص 32 - 64؛ (3) 2/66 (1991)، ص ص 240 - 284.

- **الجامع**: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لأبي محمد عبدالله ابن البيطار:

أ - النص العربي: ط. بولاق، 1291 هـ/1874 م (4 أجزاء).

ب - الترجمة الفرنسيّة:

Le Traité des Simples par Ibn El-Beithâr, traduit par Lucien Leclerc, in: Notices et Extraits des Manuscrits de la Bibliothèque nationale et autres Bibliothèques, Tomes XXIII, XXV, XXVI, Paris, 1877-1883 (3 volumes).

- **حديقة الأزهار**: حديقة الأزهار في ماهيّة العشب والعقّار، لأبي القاسم بن محمد بن إبراهيم الوزير الغسّاني (ت. 1019 هـ/1611 م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (427 ص).

- **حقائق أسْرار الطبْ**: لمسعود بن محمد السّجزي (كان حياً سنة 734 هـ/1334 م)، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بتونس، رقم 18329 (ضمن مجموع، من الورقة 14 إلى الورقة 77).

- **الشرح**: شرح أسْماء العقّار، لأبي عمران موسى بن عبيدالله بن ميمون القرطبي (ت. 601 هـ/1204 م)، حقق النصّ العربي وترجَمَه إلى الفرنسية ماكس مايرهوف (Max Meyerhof)، نشر المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرْقيّة، القاهرة، 1940

(69 + 258 + LXXVI ص)، وقد اعتمدنا النص العربيّ ومقدمة الترجمة الفرنسيّة.

- **شرح لكتاب دياسقوريدوس**: شرح لكتاب دياسقوريدوس في هيولى الطبّ، وضعه مولّف مجهُول في نهاية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، حقق النصّ العربيّ وترجمه إلى الألمانية ألبرت ديتريش (Albert Dietrich)، دار النشر فاندنهوك وروبرخت بغوتنجن (Vandenhoeck und Ruprecht in Gottingen)، 1988 (216+752 ص).
- **الصيْدَنة**: كتاب الصيدنة في الطبّ لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني (ت. 440 هـ/1048 م)، حقق النص العربي وترجمه إلى الانغليزية محمد سعيد ورنا إحسان إلهي، كراتشي (الباكستان)، 1973 (430+376 ص).
- **قاموس الأطباء**: قاموس الأطباء وناموس الألباء لمدين بن عبد الرحمن القوصوني المصري (ت. بعد 1044 هـ/1634 م)، نشره مصوّراً مجمع اللغة العربيّة بدمشق، دمشق، 1979-1980 (جزآن).
- **المستعيني**: الكتاب المستعيني في الطبّ، ليونس بن إسحاق بن بكلاريش (كان حياً حوالي سنة 500 هـ/1106 م)، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بتونس، رقم 3575 (130 ورقة).
- **المعتمد**: المعتمد في الأدوية المفردة، للملك المظفّر يوسف بن عمر بن علي بن رسول الغسّاني التركماني صاحب اليمن (ت. 694 هـ/1295 م)، تحقيق مصطفى السقّا، ط. 3، دار المعرفة، بيروت، 1975 (589 ص).
- **المغني**: المغني في الأدوية المفردة، لأبي محمد عبدالله ابن البيطار، مخطوطة المكتبة الوطنيّة بتونس، رقم 16476 (301 ورقة).
- **مفيد العلوم**: مفيد العلوم ومبيد الهموم، وهو تفسير الألفاظ الطبيّة واللّغوية الواقعة في الكتاب المنصوريّ [في الطبّ] للرازي، لأبي جعفر أحمد ابن الحشّاء، تحقيق ج. س. كولان (G.S. Colin) و هـ. ب. رنو (H.P. Renaud)، الرباط، 1941 (163 ص).

2 ـ المراجع*

أ ـ المراجع العربيّة:

ـ **الإتقان**: الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن السيوطي (ت. 911 هـ/1505 م)، القاهرة، 1318 هـ/1900 م (جزآن).
ـ **اختصار كتاب الاعتماد**: اختصار كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة (لابن الجزار)، لمؤلف مغربيّ مجهول، مخطوطة الخزانة العامّة للوثائق بالرباط، رقم (د 1121)، ضمن مجموع (من الورقة 154 ظ إلى الورقة 161 و).
ـ **بحوث**: بحوث في تاريخ الطبّ والصيدلة عند العرب، لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991 (642 ص).
ـ **تاريخ الأدب العربيّ**: لكارل بروكلمان، الترجمة العربية: ترجمة عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب والسيّد يعقوب بكر، صدر منها ستة أجزاء في طبعات مختلفة منذ سنة 1959 بالقاهرة (ينظر أيضاً: G A L في المراجع الأعجميّة).
ـ **تاريخ الحكماء**: تاريخ الحكماء، وهو منتخب الزوزني المسمّى بالمنتخبات الملتقطات من كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء لجمال الدين القفطي (ت. 646 هـ/1248 م)، تحقيق يوليوس لبّر (Julius Lippert)، ليبزيغ، 1903 (495+22 ص).
ـ **تذكرة أولي الألباب**: تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب، للشيخ داود بن عمر الأنطاكي (ت. 1008 هـ/1599 م)، المكتبة العلاميّة، القاهرة، 1349 هـ/1930 م (جزآن، وتذييل لأحد تلاميذ المؤلف).
ـ **التراث العربي**: تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين:
أ ـ المجلد الأوّل، الجزء الأول في علوم القرآن والحديث، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية [?]، 1403 هـ/1983 م.

---

* اكتفينا في هذه القائمة بالمراجع التي ذكرت في التعاليق أكثر من مرّة واحدة.

ب ـ المجلّد الثامن: علم اللغة إلى حوالي 430 هـ، ترجمة عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1408 هـ/1988 م (ينظر أيضاً: G A S في المراجع الأعجمية).

ـ **التكملة**: التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن الأبار (ت. 658 هـ/1260 م)، تحقيق بالنثيا: M. Alarcon y C.A. Conzàlez Palencia: «Appendice a la edicion Codera de la Tecmila de Aben Al-Abbar», in: Miscelanea de Estudios y Textos Arabes, Madrid, 1915 (752 p.). pp. 147 - 690.

ـ **جمهرة اللغة**: كتاب جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت. 321 هـ/933 م)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987-1988 (3 أجزاء).

ـ **دراسات**: دراسات في المعجم العربي، لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 (399 ص).

ـ **صفة طبائع العقاقير**: صفة طبائع العقاقير على مذهب ابن الجزار في كتاب الاعتماد لمؤلف مجْهُول، تحقيق إبراهيم بن مراد: «Les propriétés des médicaments d'aprés Ibn Al-Gazzâr»: Un abnégé anonyme du «Kitâlb El-Iʿtimâd» d'Ibn Al-Ǧazzâr Al-Qayrawânî (m. 369/979-980). Introduction et édition par Ibrahim BEN MRAD, in: IBLA, 151/1 (1983), pp. 43 - 76.

ـ **طبقات الأطبّاء**: طبقات الأطبّاء والحكماء، لأبي داود سليمان بن حسّان بن جلجل، تحقيق فؤاد سيّد، المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرقيّة، القاهرة، 1955 (138 ص).

ـ **عيون الأنباء**: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم ابن أبي أصيْبعَة (ت. 668 هـ / 1270 م)، تحقيق أوغست ملّر (August Muller) القاهرة، 1299 هـ / 1882 م (جزآن).

- **فهرس مخطوطات الطبّ الإسلامي**: فهرس مخطوطات الطب الإسلامي باللغات العربيّة والتركيّة والفارسيّة في مكتبات تركيا، تأليف رمضان ششن وجميل آقبكار وجواد إيزكي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية باستانبول، 1984 (527 ص).

- **الفهرِسْت**: كتاب الفهرِسْت لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم (ت. 380 هـ/990 م):

أ - تحقيق غوسْتاف فلوغل (Gustav Flügel)، ليبزيغ، 1872 (XXII+43+361 ص).

ب - تحقيق رضا نجدّد، طهران، 1971 (425+169 ص).

- **القانون**: القانون في الطبّ، لأبي علي الحسين بن عبدالله ابن سينا (ت. 428 هـ/1037 م)، بولاق، 1294 هـ/1877 م (3 أجزاء).

- **كتاب النبات**: لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصْمعي (ت. 214 هـ/ 829 م)، تحقيق عبدالله يوسف الغنيم، القاهرة، 1972 (22+110 ص).

- **كشف الظنون**: كشف الظنون عن أسَامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت. 1068 هـ/1658 م)، استانبول، 1941-1943 (جزآن).

- **لسان العرب**: لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت. 711 هـ/1311 م)، إعداد وتصنيف يوسف خيّاط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء).

- **المزهر**: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن السّيوطي (ت. 911 هـ / 1505 م)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط 2، القاهرة (د. ت)، (جزآن).

- **المصطلح الأعْجميّ**: المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربيّة، لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن).

- **معجم الأطبّاء**: لأحمد عيسى، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1982 (527 ص).

- **مفردات المهدوي**: مفردات المهدوي في الطبّ لمؤلف غير معروف، مخطوطة دار الكتب الوطنية بتونس، رقم 16113 (130 ورقة).

- **المقالات الخمس**: المقالات الخمس وهو هَيُولى الطبّ لبدانيوس ديوسقريديس العين زرْبي (القرن الأوّل الميلادي)، ترجمة أصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق:

أ - تحقيق قيصر دبلار (C. Dubler) والياس تراس (E. Terès)، تطوان، 1957 (CLXXX + 626 ص).

ب - مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 2849 (143 ورقة).

- **المنتخب**: منتخب جامع المفردات (كذا) لأبي جعفر أحمد الغافقي، وضعه أبو الفرج غريغوريوس ابن العبري الملطي (ت. 684 هـ/1286 م)، حقق مواد ستة حروف منه (أ - و) وترجمها إلى الإنغليزية ماكس مايرهوف وجورج صبحي، القاهرة، 1932-1940 (4 أجزاء).

- **النبات**: كتاب النبات - القاموس النباتي، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت. 282 هـ/ 895 م):

أ - القسم الأول: (ا - ز)، تحقيق برنهارد لوين (Bernhard Lewin) - أبسالا، 1953 (15+235+53 ص).

ب - القسم الثاني: (س - ي)، جمَّعَهُ محمد حميدالله، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1973 (447+57 ص).

ب - المراجع الأعجمية:

- **Arabic Lexicography:** Arabic Lexicography, its history and its place in the general history of lexicography, by John A. HAYWOOD, Leiden, 1960 (141 p.).

- **Al-Bîrûnî's Book on pharmacy:** Al-Bîrûnî's Book on pharmacy and materia medica. Introduction, Commentary and Evaluation, by Sami Kh.

HAMARNAH, Hamdard National Foundation, Karachi, Pakistan, 1973 (145 p.).

- **Early Arabic Pharmacology.** by Martin, LEVY, Leiden, 1973 (187 p.).
- **EI2:** Encyclopédie de l'Islam. Nouvelle édition, en cours de publication depuis 1958, Leiden, Paris (6 volumes parus).
- **G A L:** Geschichte der Arabischen Litteratur, von Carl BROCKEL - MANN, 2 bands, Supplement, 3 bands, Leiden, 1937-1949.
- **G A S:** Geschichte des Arabischen Sehriftums, von Fuat SEZGIN, Leiden, 1967-1984 (9 volumes parus).
- **De Materia medica:** De Materia medica. Libri Quinque de Pedanii-Anazerbei DIOSCURIDIS, ed. Max Wellmann. Berolini, 1907-1914 (3 volumes).
- **El Prologo:** El Prologo de «Al-Kitàb Al-Musta'înî» de Ibn Buklâriš (Texto Arabe y Traduccion anotada) par Ana LABARTA in: Estudios sobre Historia de la Ciencia Arabe, editados por Juan Vernet, Barcelona, 1981, pp. 183 - 316.

الفصل الأوّل

مدخل عام ـ النشأة

يمكن التّأريخُ لظهور المباحث المعجميّة عند العرب ببدايات القرن الأوَّل الهجريّ/السابع الميلادي. فقد عُني المسلمون منذُ تلك الفترة بمفْردَات القرآن، وخاصّة بما سميّ منها بالغريب، وشُغلُوا بتأويلها والبحث في دلالاتها الّلغويّة الدقيقة. ومن الأوائل الذين عُنوا بتفسير القرآن، وخاصّة بمسأَلة الغريب فيه، عبد الله بن عبّاس (ت. 68 هـ/ 687 م). فقد كانت لهذا الصَحابّي في مجال التفسير القرآنيّ اجتهادات لُغوّية كثيرَة قد جعلت بعْض المحدَثين يعتبره «رَائدَ الدراسَات الّلغوية لِلنصُوص العربيّة»[1]، ويعتبرُ تفسيرَهُ «أوّلَ دِرَاسَةٍ في علم المفردات عند المسلمين»[2]. إلاّ أنّ عمل ابْنَ عبَاس ـ على أهميّته ـ لم يَسْلَم في بعْض من جوانبه من شكوك قد أَحَاطت به. فمن المشكوك فيه أن يكون ابن عبّاس قد ترك أثراً مكْتُوباً دَوّنَه بنفسِه وحرر نصّه[3]. فالتفسير المنسُوبُ إليْه قد عرفَهُ النّاس في الحقيقة عن طريق تلاميذه. مثل سعيد بن جُبَيْـر (ت. 95 هـ/714 م) ومُجـاهِـد (ت. 103 هـ/ 721 م) وعِكْـرِمَـةَ (ت. 106 هـ/724 م)[4]. ثم إنّ من المشكوك فيه أيضاً أن يكون ابن عباس صَاحبَ نصَّيْن آخرين قد نسَبَهُما إليْه القدمَاءُ. أوّلهما هو مَا عُرِفَ بـ «مسَائل نافع بن الأزْرَق». فقد أورَد جلال الدين السَّيوطي في كتاب الإتقان[5] أسْئلة ألقاهَا زعيم الخوارج الأزارقة نافع بن

(1) سزكين: التراث العَربيّ، 63/1.

(2) نفسه، 64/1.

(3) Blachère (Régis): Introduction au Coran, Paris, 1947 (273p.), p.225.

(4) أمّا سزكين فيرى أنّ ابن عبّاس قد دوّن تفسيره بنفسه ـ ينظر: التراث العربيّ، 66/1.

(5) السّيوطي: الإتقان، 121/1-134. وقد نشر النصَّ إبراهيم السَامرائي بعنوان: «سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عبّاس»، بغداد، 1968.

الأزرق (ت. 65 هـ/685 م) على عبد الله بن عبّاس حول معَاني مَائتيْ كلمة من غريب القرآن. وقد أجابَ ابْن عبّاس سَائلَهُ مَسْتدِلاً في شروحه بشواهد من الشعر الجاهلي؛ وقد نُسبَ إليْه قوْلهُ: «الشعر ديوان العرب، فإن خَفِي عليْنا الحرْف من القرآن الذي أنزلهُ الله بلغة العرب رجَعْنَا إلى ديوانها والتمَسْنَا معْرفة ذلك»[6]. وقد سبق لنَا في بحث سَابق[7] أنْ بَيّنّا ضُعْفَ نسبَةِ هذه الشروح إلى ابن عباس.

وثاني النَصّيْن كُتَيّبٌ عنوانه «اللغات في القرآن»، قد جَمعهُ في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي المقرئ المصْريّ عبد الله بن الحسين بن حَسْنُون (ت. 386 هـ/996 م)[8]. ثم أعَاد جمعَه وهذَّبَهُ في القرْن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلاديّ محمد بن علي الوزّان(توفي في أوائل القرن الخامس الهجري)[9]. والكتاب منسُوبٌ إلى ابن عبّاس، وفيه محاولةُ بحث في أصوُلِ الكلمات القرآنية الغريبة وبحث في القبائل العربيّة التي يمكن أن تُنْسَبَ تلك الكلمات إليها، وقد أثيرت فيه - انْطلاقاً من ذلك - مسْألة الألفاظ الأعجمية في القرآن[10]. وليْس الكتابُ في الحقيقة تأليفاً صِرْفاً من وَضعْ ابن عبّاس بل هو تهْذيب لبعْض من شروحه.

على أن الشكوك التي تحيط بنسبة الكتُب المذكورة إلى ابن عبّاس لا تقلّل في الحقيقة من قيمة الجهْد الذي كان لهذا الصّحَابي في شرح الغريب من ألفاظ القرآن، ومن أهمّ الدلائل على تلك القيمة النقول الكثيرةُ المنسوبَة إليه في المدوّنات القديمة،

---

(6) السيوطي: الإتقان، 121/1.

(7) ينظر ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 65/1.

(8) سزكين: التراث العربيّ، 68/1 و105/1. وقد حقق هذا العمل صلاح الدين المنَجّد: «كتاب اللغات في القرآن المْنسُوب إلى عبد الله بن عباس، برواية ابن حسنون المقرىء»، ط. 1، القاهرة، 1946، وط. 2 بيروت، 1972.

(9) سزكين: التراث العربي، 68/1 و111/1.

(10) ينظر حْول هذا الكتاب ومعالجة مسألة الاقتراص فيه: ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 53/1-55.

مثل «مجاز القرآن» لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى[11]، و«صحيح» أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت. 256 هـ /870 م)[12]، و«جمهرة اللّغة» لأبي بكر محمد بن الحسين ابن دريد (ت. 321 هـ/933 م)[13]، و«لسَان العرب» لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرّم ابن منظور (ت. 711 هـ /1311 م)[14].

وقد تواصَلَتْ بعد ابن عبّاس العنايةُ بغريب القرآن ومعَانيه، ووُضعت في الفترة الزمنية التالية له والسَابقةِ لظهورِ «كتاب العَيْن» للخليل بن أحمد الفراهيدي كتبٌ في التفسير كانت ذَات قيمة لغويّة معجميّة لا تُنْكَرُ، منهـا «معَاني ألفاظ القرآن» لعلي بن عبد الله بن عباس (ت. 117 هـ/735-736 م)[15]، و«غريب القرآن» لأبي سعيد أبَان بن تغلب (ت. 141 هـ /758 م)[16]، و«تفسير القرآن» لمحمَّد بن السّائب الكَلْبي (ت. 146 هـ /763 م)[17]، و«التفسير في متشابه القرآن» لأبي الحسَن مُقاتل بن سليمان البلخي (ت. 150 هـ/767 م)[18]، وهذا الكتاب «يبحث في المعَاني المختلفة لكلمات

---

(11) أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، ط. 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981 (جزآن) 89/1 و 305/2.

(12) جمع فؤاد عبدالباقي نقول البخاري عن ابن عباس ونشرها بعنوان «معجم غريب القرآن لابن عبّاس مستخرجاً من صحيح البخاري»، القاهرة، 1951.

(13) أبو بكر ابن دريد: جمهرة اللّغة، 888/2,678/2,365/1.

(14) ابن منظور: لسَان العرب، ينظر فيه مثلاً: 67/1 (أصَر)؛ 188/1 (برد)؛ 232/1 (بعد)؛ 322/1 (تفت)؛ 333/1 (تنر)؛ 394/1 (جبب)؛ 413/1 (جدد)؛ 599/1 (حرج)؛ 669/1 (حفد)؛ 1183/1 (رعد).

(15) ينـظر سنركين: التراث العربيّ، 36/8.

(16) نفسه، 38/8. وقد سمّاه ابن النديم في كتاب الفهرسْت «معاني القرآن» ـ ينظر الفهرسْت، ص 220 ط. فلوغل وص 276 ط. تجدّد.

(17) ينظر المصدرُ نفسُه، ص 95 ط. فلوغل، وص ص 107-108 ط. تجدّد؛ وكذلك بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، 9/4.

(18) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، 10/4-11.

مفردة. مثل: هُدًى، وكُفْر... الخ»[19].

ولا شكّ أنّ هذه الشروحَ والتفاسيرَ التي خصّصت منذ القرن الهجريّ الأوّل لغريب القرآن ومعَانيه كانت تهيئة أساسيَّة للمعجميّة العَربيّة. ويبدو لنا أنّ دوْرَها في تكوين المعجميّة العربيّة يُشبه دوْرَ القراءَات القرآنية في تكوين النحو العَربيّ[20]. فالعِلْمان قدْ تسايَرَا في نشأتهما حتى اجتمعا عند عَالِمٍ كان لَهُ الدور الحاسِمُ في إقامَتِهما وتركيز أسُسِهما، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175 هـ/791 م) الذي ألّف في النحو[21]، وأثّر في سيبويْه (ت. 177 هـ/792 م) ـ تلميذه ـ تأثيراً عميقاً، فَاعْتمد عليْه في «الكتاب» اعتماداً كبيراً[22]، وألف أوّلَ مُعْجَم لَغويّ عامّ مكتمل العناصر والأركان في اللغة العربيّة هو «كتابُ العين».

و«كتابُ العيْن» معجم لغويّ عَامّ. فقد دوّن فيه الخليل ألفاظ اللّغة العامّة. ومن الطبيعيّ أن يكون أوّل معجم عربي في ألفاظ اللغة العامّة لأنّ الحَاجَة إلى تدْوين الرصيد المعروف منها كانت أمَسّ. وخَاصّة من أجْل التمـييز بيْن الفصيح من كلام العرب والمولّد المُستحدَثِ الطارىء على اللغة، في بيئة عربيّة إسلاميّة كان اللحْنُ فيها قد بدأ يـفشو وينتشر منذ أوَاسط القرْن الأوْل الهجري. وقد نشطت حركة التأْليف المعجميّ بعد الخليل بن أحمد مباشرة وخاصّة في أوَاخر القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجريّيْن. وقد وُضِعَ في هذه الفترة معجمان عَامّان أيضاً. هما «كتاب الجيم» لأبي عمْرو الشيباني (ت. حوالي 210 هـ/825 م)، والغريب المصنّف» لأبي عبيْد القاسم بن سَلام الهروي (ت. 223 هـ/839 م). و«كتاب الجيم» يختلف في مُدَوّنته المجموعة فيه

(19) نفسه، 11/4.

(20) ينظر حول ذلك خاصّة: عبد الصّبور شاهين: أثر القراءات في الأصْوات والنحو العربيّ. أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987 (444 ص).

(21) ينظر حول كتبه النحويّة: Sezgin: GAS, 9/47-48.

(22) ينظر حوْل شواهد سيبويْه الخليليّة: المصدر السّابق نفسُه، 9/46-47، وفيه حَصْر لَلمواضع التي اعتُمِدَ فيها الخليل في «الكتاب».

وفي طريقة الترتيب المُتَّبَعَة فيه عن «كتاب العَيْن» للخليل بن أحمد. فقد استنبط الخليل طريقة تمكّنه من حَصْر متن اللغة، هي طريقة التقليب وهي أن يعمَد إلى الجَذر اللغوي الثّنَائيّ أو الثلاثي أو الربَاعيّ أو الخماسيّ فيستخرج منه الصيغ التي يُمكّن منها تقليب حُرُوفِه. فالثنائي يقلّب تقليبين، ومثاله «عـق» و«قع»؛ والثلاثي يقلّب ستة تقليبات، ومثـاله «ع ق ب» فإن تقليباته هي «عقب» و«عبق» و«بعق» و«بقع» و«قبع» و«قعب»؛ والرباعيّ ـ مثل «دَحْرج» ـ يقلب أربعة وعشرين تقليباً (تقليبات الثلاثي الستة تضرب في أرْبعة)؛ والخماسيّ ـ ومثاله «سَفرجل» ـ يقلّب مَائة وعشرين تقليباً (تقليبات الرباعي الأربعة والعشرون تضرب في خمسة). وقد وضع الخليل كلّ التقليبات الممكنة للجذور اللّغوية، وانتهى إلى قانون لسَاني على قدر كبير من الأهميّة، هو قانون «ألمهمل والمسْتعمل»، والمستعمل من ألفاظ اللغة هو المنجزُ بالفعْل على ألسنة أفراد المجموعة اللغويّة، وأمّا المُهْمَل فهو المُتَصَوَّر بالذهْن دُون أن يكون له في الآنِ المُتحدّثِ عنه ظهورٌ على ألسنَة الناس، وقد دوّن الخليل في مُعْجمه المسْتعْمل من ألْفاظ اللغة، وترك المهْمَلَ لأنّه غير موجُود بالفعل. ثم إنّ الخليل قد اتّبع في ترتيب مداخِل معجمه الأصُول طريقة هي من محْض ابتكاره[23]. وهي طريقة صوتية قائمةً على مخارج الحروف. فقد عمد الخليل إلى أبْعَد الحُروف مخارِجَ وهي الحروف الحلقيّة، فاختار منها حرْف العَيْن

(23) قد تشكك بعْضُ الباحثين في ابتكار الخليل طريقتَهُ في ترتيب مَادّته، وأعَادوهَا إلى أصُول أعجميَّة قد تأثر بها مؤلّف كتاب العيْن ـ يُنظر خَاصّة:
Haywood (J.A.): Arabic Lexicography, pp. 37-39; Wild (S.): Das Kitab al-ʿAin und die arabische Lexikographie (Wiesbaden, 1965), pp. 37-40; Rundgren (F.): La Lexicographie arabe, in: Studies on Semitic Lexicography. Quaderni di Semitistica, N°.2, (Firenze, 1973, 231 p.), pp. 148-152; Versteegh (C.H.M.): Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking (Leiden, 1977), p. 7, 19. وقد ذهب هيْوُود ووِلْد وفرستيخ إلى تأثر الخليل بالهنود. أمّا رندغرن فقد أرْجع التأثير إلى اليُونان. ويبدو لَنا أنّ القوْلَ بالتأثير الأعجميّ في طريقة الخليل ـ وفي عمله المعجميّ عامّة ـ يبقى مجرّد افتراض ليْس له من الأدِلّة العلميّة الثابتة ما يَدْعَمُه، إذ لم يَثْبُت إلى حدّ الآن أن الخليل كان على معرفة حقيقية بالثقافات الأعْجميّة.

فبَدأ به أبواب الكتاب، وسمّاه به، ثم تتَبّع الحروف بحسب تدرّج مخارجها نحو الشفتيْن.

أمّا أبُو عمرو الشيباني ـ وقد كان كوُفيّا، بخلاف الخليل الذي كان بصْريّاً ـ فقد شغلتْه كغيره من الكوفيّين مسألةُ غريب اللّغة. فغلب على مُدَوَّنتِه الغريب من الألفاظ والمستعْمل من لغات القبائل، ولم يكن معجمه ـ لذلك ـ مُعْجماً استيعابيّاً استقصائياً مثل كتاب العيْن، بل كان إلى حدْ كبير انتقائياً مُوَجَّهاً توجيهاً مقصوداً، وإن لم يُبِنْ عنه المؤلفُ. ثم إن ترتيب مداخل المعجم قد خالف أيضاً ترتيب كتاب العيْن ـ رغم مَا يوحي به العنوان «كتاب الجيم»، منْ بدءِ الكتاب بحرف الجيم، ولا يعرف إلى الآن السببُ في تسمية الكتاب بحرف الجيم[24] ـ لأن الكتاب مُرتَّبْ ترتيباً ألفبائياً عَادياً بسيطاً بحسب تتابع حروف الهجاء من الألف إلى الياء، فخصّ المؤلف كلّ حرفٍ بباب مُسْتقلٍّ لكنّه يورد الألفاظ المبدُوءَة بذلك الحرف مداخلَ رئيسية دون مُرَاعاةٍ ـ من حيث البنية ـ لظواهر الاشتقاق، ودون احترام ـ من حيْث الأصوات ـ لتتابع المدَاخل بحسب حروفها الثواني والثوالث ومَا يليها.

وقد اتبع أبُو عبيدٍ في جمْع مُدَوّنَة «الغريب المصَنّف» منهجاً فيه توفيق بيْن طريقتي الخليل والشيباني. فقد قسّم كتابه إلى مجالات بعيْنها مُثل «خَلْق الإنسان» و«النّساءِ» و«اللّبَاس» والأطعمة» و«اللّبَن» و«الأمْراض» و«الخيْل» و«السّلاح» و«الطيْر والهَوَامّ». . إلخ. وقد سَمَّى كلّ مجال كتاباً، وقسّم كلّ كتاب إلى أبوابِ حاوَل أن يُحيط في كلّ منها بمختلِف التسميات الخاصّة به، وخاصّة بالغريب مِنْهَا. فالغريب المصَنّف إذَنْ أكثر استيعاباً للرصيد اللّغويّ العربيّ، لكِنْه أقلّ استقصاءً له من كتاب العَيْن. فأبو عُبيد لم يدَوّن فيه كلّ العربيّ الفصيح المستعمل حتّى عَصْره لأنه قيّد نَفْسَه بمجالات بعيْنها قد عُني بها فدوَّنَ مَا انتهى إليْه علمه من ألفاظها.

(24) ينظر بحث حسين نصار «كتاب الجيم للشيباني» في كتابه دراسات لغويّة، دار الرائد العربي، بيروت، 1981 (235 ص)، (ص ص 205-234)، ص ص 207-211.

أمَا في ترتيب المَادّة المعْجَميّة فإن أبا عبيد قد خالف الخليل والشيباني مَعاً. فقد نَهَج في كتابه نهْجاً آخر غير الترتيب الصوتيّ المخرجيّ والترتيب الألفبائي العَادي. ذلك أنه عَمد إلى المدوَّنة المتجَمّعة له فصنّفها إلى مجالات كُبْرَى، وقسّم تلك المجالات نفسها إلى أبْواب، فكان معجمه ـ لذلك ـ مرتّبا بحسب المواضيع ـ أو حسب المعاني ـ وليْس حسب الحرُوف. وقد فتح أبو عبيد بذلك اتجاهاً جديداً في التأليف المعجميّ العربي[25]. على أن عمل أبي عبيد كان في الحقيقة تتويجاً لأعمال أخرى سبقت في أواخر القرن الثاني وبدايات القرن الثالث الهجريَّيْن. فقد وضعت في هذه المرحلة ـ عدَا «كتاب الجيم» للشيباني ـ معاجم كثيرة لكنّها لم تكن معاجم حقيقية بل كانت في مظاهر لغوية عَامّة مثل الأضداد والمثلثات، والقلب والإبدال، والقصْر والمدّ، أو في صفات الأشياء ـ وهي الأكثر عدَداً ـ مثل الرسائل المؤلفة في خلق الإنسان وخلق الفرس والخيْل والإبل والشاء والنحْل والنبات والشجر والزرْع والأنواء والمطر والسَحاب... إلخ[26]. وأشهر المعْجميين المؤلفين في هذين البابيْن هم قطرب بن المستنير (ت. 206 هـ / 821 م) وأبو زكريا يحيى الفرّاء (ت. 207 هـ / 822 م) وأبو عبيدةَ معمر بن المثنّى (ت. 210 هـ /825 م) وأبو سعيد عبد الملك الأصمعي (ت. 214 هـ /829 م) وأبو زيْد الأنصاري (ت. 215 هـ /830 م). وقد كوّنت تلك المجالات المعجميّة كلّها مدوّنة «الغريب المصَنّف» فكان خلاصَةً لهَا وَجُمّاعاً للألفاظ الدّالة عليّها.

ولئن كان «الغريب المصَنّف» ـ مثل «كتاب العين» و«كتاب الجيم» ـ معجماً لغوياً عَامّاً، فإن بعْضاً من مصادرِهِ يحقّ له أن يُعَدّ النواة الأولى للمعْجم العلمي المختصّ في

(25) من أشهر المعاجم العربيّة المؤلّفة على طريقة «الغريب المصنّف» لأبي عبيد: «فقه اللغة» لأبي منصور الثعالبي (ت. 429 هـ/ 1038 م) و«المخصّص» لأبي الحس علي بن سيدَه (ت. 458 هـ /1066 م). وسَنرى نماذج من المعاجم العلميّة المختصّة المرتبة بطريقة قريبة من طريقة الغريب المصنّف في الفصل الرابع من هذا البحث.

(26) ينظر حوْل هذه الرسَائل: أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1987 (392ص)، ص ص 93-186 وص ص 206-314.

اللغة العَربيّة. ذلك أن الرسَائل المؤلّفة في صفات النبات والحيوان مثلاً يمكن أن تُعَدّ ـ من بعْض الوُجوه ـ رسَائل في المصطلحات الدّالة على أعيَان النبات ومحيطه، وعَلى أصناف الحيوان وَأجزائه. ونريد أن ندَلّلَ على مَا ذهبنا إليْهِ بما أُلِّفَ في النبات. ونمثل لمؤلفات الفترة المُتحدَّثِ عنها بـ «كتاب النبات» للأصْمعي، وهو رسالة صغيرَة[27] قد دوّن فيها الأصْمعيّ حوالي ثلاثمائة اسْمٍ من أسْماء النباتات العربيّة، ولكنّ معظم المفردات المدوّنة قد ذُكِرَ غُفْلاً من التعريف. فقد كانت غاية المؤلِّف الأسَاسيّة جمْعَ مادّة نباتية ممَا تَنْبِتُه أرْضُ العرب. وقد غلبت عليْه في ذلك الجمْع ثلاثة اهتمامات بارزة: أولها هو التعريف اللغويّ بالأرض المنبتة[28]، وثانيها التفريق بيْن النبات والشجر[29]؛ وثالثها التوزيعُ الجغرافيّ لبعْض أنواع النبات[30]. على أن حديث الأصْمعي عن هذه الأغراض الثلاثة كان متداخلاً غيْر مُخْضَع لترتيب مُعَيّن. وقد نحا معظمُ المؤلّفين في النبات في هذه الفترة نحواً قريباً من هذا، في الجمْع والوَضْع على السّوَاء. لكنّ مؤلفات هذه المرحلة كانت مُمَهِّدَة لظهور كتابٍ جليل القدر في صفات النبات وأسْماء أعْيَانِه. كان وَسَطاً بيْنَ المعْجم اللغَويّ العَامّ والمعْجم العلميّ المختصّ، وهو «كتاب النبات» لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت. 282 هـ/895 م). والكتاب ليْس مجرد رسَالة في صفات النبات وأسماء أعْيانِه بل هو موسوعَة في حوالي ستَة أجْزاء، أربعة منها في موضوع النبات عَامّة، واثنان في مصطلحات النبات خاصَّة، مرتبة على حروف المعْجم[31].

---

(27) نشرها هفنر (A.Haffner) بعنوان «كتاب النبات والشجر» لأبي سعيد الأصمعي (ط. 2، بيروت، 1908، 48 ص)، وأعَاد تحقيق الرسَالة ونشرها عبد الله يوسف الغنيم، وعلى هذه النشرة الثانية مُعَوَّلُنا في الإحَالات التالية.

(28) الأصمعي: كتاب النبات، ص ص 3-13.

(29) نفسه، ص ص 13-19، و ص ص 22-23 و ص ص 27-33.

(30) نفسه، ص ص 19-24 و ص ص 36-37.

(31) قد ضاع معظم الكتاب، وأهم مَا تبقّى منه أحد الجزئين الخاصّيْن بأسْماء النبات، وقد نشر المستشرق برنهارد لوين (B. Lewin) الجزء الموجُود، ويتضمن موادّ الحروف الأحَدَ عَشرَ =

والنّاظر في المتبقّي من هذه الموسُوعَة يلاحظ يُسْر انتماء الكتاب إلى صـنـف «رسَائل الصّفات»، أو إن شئنا الدقة أكثر إلى المعْجم اللغويّ العَـامّ. فالمصادر الأسَاسيّة المعتمدة فيه مصادرُ لغويّة، وخاصّة الرواةَ من الأعْراب وعلماء اللغة. ثم إنّه قد نحا نحْوَ سَابقيه من اللغويّين في التمثيل بالشواهد وخاصّة من الشعر والقرآن الكريم والحديث النبوي[32]. وهو يكثر من الاستطراد أيضاً، إمّا لتفسير شاهد شعريّ أو للبحث في اشتقاقات المفردة المتحدث عنها أو للتعليق على قوْل مرْويّ بقوْل مرويّ آخر. إلاّ أن أبا حنيفة قد تجاوز سَابقيهِ من اللغويّين المؤلفين في المادّة النباتيّة تجاوُزاً كبيراً، بإتيانه بإضافاتٍ كثيرة مُهِمّةٍ. وأهمّ إضافاته كان في منحيَيْنَ:

أوّلهما: في ترتيب المادّة. فقد كانَت المؤلّفاتُ السَابقة غيْر مخضعة في معظمها لترتيب مُعَيّن. أمّا كتاب أبي حنيفة فقد أخْضع لنوْعين من الترتيب: أوّلهما هو الترتيب الموضوعيّ، على غرار مَا فعله أبُو عُبَيْد الهروي في الغريب المصَنّف، فقد قسّم المؤلّفُ الأجزاء الأربعة الأولى من كتابه ألى أبْواب مستقلة، وخَصّ بكلّ بابٍ موضوعاً مستقلاً من مواضيع النبات ومَا يتصّل به. وقد أحال في القسم الأول من معجمه ـ الجزء الخامس من الكتاب ـ إلى عَدَدٍ كبير من تلك الأبْواب مثل «باب النبَات العامّ»[33]،

= الأولى، من الألف إلى الزاي (ا ـ ز). وقد جمّع العالم الهندي محمد حميد الله المتفرق من موادّ الجزء السادس من المصادر العربيّة التي نقلت من أبي حنيفة. وقد تحصّل له من ذلك 638 مَادّة أضافها إلى مَا نشرهُ برنهارد لوين (من حرف السين إلى حرف الياء). وسنسمّي مَا نشره لوين جزءاً أوّل، وما جمّعه حميد الله جزءاً ثانياً.

(32) أبو حنيفة: النبات، 38/1 (أبّ، رقم 32)؛ 92/1 (جنا، 178)؛ 114/1 (حصاد، 239)؛ 141/1 (حطام، 299) 150/1 (خضر، 320)، وفيها شواهدُ قرآنية، وتنظر أمثلة من شواهد الحديث في: 31/1 (أرز، 5)؛ 93/1 (جرو، 182)؛ 61/2 (شبرم، 569)؛ 167/2 (غبيراء، 783)؛ 171/2 (غرقد، 790). ـ وينظر حوْل قيمة كتاب النبات اللغويّة والعلميّة: ابن مراد: بحوث، ص ص 265-256.

(33) أبو حنيفة: النبات، 62/1 (رقم 93)؛ 64/1 (رقم 107)؛ 65/1 (رقم 109)... إلخ.

و«باب وصْف العشب العَـامّ»[34]، و«باب تجنيس النبات»[35]، و«باب ذكر جَماعات الشجر»[36]، و«باب الزرْع»[37]، و«باب الرزع مع القطاني»[38]، و«باب النخل»[39]، و«باب الكرْم»[40]، و«باب الكمأة»[41] . . . إلخ. وثاني النوعين من الترتيب هو ترتيب أسماء أعيان النبات على حروف المعْجم في الجزئيْن الأخيرين من الكتاب، أي الجزء الخامس والجزء السَادس، وقد اتبع ترتيباً ألفبَائياً عَادياً من الألف إلى اليَاء، ولم يُرَاع في مَداخِله المعجميّة الجذورَ الأصولَ بل أثبت مداخله غير مُعَرّاة من زوائِدها. وقد أشار إلى هذا الترتيب في مقدمة معجمه بقوله: «نرى أن نجعَل تصنيف مَا نذكر منها على أوَائِل حروف أسْمائها وإن اختلط جِلّ الشجر فيه بدِقّهِ واختلط أيضاً الشجر بالأعْشاب وبقلها وجَنْبَتِها وغير ذلك من أصْنَافها التي قد جَنّسْنَاها فيما سَلف، وصَنّفناها لأن وصْفَنَا إيّاهَا نبْتاً نبْتاً سيُلْحقُ كُلَّ وَاحدٍ منها بجنْسِه عند مَنْ فهم عَنّا ما قدَّمْنا ومَا أخّرْنَا. ونجعل تصنيف ذلك على توالي حروف المعْجم كما توَاليها العامّة إن شاء الله. وتصْنفيهَا على حروف أوَائلها أحبُّ إليّ من تصْنيفهَا على حُروف أوَاخرها، وإنما آثرنا هذا التصْنيف لأنّه أقرب إلى وُجْدان المطْلُوب وأهْون مؤونة على الطالب من كلِّ تصنيف سِوَاه فيما نَرَى»[42]. إلا أن ترتيب مَدَاخِل الكتاب شديد الاضطراب والخلل، ذلك أنّ المؤلف لَم يراع في الكلمة إلاّ حرفها الأولَ، ولذلك سمّى كلّ باب من أبواب المعجم بـ«باب مَا أوّل حروفه. . .»، كقوله في باب الألف: «باب مَا أوّل حروفه الألف»[43] وباب الباء هو

(34) نفسه، 64/1 (رقم 105).

(35) نفسه، 63/1 (رقم 105).

(36) نفسه، 4/1 (رقم 1)؛ 40/1 (رقم 42)؛ 40/1 (رقم 44).

(37) نفسه، 40/1 (رقم 45)؛ 63/1 (رقم 99)؛ 64/1 (رقما 106 - 107).

(38) نفسه، 45/1 (رقم 70)؛ 54/1 (رقم 87).

(39) نفسه، 38/1 (رقم 34)؛ 38/1 (رقم 35)؛ 39/1 (رقم 36)، 39/1 (رقم37). . . إلخ.

(40) نفسه، 45/1 (رقم 67).

(41) نفسه، 39/1 (رقم 41).

(42) نفسه، تمهيد المحقق (6/1).

(43) نفسه، 3/1.

«باب مَا أوّل حروفه البَاء»(44). أمّا تتابُع الحروف الثّواني والثّوالث ومَا يليها فقد أهْمل. وهذا ترتيب الموادّ العشر الأولى من باب الباء(45): بشام - بهش - بطم - بان - بوت - برير - برديّ - بارنْـج - بَقّم - بِرْس. وهذا النوْع من الترتيب الذي لا يُراعَى فيه إلاّ الحرْفُ الأول من المدْخل سَابق لأبي حنيفة، فقد رأيْنَا أبا عمرو الشيباني يتبعُه في «كتاب الجيم».

والمنحى الثاني: الذي ظهر فيه تجديد أبي حنيفة في «كتاب النّبَات» هو التعريف العِلميّ. فإن تعريف المداخل - أي أسْماء أعْيَان النبات - في «كتاب النبات» يختلف اختلافاً كبيراً عن التعريف في معجم الخليل بن أحمد «كتاب العَيْن» ومعجم أبي عمرو الشيباني «كتاب الجيم» ومعجم أبي عُبَيْد القاسم بن سلام الهروي «الغريب المصَنّف». فإن التعريف عند هؤلاء الثلاثة تعريف لغويّ عَامّ. يقوم في الغالب على المرادفة أو المضادّة أو الإخبار الموجز عن الماهية. ولم يخرج التعريف في رسَائل الصفات النباتية عن هذه الدائرة لأنه قائم في الغالب على التّرادف أو نسبة النبات إلى نوْعِه أو إلى موْضع منبته. وهذا الصّنف من التعريف يسمّى تعريفاً لفظيّاً، وهو الغالب في معاجم اللغة العامّة. أمّا أبُو حنيفة فقد تجاوز هذا الصنف إلى صنفٍ ثانٍ يعرف عند المحدَثين بالتعريف المنطقي. وهو تعريف موْسُوعيّ يتّخذ لتعريف الأشياء خاصَةً، وهذا الصنف هو الذي يغلب في المعاجم العلمية المختصة. ولَيْس التعريف عند أبي حنيفة تعريفاً منطقياً بالمعنى الدقيق، فقد أخذ منه بعض عناصره - وسنرجع إليها في غير هذا الموضع من البحث - فتوسّع فيها، فَعَرّف بالنبات المتحدّث عنه تعريفاً علميّاً دقيقاً بوصْفه وصْفاً دقيقاً وَوَصْف ثمره وطعمه ورائحته. وقد يتوسّعُ فيذكرُ منافعَه ومَوَاضعَ نباته. وهذه الأرْكان قد يسبقها ركْنٌ آخر يمثّل الجانب اللغوي الصرْف في التعريف: وهو التعريف بالمصطلح من حيْثُ هو لفظ متأثر بغيره من الألْفاظ وخاصّة في البِنْيَةِ والتركيب والدلالة.

---

(44) نفسه، 46/1.

(45) نفسه، 46/1-52 (أرقام 72-81).

ومَا يمكن استنتاجُه ممَا سبق هو أنّ أبا حنيفة قد طوّر التأليفَ في المعجم النباتيّ العربيّ فخرج به من المعْجم العامّ الصرْف إلى المعْجم الوسَط بيْن العامّ والمختصّ. فقد أدْخل على التأليف المعجميّ منهَجاً جَديداً كان من أهّم سماتِه إحْلال أبي حَنيفة في باب التعريف أركاناً لم تكن معروفة من قبل كلّ المعرفَة في المعاجم العامّة. وأهم الأركان التي بنى عليها أبو حنيفة تعريفه المنطقي أربعة: أوّلها التعريف اللّغوي المحْضُ؛ وثانيها التعريف العلميّ بخصائص النبات؛ وثالثها التعريف بمنافعه؛ ورابعُها التعريف بمواضع نباته. على أن هذِه الأركان ليْست قارّة في كامل مداخل الكتاب، ولم يتّبعْها أبو حنيفة اتّباعاً صَارماً. ومن المداخل التي عرّفها تعريفاً «تامّاً» نذكرُ المثاليْن التاليَيْن:

أوّلهما هو «ثيل». فقد عرّفه بقوله: «قال أبو عمرو: الثيل يقال له النجم، والواحدة نجمة (. . .)، وقال بعض الرواة: الثيل نبات يشبك الأرض (. . .) ورقه كورق البُرّ إلا أنّه أقصر. ونباته فرش على الأرض يذهب ذهاباً بعيداً. ويشتبك حتّى يصير على الأرْض كاللّبْدَة، ولذلك سميَ الوشيحَ (. . .)، وله عُقَد كثيرة وأنابيب قِصَارٌ. ولا يكاد ينبت إلا على مَاءٍ أو في موضع تحتَه مَاءٌ. وهو من النبات الذي يُسْتَدَل به على الماء»[46].

والمثال الثاني هو «حِنّاء»، وقد عرّفه أبو حنيفة بقوله: «حنّاء: واحدته حِناءَة، وبه سمّي الرجُل حنّاءَةً، وأصْلُه الهمز (. . .). وشجر الحناء شجر كبَارٌ مثل شجر السِّدْر، وللحنّاء فاغية وهي نَوْرَتُه، وبزْرُه عناقيدُ متراصِفه إذا تفتحت أطرافها شبَّهْتَها بما يتفتح من الكُزْبُرَة، إلاَّ أنها طيّبَة الرّائحة. وإذا تحاتّ نوْرُه بقيت له حبّة غبْرَاءُ صغيرَة أصْغَرُ من الفلفلة (. . .). وشجَرُهُ يُورِّق في العام مرّتيْن، أي يؤخذ ورَقُه. والحناء بأرْض العرب كثيرٌ. فأمَا الخُضّاب فقد وصفناهُ في باب مَا يختضب به من النبات»[47].

على أن هذا الانتقال بالتأليف المعجميّ في «صفات الأشياء» من تأليف لغويّ

---

(46) نفسُه، 82/1 (رقم 149).

(47) نفسُه، 106/1 (رقم 227).

عامّ إلى تأليف علمي اصطلاحي فيه كثير من التخصص، لم يحصل مع أبي حنيفة صدْفة. فقد كان لعَامِلينْ مهميْن على الأقل أثر حاسم في ذلك:

أوّلهمَا هو علمانية أبي حَنيفة. ذلك أنّه لم يكن مجرّد جمّاعَة للأخبار والنوادر والأشعار، والمتفرّق من شتات مفردات اللغة، مثل سَابقيه ومعاصريه من لغويّي مدارس البصرَة والكوفة وبغداد، بل كان عالماً موسُوعيّاً مُلِمّاً - إضافة إلى علوُم اللسَان - بعلوم الأوائل التي كانت في عصره مُسْتحدثة وخاصّة الحسَاب والطبيعة والفلك والآثار العُلْويّة والطبّ والتاريخ والجغرافيا، وله فيها جميعاً مؤلفات[48]. وقد ظهر أثر تلك العلمانية في «كتاب النبات» في مَنْحَيَيْن: أوّلهما هو عناية أبي حنيفة في مواضع كثيرة من الكتاب بذكر منافع النباتات العِلاجيَّة. ومن ذلك قوله عن «إسْحار» إنّ له حَبّاً «يؤكل ويُتدَاوَى به. وفي ورقه حُروفَة. لا يأكلُه الناس ولكنه ناجع في الإبل»[49]، وقوله عن «الأيْدَع» إنّه «تُدَاوي به الجراحات»[50]، وقوله عن «أمّ وجع الكبد» إنّها سميت بذلك الاسْم «لأنها شفاءٌ من وجع الكبد والصَّفَر. إذا غُصّ بالشرسُوفِ يُسْقى من عصيرها»[51]، وقوله عن «الأسْحفان» إنه غير صالح للرعي «ولكن يُتداوَى به من النَّسَا»[52]، وقوله عن «الحرمل»: «وقد يتّخَذ الحبّ الذي في سنفته للأدوية، وقد تطبخ عروق الحرْمل فيُسْقاها المحمُومُ إذا مَاطَلَتْهُ الحمّى»[53]، وقوله عن «الحُلْبَة»: «يُتعَالج به وينبت فيؤكَلُ. وأخبرني بعض المشائخ أن عرب الشام يسمونها الفريقة، ولذلك سمّي النَّقُوع الذي يتخذ منها ومن التمر وأخلاطٍ أخر فيُسْقاهُ المرضى الفريقة»[54].

(48) ينظر ثبت مُفَصّل لمؤلفاته في مقدّمة محمد حميد الله الفرنسية للقسم الثاني من كتاب النبات، ص ص 53-56. وينظر أيضاً: سزكين: التّراث العَربيّ، 503/4-509 و 302/8-305.

(49) أبو حنيفة: النبات، 36/1 (رقم 27).

(50) نفسُه، 39/1 (رقم 38).

(51) نفسُه، 43/1 (رقم 59).

(52) نفسُه، 44/1 (رقم 61).

(53) نفسُه، 103/1 (رقم 223).

(54) نفسه، 106/1-107 (رقم 229).

وثاني المنْحَيَيْن هو اعتمادُه أقوالَ الأطباء والأخذ باصطلاحاتهم. وهذا أمْرٌ مستحْدَث لا نعرف له عند غيْر أبي حنيفة من اللغويّين سَابقة. فقد كانت ألفَاظُ الأطباء واصطلاحَاتهم من المولَّد المحدَثِ الذي لا يُعْتَدّ بفصَاحته ولا يُحتجّ به ولا يُعْطى حَقّ التدوين. وقد أشار إلى الأطباء إشارة صريحة. فقال عن «العنصل» ـ فيما رواهُ عنه ابن البيطار ـ: «ويعظم حتّى يكون مثل الجُمْع ويقع في الدواءِ، ويقال له العنصلان أيضاً، وأصُوله بيض (. . .) والمتطَبّبون يسمّونه الإشقيل»[55].

والعامل الثاني ذو التأثير الحاسم في عمل أبي حنيفة وتطوّره من معْجم لغَويّ إلى مُعْجم مختصّ هو ظهور المعجم العلمي المخْتَصّ في اللغة العربية قبل كتاب أبي حنيفة. وقد ظهر في أوَاسط النصف الأوَل من القرن الثالث الهَجريّ / التاسع الميلادي. لكنه لم يكن تأليفاً عربيّاً صرْفاً بل كان مترجماً من اللغة اليونانيّة. فقد ظهر في النّصف الأوّل من القرن الثالث معجمان في الأدوية المفردة مترجمان من اليونانية هما كتاب «المقالات الخمْس» ـ ويُسمّى أيضاً «كتاب الحشائش» و«هيولى الطبّ» ـ للعالم اليوناني ديوسقريديس العين زربي (من القرن الأول الميلادي)، وهو من نقل اصطفن بن بسيل (من القرن الثالث الهجري) وإصْلاح حنين بن إسحاق (ت. 260 هـ/873 م)، ثم كتاب الأدوية المفردَة للطبيب الفيلسوف اليوناني جالينوس البرغامي (ت. 199 م) وقد نقله إلى العربيّة حنين بن إسحاق في إحدى عشرة مقالة. والكتابَانِ ـ كما يلاحظ من عنوانيْهما ـ في الأدوية المفردَة، أي في مفردات المواليد الثلاثة: النبات والحيوان والمعَادن. وهما معجمان مُصَنّفان، مقسّمان إلى مقالات، قد رتّبَتْ فيهما المداخل الرئيسيّة بحسب اتفاق أجناس الأدوية وقواها وليْس على حروف المعجم. وقد نبه ديوسقريديس في مقدمة كتابه إلى تعمّده اتباعَ هذه الطريقة في الترتيب وتَرْكَ التّرتيب على حروف المعْجم، فقال: «وأنا ملتمس أن أستعمل الترتيب على قدر

(55) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 138/2؛ وقد نقل حميد الله هذه الفقرة ـ ينظر: النبات، 157-156/2 (رقم 761).

اتّفاق الأجناس والقوى وأن أختلف في ترتيب حروف المعْجم»[56]. فقد كان ديوسقريديس إذَن البادىء بهذه الطريقة، وقد اتبعه جالينوس في ذلك.

وقد قسّم ديوسقريديس مقالات كتابه إلى فقَراتٍ - أوْ مَوَادَّ - جعَل كلّ واحِدة مِنها مُسْتقلة بدواءٍ مُفردٍ هو المدْخل المعْجميّ. وقد اتبع في التعريف بالأدوية - المداخل - طريقة قد عَمّت الكتابَ كُلّهُ تقريباً. وأهمّ الأركان في ذلك التعريف ثلاثة تكاد تكون قارة: أوّلها هو التعريف اللغويّ الموجز بالدواء، وغالباً مَا يذكر في هذا الركن اللغويّ مختلف التّسْميات التي يُعْرَف بها الدّواءُ في أماكنَ مختلفة من بلاد اليُونَان، وقد يذكر أحياناً مُرَادفاتٍ غيْرَ يونانية، كالتسميات السريانية[57] واللاتينية[58]؛ وثاني الأركان هو الوصْف العلمي الدقيق لبنية الدواءِ، وخاصّة إذا كان نباتيّاً، وقد يضيف إلى هذا الوصْف معلومَاتٍ عن المحيط الطبيعيّ الذي يؤثر في الدواء، وخاصّةً من حيْث الزمان والمكان. وأمّا الركن الثالث ففيه حديث - موسَّعٌ في الغالب - عن خصائص الدّوَاءِ

---

(56) ديوسقريديس: المقالات الخمس، ص 9 في المطبوع، و2 و في المخطوط. وينظر أيضاً: Dioscuridis : De Materia medica, 1/3؛ وكان قبل ذلك قد قال ناقداً سَابقيه من المؤلفين في الأدوية المفردة - وقد ذكر منهم جماعَة -: «وأخْطأوا أيْضاً في الترتيب. فإن بعْضَهُمْ لم يَجْعَل تأليفها فيما وضع من القول فيها على اتفاقها في الجنْس، بل فرّق بيْن [المختلفة] أجْناسُها. وبعْضهُم رتبها على ترتيب حروف المعْجم وفرّق بيْن المتفقة في الأجناس والأفعال» - ينظر: المقالات الخمس، ص 8 (و1 ظ في المخطُوط)؛ وكذلك: De Materia medica, 1/2.

(57) تنظر مثلاً مَادَّتا «اصبالاتش» (المقالات الخمس، 1 - 17، ص 29، سطر 7، De Materia medica, I, 20,1/26 *l.* 13)؛ و«ارّن، وهو اللّوف» (المقالات الخمس، 2 - 166 ص 221، س 7؛ De Materia medica, II, 167, 1/233, *l.* 10).

(58) تنظر مثلاً موادّ «قودنيا، وهو السَفَرْجل» (المقالات الخمْس، 1-124، ص 112، س 20؛ De Materia medica,I, 115, 1/108, *l.*18.)؛ و«فطيني» [والصواب «فيني» كما في مخطوط المقالات: 2 - 44، ص 34 و] (المقالات الخمس، 2-51، ص 144، س 9؛ De Materia medica, II,52, 1/137, *l.*16)؛ و«رافنس، وهو الفجل» (المقالات الخمس، 2-112، ص 190، س 6؛ De Materia medica, II,112, 1/187, *l*, 14).

ومنافعه العلاجيّة[59]. على أن المادّة الواحدة ـ وخاصّة إذا كانت نباتية ـ قد تتضمّن الحديث عن أكثر من دَوَاءٍ واحدٍ. فإن ديوسقريديس قد يورد تحت المدْخل الواحِدِ مختلف أنواع الصنف الواحد من النبات ومختلف ضروبه.

ونورد فيما يلي مثالَيْن توضيحيّيْن من مواد الكتاب. أوّلهما من المقالة الأولى: «سوقمرن[60] ـ وهو الجُمّيْز[61] ـ ومن الناس من يسمّيه أيضاً «سوقامينس»[62]، وقد تُسَمَّى أيْضاً ثمرة هذه الشجرة «سيقومورن»، ومعْناهُ التين الأحمق. وإنّما سمّي بهذا[63] الاسْم لأنه ضعيفُ الطعم. والجميْز شَجَرة عظيمة شبيهة بشجرة التين، لهَا لَبَنٌ كثير جداً، وورقها شبيه بورق شجر التوت، وتُثمرُ ثلاث مراتٍ في السّنة أو أرْبَعة. وليْس يخرج ثمرها من فرُوع الأغصانِ مثل مَا يخرجُهُ شجر التين، بل من سُوقها. وثمرها شبيه التين البرّي، وهو أحْلى من التين الفجّ، وليْس فيه بزر في عظم بزر التين، وليْس ينضج دون أن يشرط بمخلب من حَديدٍ. وينبت كثيراً بالبلاد التي يقال لها قاريا والموْضع الذي يقال له رودس في الأماكن الكثيرة الحنطة. وقد ينتفع بثمره في الجذْب[64] لوجُوده في كلّ وقتٍ. وهو مُسْهِل للبطن قليل الغذاء رَديءُ للمعدة. وقد يسْتخرج في أيّام الربيع من هذه الشجرة لبَن قبْل أن تُثمِرَ. بأن يُرَضَّ قشرها الخارج بحجرٍ، فإنه إن يُجَاوِز[65] الرّض القشر الخارج إلى مَا داخل لم يخرج شيءُ. وقد يجمع اللبن بإسفنجة أو بصُوفٍ. ويجفف ويُقَرَّص[66]، ويخزَنُ في إناءٍ من خزفٍ. وقوّته مُلَيّنة ملزقة للجرَاحَاتِ محلّلة

(59) ينظر حوْل الكتاب أيضاً ابن مراد: دراسَات، ص ص .229-231

(60) συκόμορον (Sukómoron).

(61) من وَضع المترْجميْن.

(62) συκάμινον (Sukáminon).

(63) في الأصل «بهذه». والإصلاحات المدْخَلَة على النصّ قد أخذت من مخطُوط المقالات.

(64) في الأصل «الجرب» بالراء.

(65) في الأصل «تجاوز».

(66) أي يُجْعَل أقْراصاً.

للأوْرَام[67] العَسِـرَةِ التحليل. وقد يشرب ويتمَسَّحُ بِهِ[68] لنهش الهوامّ وجَسَا الطحَالِ ووجع المعدة والاقشعرار. وقد يُسْرِعُ إليْها[69] التّأكّلُ. وقد تنبت في الجزيرة التي يقال لها قبرس [شجرة][70]، وهي صنف من أصناف الشجرة التي يقال «بطيالا»[71]، وورقها شبيه بوَرق الجمّيْز وعظم ثمرها مثل عظم الإجّاصِ وهو أحْلى منه، وهو شبيه بثمر الجميز في سائر الأشياءِ»[72].

والمثال التّوضيحيّ الثاني من المقالة الثالثة: «طريفلّن»[73]: من الناس من يُسمّيه [«مِنْوَانْشس»[74]، ومنهم مَن يُسَميه][75] «اسفلطين»[76]، ومنهم من يسمّيه «قنيقين»[77]، ومنهم من يُسمّيه «أكسوفيلن»[78]، وهو ثمنسٌ [79] طوله ذراع أو أكثر. وله قضبان [دقاق][80] سُودٌ شبيهة بالإذخر فيها شعب وفي كلّ شعبة ثلاث ورقاتٍ شبيهة

---

(67) في الأصل «الأورام».

(68) في الأصْل «قد يشرب ويمسَح بها».

(69) كذا في المطبوع والمخطوط.

(70) اضافة من المخطوط.

(71) في المطبوع والمخطوط «قطالا» وقد أصْلح في المخطوط بما أثبتنا وهو الصواب، وأصْل المصطلح πτελέα (Pteléa).

(72) المقالات الخمس، 1-143، ص ص 120 - 121 (في المطبوع)، و 1-136، ص ص 29 و - 29 ظ (في المخطوط)، و Dioscuridis: De Materia medica, I, 127,1/116 - 117.

(73) τρίφυλλον (Triphullon).

(74) μινυνθές (Minunthés).

(75) إضافة من المخطوط.

(76) ἀσφάλτιον (Asphaltion).

(77) κνήκιον (Knêkion)

(78) ὀξύφυλλον (Oxúphullon)

(79) θάμνος (Thámnos) ، وقد فسّر ابن البيطار هذا المصطلح في كتاب الجامع (151/1) بأنْه «اسم يُوناني لما كان من النبات بيْن الشجر والحشيش». وينظر أيضاً: ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 295/2 (رقم 697).

(80) إضافة من المخطوط.

بورق[81] الشجرة التي تدعى «لوطوس»[82]. وفي ابتداء نبات الورق تشبه[83] رَائحتهُ رائحة القُفْرِ، وله زهْرٌ فرفيريّ اللّوْن وبَزْرٌ إلى العرْض[84] مَا هو، عليْه شيء من زغب؛ وفي أحَد[85] طرفيْه شيْءٌ كأنّه خَطٌ، وله أصْلٌ دقيق مستطيل صلبٌ، وبزرُهُ وورقُه إذا شربًا بالماء نَفعَا من الشوْصَة وعُسْرِ البوْل والصرْع[86] وابتداء الاستسقاءِ وأوْجَاع الأرحَام، وقد يدرّ الطمث. وينبغي أن يُسْقَى من البزر[87] وزنُ ثلاث درخميات ومن الورق وزن أرْبع درْخميات. وورقه إذا شرب بالسّكنجبين نفع من نهش الهَوامّ. وزعَم قوْم أنّ طبيخ هَذا النبات إذَا أخذَ بأصْله وورقه وصُبّ على موضع نهْش الهَوَامّ سكّن الوجَع، إلاّ أنّـه إذا كانت بمن يُصَبّ عليْه قرحَة فأصابَها عَرض له فيها شبيه[88] بما كان من نهش الهَوامّ. ومن الناس من يَسْقِي من ورقه في الحمّى [المثلثة ثلاث ورقاتٍ أوْ من بزرِه ثلاث حبّات بشرَابٍ، وفي الحمّى][89] الرّبْع أرْبَعَ ورقاتٍ أو أربَعَ حبّاتٍ لتذهب الحمّى، وقد يقع أصْلُ هذا النبات في الأدْوية المعجونة»[90].

إلاّ أنّ ديوسقريديس لا ينْحُو دائماً النّحْو نفسَه في التعريف بأدْويته، فقد يهمل في مواضع كثيرة من الكتاب الركنيْن الأوّل والثاني ويقتصر على الركن الثالث فيكتفي بذكر منافع الدوَاء العِلاجيّة. بل إنّه قد يُعْرِض ـ في هذا الركن الثالث نفسِه ـ عن ذكر مضارّ الدَواء وطبيعتِهِ وقُوَّتِه والكَميّة الواجب استعمالهَا منه والبدل الذي يقومُ مقامَهُ في حال

(81) في الأصل «بورقة».
(82) λωτός (Lôtos).
(83) في الأصل «شبه».
(84) في الأصل «الأرض».
(85) في الأصْل «إحْدى».
(86) في الأصل «الصدع» بالدال.
(87) في الأصل «البزور».
(88) في الأصل «شبيها».
(89) إضافة من المخطوط.
(90) ينظر: المقالات الخمس، 3 - 104، ص 289 (في المطبوع)، و 3 - 107، ص 74 و (في المخطوط)؛ و Dioscuridis: De Materia medica, III, 109,2/119 - 120.

انعدامه. ويبْدُو أنّ لشهرة الدواء بيْن الناس أثراً في إهمال ديوسقريديس التعريفَ به لغويّاً وعلميّاً. ويدُل على ذلك اكتفاؤ ُه بالقوْل عن كثير من الأدوية التي أهمل التعريف بها إنّها معروفة. ومن ذلك قوْلُه عن «ماليا»[91] - وهو «المِرّان» بالعربيّة - «هو شجرة معْروفة»[92]، وقوْله عن «فافوروس»[93] - وهو «البَرْدِيّ» بالعربيّة - «وهو مَعْروف»[94]، وقوْله عَن «قوقومِيالا»[95] - وهو «الإجّاص» - «هو شجرة معروفة»[96]، وقوْله عن «اندرَافَاكوس»[97] - وهو «السَّرْمَق» - «هو بَقلة معروفة»[98]، وقوْله عن «أوبْسَنْتِين»[99] - وهو «الأفسنتين» - «هذا النبات معروف»[100]، وقوْله عن «أسوفس»[101] - وهو«الزوفَا» - «نباتٌ معروف»[102]. . . إلخ.

لكنّ كتاب «المقالات الخمس» قد حَظي - رَغْمَ نَقائِصِه - بمنزلة رفيعة منذ القديم، عند اليُونانيّين أنفُسِهم. فقد قال عنه جالينوس: «تصَفّحت أربَعَة عشر مُصْحَفاً في الأدوية المفردة لأقوام شتّى فما رَأيْتُ فيها أتمَّ من كتاب دياسقوريدوس الذي من أهْل عيْن زرْبَة، وعليْهِ احْتَذى كُلّ من أتى بعْدَه»[103]. وقد حَذَا جالينوسُ نفسُه حَذْو ديوسقريديس فاتبع طريقتَه في التأليف والتّرتيب. على أنّ جالينوس لم يحتفل بالتعريف

---

(91) μελέα (Melia).

(92) المقالات الخمس، 1-86، ص 83؛ De Materia medica, I,80,1/79 .

(93) πάπυρος (Pápuros).

(94) المقالات الخمس، 1 - 93، ص 86؛ De Materia medica, I, 86,1/81.

(95) κοκκυμηλέα (Kokkumêléa).

(96) المقالات الخمس، 1 - 135، ص 116؛ De Materia medica, I, 121, 1/111.

(97) ἀνδάφαξυς (Andráphaxus).

(98) المقالات الخمس، 2-120، ص 195؛ De Materia medica, II, 119,1/192.

(99) ἀψίνθιον (Apsinthion).

(100) المقالات الخمس، 2-25، ص 249؛ De Materia medica, III, 23,2/30.

(101) ὕσσωπον (Hussôpon).

(102) المقالات الخمس، 3-25، ص 251؛ De Materia medica, III, 25,2/35.

(103) ينظر: ابن جلجل: طبقات الأطباء، ص 21.

اللغويّ والعلمي احتفال ديوسقريديس وقصَرَ حديثه أوْ كاد على منافع الأدوية العلاجيّة مع توسّع فيها قد أضاف به إلى أقوال ديوسقريديس كثيراً من الجديد.

ثم إن الكتاب كانَ ذا حُظْوَةٍ خاصّة بيْن العرب. فقد ترجمهُ اصطفن بن بسيل بإصلاح حنين بن إسحاق في أيّام الخليفة العبّاسي جعفر المتوكّل (232 هـ / 847 م - 247 هـ / 861 م) فكان له الذكر والانتشار والتأثير العميق منذ القرن الثالث الهجريّ. وكان من أهمْ مظاهر تأثيره أنْ كادَ المعْجم العلميّ المختصّ في اللغة العربيّة ينحصر في كتب الأدوية المفـردة أو مَا اتصل بها كالحيوان والنبات والمعَادن. فإنّ أهمَّ ما عرفته العربيّة من معَاجم علميّة مختصّة كان في الأدوية المفردة، وفي مصطلحات الطبّ العامّة، وفي مصطلحات الحيوان، ومصطلحات النبات، ومصْطلحات الأحجار، وخاصّة الأحجار الكريمة. إلاّ أن النوعَ الأوّل ـ الأدوية المفردة ـ كان الأغلبَ والأحْظَى. وقد ظل هذا النوعُ من التْأليف المعْجميّ مَطْروقاً حوالي ثمانية قرون (من القرن الثالث إلى القرن الحادي عشر الهجريّيْن).

الفصل الثاني

المعاجم ومؤلفوها

لقد كان لترجمة كتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس»، وكتاب جالينوس «الأدوية المفردة»، الأثر الحاسِمُ في نشـأة المعْجم العلميّ المختصّ في اللغة العربيّة، وفي تطوره. وقد أشاد العلماء العرب بفضْل العالميْن اليونَانيّيْن واقتفَوْا آثارَهُما. فقد قال عنهما أبو جعفر أحمد ابن الجزار (ت. 369 هـ /979-980 م) في مقدمة كتاب الاعتماد: «إن هذيْن الرجُليْن لا نهاية ورَاءَهُما ولا غاية بعْدَهُما فيما عَانيَاهُ من هذا الفنّ»[1]، وقال عنهما أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن البيطار (ت. 646 هـ /1248 م) في مقدمة كتاب الإبَانة: «إنهما مدَد هذا العِلْم لكلّ من انتَحَلهُ وقِدْوَة لمن علِمَهُ وحُجّة على من جَهِلَهُ»[2] . و«الفن» في قوْلة ابن الجزار و «العِلْمُ» في قوْلة ابن البيطار يعْنيان «الأدوية المفرَدة». وقد ضمّن المؤلّفون العربُ في الأدوية المفردة مَادّة كتابَي الرجليْن كتُبَهُم، وقد صَرّحُوا بذلك أحياناً. وغفلوا عن التصريح أَحْياناً أخرى. ونذكر ممّن صرّح بالأخذ عنهما أبا جعفر أحمد بن محمد الغافقي (ت. 560 هـ /1165 م) وأبا محمد ابن البيطار. فقد ذكر الغافقي في مقدمة كتابه «الأدوية المفردة»: «وقصَدْتُ أن آتِيَ بكلام ديـسْقُوريدس نصًّاً في كلّ واحدٍ من الأدوية التي ذكرها مستوْفىً. إذ كان المتقدّم وكان كلامُه يحتوي على الحِلْيَة والاختيار والأفعَال، وأزيد عليه كلام جالينوس مُسْتوفى الغرض والمنفَعَة»[3]. وقال

(1) ابن الجزار: الاعتماد، ص 2 ظ.

(2) ابن البيطار: الإبانة، ص 2 و؛ وينظر أيـضاً ابن مراد : بحوث، ص 502.

(3) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 4؛ وينظر أيضــاً ابن مراد: بحوث، ص 420.

ابن البيطار في مقدّمة كتاب «الإبانة»: «وأتيت في ذلك (أي الإبانة عن أوهام ابن جزلة) على مَا تيسّر لي، معتمداً على يقين صحيح أو تجربة مشهُودة أو علم متحقّقٍ ممّا أرجع فيه إلى الأستاذ الأفضل دياسقوريدوس والمقتدى به الفاضل جالينوس»[4]؛ وقال في مقدّمة كتاب «الجامع» «واستوْعبْتُ فيه (أي «الجامع») جميعَ مَا في «الخمْس مقالات» من كتاب الأفضل ديسقوريدوس بنَصِّه، وكذا فَعَلْتُ أيْضاً بجميع مَا أوْردَهُ الفاضلُ جالينوس في السّتّ مقالات من مُفرَدَاتِه بفَصه»[5].

ويُسْتَنْتَجُ ممَا تقدّم أنّ العَرب قد عرفوا التأليف في مجال المعْجم العلميّ المختصّ ـ وقد بدأ وَتَواصل بالتأليف في الأدوية المفردة ـ بتأثير من اليونانيّين، بخلاف تأليفهم في مجال المعْجم اللغوي العامّ الذي كان من محْض اكتشافهم وخالص تجربتهم. وليْس في ذلك من غرابة. فقد ارتبطت نَشأة التأليف في المعْجم العامّ بتفسير النصّ القرآنيّ وغريبه، فكان مبْحَثاً عربيّاً صِرْفاً. أمّا التأليف في المعْجم المختصّ فقد ارتبطت نَشأته بظهور مبْحَث مستحْدَث في الثقافة العربيّة، مُنْتمٍ إلى صنفٍ من العلوم قد ظلّتْ حتى أوَاخر القرن الرابع الهجري على الأقل تُسَمَّى «عُلومَ العجَم»[6].

على أنّ التأليف في الأدوية المفردة قد عرف عند العرب مَنْحَييْن مُختَلِفَيْن يعنينا منهما في هذا البحث منْحىً واحدٌ فقط. والمَنحى الأول ـ الذي لا يَعْنينا ـ هُو

---

(4) ابن البيطار: الإبانة، ص 2 و؛ وينظر أيضاً ابن مراد: بحوث، ص 502.

(5) ابن البيطار: الجامع، 2/1.

(6) ينظر مثلاً: أبو عبد الله الخوارزمي الكاتب: مفاتيح العلوم، ط 2، القاهرة، 1981، ص 79. أمّا ابن النديم في الفهرسْت فيُسمّيها «العلوم القديمة» ـ ينظر في ط. فلوغل: ص 238 (سطر 3)؛ ص 243 (س 2)؛ ص 255، (س 22)؛ ص 263 (س 10)؛ ص 271 (س 11)؛ ص 299 (س 2و 13)؛ وفي ط. تجدّد: ص 299 (س 3)؛ ص 303 (س 23-24)؛ ص 315 (س 25)؛ ص 321 (س 27)؛ ص 331 (س 1)؛ ص 356 (س 24)؛ ص 357 (س 7). وقد استعمل ابن النديم مصطلح «علوم القدماء» مقابلاً لمصطلح «علوم العرب» ـ ينظر: الفهرست، ص 261، س 25-26 (ط. فلوغل)، وص 320، س 22 (ط. تجدد).

عندهم اعتبارُ الأدوية المفردة مبْحثاً مُلْحَقاً بالطبْ العَامّ، فهي جزء منه متَمِمٌ وليْسَت مبْحثاً مستقلاً. فكانت لذلك تُفْرَدُ بباب خاصّ ضمن أبواب أخرى تّتصِل بالطبّ والصيدلة عَامّة. وقد بدأ هذا المنحى في الظهور عند العرب منذ القرن الثالث الهجريّ، وتواصل حتى القرن الثاني عشر. ونذكر ممن اتبعَهُ أبَا الحَسَن علي بن ربّن الطبري (ت. حوالي 250 هـ /864 م) في كتابه «فردوس الحكمة» فقد خصّص فيه البابَ الأوّل من المقالة الثانية من النوع السَادس للأدوية المفردة والعقاقير النَباتيّة[7]؛ وأبا بكْر محمد بن زكرياء الرازي (ت. 313 هـ /925 م) في كتابه «المنصوري»، فقد جعَل المقالة الثالثة منه في قوى الأدوية والأغذية[8]؛ وأبا القاسم خلف بن عبّاس الزهراوي (ت. 404 هـ /1013 م) في كتابه «التصريف لمن عجز عن التأليف»، فقد خصّصَ المقالة التاسعة والعشرين منه لتسمية العقاقير بمختلف اللغات وبَدَلها وأعْمارها وشرح الأسماء الواقعة في كتب الطبّ[9]؛ وأبَا عليّ الحسين ابن سينا (ت. 428 هـ /1037 م) في كتابه «القانون في الطبّ»، وقد خصّص «الكتاب الثاني» منه للأدوية المفردة[10]. وقد تواصلت هذه الطريقة في

(7) أبو الحسن علي بن ربّن الطبريّ: فردوْس الحكمة، تحقيق محمد زبير الصدّيقي، برلين، 1928 (620 ص)، ص ص 399-404. على أن مواضيع أبْواب المقالة الأولى من هذا النوع السادس تدخل في باب الأدوية المفردة أيْضاً، فهي في قوى الأغذية والبقول والثمار واللحمان والألبَان والأجبان والسّمك والأدهان والأشربة والأفشرجات والمرّبيات والكواميخ والحلاوات والأملاح والأبازير والرياحين وأفاويه الطيب.

(8) أبو بكر محمد بن زكرياء الرازي: المنصوري في الطبّ، تحقيق حازم البكري الصديقي، معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987 (732 ص)، ص ص 109-201.

(9) توجد هذه المقالة مفردة في نسخة مخطُوطة بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 4865، من 161ظ إلى 165ظ. وهي مرتبة على حروف المعْجم. على أن المؤلّف قد جَعَلَ المقالة السَابعة والعشرين في طبائع الأدوية والأغذية وقوَاها وخواصّها.

(10) أبو علي ابن سينا: القانون 222/1-470. على أن المؤلّف قسّم هذا الكتاب الثاني إلى جُمْلتيْن: أولاهما (ص ص222-239) مقسمة إلى ست مقالات في أمزجة الأدوية المفردة، وتعرّف قواها بالتجربة وبالقياس، وتعرّف أفعالها وفي أحْكام تعرض لها من خارج، وفي =

التأليف حتى وقتٍ متأخرٍ لأننا نجدها متبَعَة في كتاب الشيخ داود بن عمر الأنطاكي (ت. 1008 هـ /1599 م) «تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العُجاب» الذي خُصّصَ الجزءَ الأوّل منه للأدوية المفردة[11]، وفي كتاب «الجوهر المكنون من بحر القانون» لعبد الرزاق بن حمّادوش الجزائري (ت. بعد 1168 هـ /1754 م). فقد خصّص ابن حمادوش الجزء الرّابع من كتابه للأدوية المفردة، وهو الجزء الذي بقي من الكتاب وَعُرِف بعنوان «كشف الرّموز في بيان الأعشاب»[12].

وأمّا المنحى الثاني ـ وهو الذي يعْنينا ـ فقد ذهب أصْحابه إلى إفراد الأدْوِية المفردة بكتب مستقلة كانت معاجم علميّة مختصّة بالمعْنى الدقيق. وقد بدأ هذا الصنف من التأليف في الظهور في النصف الأوّل من القرن الثالث الهجريّ هو أيْضاً، أي بُعيْدَ ترجمة كتابَيّ ديوسقرديديس وجالينوس في الأدوية المفردة. فقد نسبت كتب التراجم إلى حنين بن إسحاق العبادي (ت. 260 هـ /873 م) كتاباً «في أسْماء الأدوية المفردة على حروف المعجم»[13]، وإلى عالم آخر يدْعَى عيسى بن صهارْبخت ـ وقد كانت لهُ مشاركة في الطبّ وفي النقل والترجمة في النِّصف الثاني من القرن الثاني والنصف الأوّل من القرن الثالث الهجريّيْن ـ كتاباً عنوانه «قوى الأدوية المفردة على الحروف»[14]. والمعجمان ـ كما يُسْتنتج من عنوانيهما ـ قد رُتّبَا عَلى حروُف المعْجم، لكنهما لم يكونا في الأدوية المفردة الخالصة، بل كان أوّلهما

= التقاطها وادّخارها. والجملة الثانية تضمنت معجماً مرتباً ترتيباً أبجديّاً ـ وليْس ألفبائيّاً ـ من الألف إلى الغيْن.

(11) الشيخ داود الأنطاكي: تذكرة أولي الألباب ـ ينظر الجزء الأوّل وخاصّة ص ص30-307 (الباب الثالث)، وهو معجم مرتب ألفبائيّا.

(12) عبد الرازق بن حمادوش الجزائري: كشف الرموز في بيان الأعشاب، نشرة رودسي قدّور، ط. 2 الجزائر، 1335 هـ /1916 م (200ص).

(13) ينظر: ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، 199/1، وكذلك: Sezgin: GAS, 3/256.

(14) ينظر ابن النديم: الفهرست، ص 298 ط. فلوغل، وص 356 ط. تجدّد؛ ابن أبي أصَيْبعة: عيون الأنباء، 203/1 ؛ Sezgin: GAS, 3/243.

ـ معْجم حنين بن إسحاق ـ في شرْح أسْماء الأدوية المفردة ـ وخاصّة المصطلحات الأعجَمية اليونانية والفارسيّة التي كثر استعمالها في عصره ـ فكان مُعْجماً ذا منزع لُغويّ. وكان المعْجم الثاني ـ معجم عيسى بن صهاربخت ـ في «قُوَى الأدوية المفردة» أي في خصائصها العَامّة ودرَجَاتها وبعْضٍ من أفعالها. فالكتابان فيما يبدو إذن لم يكونا معجميْن علميّيْن مختصّيْن في الأدوية المفردة بالمعْنى التّامّ. ولعل من أهم الدلائل على ذلك عدم اعتماد المؤلفين اللاحقين عليْهما، فإننا لم نعثر لهما في كتب الأدوية المفردة العربيّة على ذكر.

وأوّل كتاب في الأدوية المفردة كان معجماً مختصاً حقيقيّاً وكان ذا أثر عميق في المعاجم العلمية العربيّة المختصّة المؤلّفة بعْده في الأدوية المفردة قد ألّفَ في القيْروان في النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ (النصف الثاني من القرن التاسع الميلاديّ). وهو «كتاب الأدوية المفردة» لأبي يعقوب إسحاق بن عمران (ت. 279 هـ /892 م)، وهو طبيب فيلسُوف عراقيّ الأصْل قد استقدَمه إلى إفريقيّة إبراهيم الثاني الأغلبيّ (261 هـ /874 م -289 هـ /902 م) حوالي سنة 262 هـ /875 م، وقضى بإفريقيّة نحو السَبْع عشرة سَنَةً وكان له تأثير كبير في نشر علوم الطبّ والفلسفة والطبيعَة فيها، وقد تخرج عليه تلاميذ كان لهم من بعْده دوْر مُهِمّ في تطوير العلوم الطبيّة بأفريقيّة.

على أن كتاب ابن عمران اليوْمَ ـ فيما يبدو ـ مَفقُود[15]، وقدْ بقِيَتْ لَنَا منْه شوَاهِدُ أخذها عنه أبو جعفر أحمد بن محمد الغافقي في كتابه «الأدوية المفردة» وأبو محمد عبد الله ابن البيطار في كتابيْه «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» و«المغْنِي في الأدويةِ المفردة». وجُملة الشوَاهد التي أخذَها منه ابن البيطار في كتاب الجامع

(15) توجد في مكتبة خراججي أوغلي (في مدينة بروسه) بتركيا مخطوطة كتاب لابن عمران عنوانه «كتاب العنصر والتمام أو كتاب العقاقير» (رقم 7/1126، من 125 و إلى 192ظ ـ ينظر: رمضان ششن وجميل آقپكار وجواد إيزكي: فهرس مخطوطات الطبّ الاسلامي. ص 136)، ولا نعرف إن كان هذا الكتاب هو نفسه كتاب الأدوية المفردة.

180 شاهِداً وردت في 164 مَادّة. منها ثلاثة عشر شاهداً في التعريف اللغويّ أو التعريف بخصائص الأدوية، واثنان وعشرون في النبات والمداواة، وستّة وثلاثون في النبات، وأربعة عشر ومَائة في المداوَاة والعِلاج[16]. وأهّم مَا يسْتنتج من تلك الشواهد أن ابن عمران كانَ يبْني موادّ معجمه على أرْكان خمسَةٍ أسَاسيّة: أوّلها التعريف اللغويّ؛ وثانيها ذكر طبيعة النبات من حيث القوة والدرجَة من الحرارة والبرودة واليبوسّة والرطوبة؛ وثالثها وصف النبات وصْفاً علميّاً دقيقاً؛ ورابعها ذكر خواصّه العلاجيّة من حيث المنافعُ والمضارّ، وخامسُها ذكرْ أَبْدَالِه في حال انعدامِه. وتبْرُز أهميّة معْجم إسحاق بن عمران بصفة خاصّة في ذكْرِه أدوية جديدة ـ من النبات خاصّة ـ لم يكن للقدَمَاء من اليونانيّين بها سَابق معرفة، فهي من نباتات الأرْض الإسلاميّة، في المشرق والمغرب، وقد مثلت في الكتاب إضافاتِ ابن عمران الخاصّة إلى مَا انتهى إليْه الناس ـ حتى عصْرِه ـ من معارِف حول النباتات الطبيّة[17].

إلاّ أنّ معجم ابن عمران ـ فيما يبْدو ـ مفقُودٌ. ولا تمكّنُنَا الشوَاهدُ المقتبسَةُ منه في كتابَيْ «الأدوية المفردة» للغافقي و«الجامع» لابن البيطار من دراسة أركان المعْجم فيه. ولذلك فقد رأيْنا ألاّ نخصّهُ بالنظر وأن نُعْنَى بالمعاجم التي أُلِّفَتْ بعْدَهُ، بداية من القرن الرابع الهجريّ/العَاشر الميلادي. على أنّ المعاجم العلميّة المختصّة ـ وخاصّة معاجم الأدوية المفردة ـ المؤلّفة خلال القرون الثمانية التالية للقرن الرابع ـ أي حتى القرن الحادي عشر الهجريّ/السابع عشر الميلادي كثيرة[18]. ثم إنّ منها المفقودَ الذي لم يُعْثَرْ عليْه بعْد، ومنها المخطوط الذي لا

(16) ينظر تفصيل الحديث عن تلك الشواهد وبعْض النماذج منها محققة في كتابنا بحوث، ص ص 58-63، وص ص 132-139.

(17) ينظر المرجع السّابق، ص 273 .

(18) تنظر نُبَذٌ حول كتب الأدوية المفردة المؤلّفة بالعربيّة في مقدّمة ماكس مايرهوف (Max Meyerhof) الفرنسيّة لكتاب ابن ميمون «شرح أسماء العقار»، ص ص XI-XLIV؛ وكذلك: Levy (Martin): Early Arabic Pharmacology, pp. 100 - 155.

يزال دفيناً في رفوف المكتبات ولَمْ يَيْسَرْ له أنْ يَذيعَ بيْن النَاس ويَنتَشِر. أمّا المطْبوعُ من تلك المعاجم فيُعَدّ نزْراً قليلاً إذا قيس بالمخطوط. ثم إنّ مَا نُشرَ من ذلك المطبوع في نشرات محقّقة تحقيقاً علميّاً يَعدّ أقَلّ من القليل. يُضاف إلى ذلك أنّ المعاجم المعرُوفَة ـ سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة ـ ليست كلّها كتبا مبتكرة دَالّة على جُهْدٍ وتَفَرّدٍ في التأليف، فإنّ معَاجم كثيرة ـ وخاصّة ممَّا أُلِّفَ في النصف الثاني من القرن السابع الهجريّ (النصْفِ الثاني من القرن الثالث عشر الميلاديّ) فما بعْدَهُ ـ قد غلب عليها النّقل من المصادر والأصُول السابقة أو هي كانت لهذه تلخيصاً واختصاراً وشرْحاً.

ومن أجْل ذلك كلّه رأينا ألاّ يكوُن بحثنا في المعَاجم العلميّة العربيّة المخْتَصَّة المؤلّفة خلال القُرون الثمانية التي نعْنَى بها بحثاً استقصائيّاً اسْتيعابيّاً يشمَل كُلّ مَا بقي من المؤلّفات المعجميّة العربيّة المختصّة في مجال العلوم، وفضّلْنَا الاقتصار على جملة من المعَاجم ممَا أمّكننا الاطلاع عليه، اتخذناها نماذج مُمثلة لأهَمّ مَا غلب على هذا الصنف من التأليف المعجميّ في اللغة العربيّة من الخصائص. والمعاجم التي اخترناها ثمانية عَشر، جلها في الأدوية المفردة، وبعضهـا في المصطلحات الطبيّة العَامّة. ونوردُها فيما يلي مصنّفة إلى ثلاث مَجْموعات:

أ ـ معاجم تامّة في الأدوية المفْردة:

وعدد هذه المعاجم تسْعَة:

1 ـ «كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة» لابن الجزّار. وابن الجزار هو أبُو جعفـر أحمد بن إبـراهيم ابن أبي خالـد بن أحمد ابن الجـزّار القيرواني[19]. ولـد في القيـروان حـوالي سنـة 285 هـ /998 م في عـائلة طبيّـة قـد اشتهـر

(19)قد ترجْمنا من قَبْل ترجمة مُوَسّعَة لابن الجزّار وعرّفْنَا بآثاره وخاصّة بكتاب الاعتماد ـ ينظر: ابن مراد (إبراهيم): دراسَات، ص ص25-153، نفسُه: بحوث، ص ص72-92، وص ص179- 208.

منها والدُه إبراهيم بن أحمد ابن أبي خالد (ت. 312 هـ /924 م) وعمُّه أبو بكر محمد بن أحمد (ت. بعد 322 هـ /933 م). وقد شغل الطب ابن الجزار ممارسَة وتدريساً وتأليفاً، فكان طبيباً معالجاً يستقبل المرضى في عيادة له فتحها في منزله، وكان صيْدَلانيّاً يُعِدّ الأدوية بنفسه، وكان أستاذاً يدرّسُ الطبّ. إلا أن الشهرة التي حَظِيَ بها ابن الجزَّار في تاريخ الطبّ العربيّ ـ والطبّ الأوروبيّ أيضاً ـ كانت بتآليفه الطبيّة والصيدلية الكثيرة التي حاوَل أن يحيط فيها بمختلف المعَارف والتجارب الطبيّة المعروفة حتى عَصْره. وأَهمّ مَا حقّق له الشهْرة والذكر من الكتب كتاباه «زاد المسَافر وقوت الحاضر» ـ وهو في مسَائل الطبّ العامّة، في بابي المرض والعلاج ـ و«كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة». وقد كانت وفاته بالقيروان سنة 369 هـ/ 979-980 م.

و«كتاب الاعتماد» يُعَدّ أقْدَم المصادر المعروفَة في باب الأدوية المفردة في الثقافة العربيّة، بعد كتاب «الأدوية المفردة» لإسحاق بن عمران. وقد ألفَهُ ابن الجزار في النصف الأوّل من القرن الرابع الهجريّ في فترة حكم القائم بأمْر الله العُبَيْدي (322 هـ /933 م ـ 334 هـ /945 م) الذي أهْدَى الكتاب إليْه. ويُعَدّ ابن الجزار في هذا الكتاب من أوَائل الذين فَصَلوا الأدوية المفردة عن المباحث الطبيّة العَامّة، وفي ذلك في الحقيقة فصْل بين الطبّ والصّيْدَلَة. على أنّ مَادّة «كتاب الاعتماد» تعتبر قليلة إذَا قورنت بما كانَ مَعْرُوفاً في عَصْر المؤلّف من أدوية مفردَة، فإنّ عدد الأدوية التي تضمنَها الكتاب 278، وهذا العدَد ضئيل إذا قورنَ بما ورَدَ في كتابي ديوسقريديس وجالينوس في الأدوية المفردة. على أنّ ابن الجزار كان مدركاً لهذا النقْص متعَمداً إيّاهُ. فهو قد اقتصر على ذكر الأدْوية المشهُورة التي يسْهل وجُودُها في كثير من البلدان، ويُضْطَرُّ جميع الأطبّاء إلى علمها ومعرفتها؛ ثم هو لم يخصّ بالذكْر في كتابه من مصطلحات المواليد (النبات والحيوان والمعادن) إلا المصطلحات النباتيّة غيْرَ الغذائيّة والمصطلحات المعْدنيّة. أمّا الأدوية الغذائيّة

والأدوية الحيوانيّة فقد خصّها بكتابيْن مُستقلّيْن[20].

2 ـ «كتاب الصَّيْدَنَة في الطبّ» للبيرُوني. والبيرُوني هو أبو الريحان محمد بن أحمد البيرُوني الخوارزمي[21]، ولد سنة 362 هـ /973 م في مدينة كاث، عَاصمة

---

(20) يقول ابن الجزّار في خاتمة كتاب الاعتماد (ص 91 ظ): «قد بيّنا في غيْر هذا الكتاب أنّ جميع مَا في العَالم من الموادّ التي تَردُ البدَنَ لا يخْلُو من ثلاثة أوْجُه: فمنها مَا يكُون ملائماً مُشَاكِلًا لطبيعة بدن الإنسَان ومِزَاجه مثل الأغذية، ومنها مَا يكون منافراً ومُضادًّا لطبيعَة بدَن الإنسَان وجَوْهريته فيكون قاتلًا لَهُ مثل الأدوية التي تسمّى السَمَائم، ومنها ما يكُون مخالفاً لطبيعة بدن الإنسَان ومِزاجه من غيْر مضادّة ولا مُنافرَة فيكون خارجاً عن جُملة ما يغذو ويقتُل جميعاً وداخلًا في حَدّ الأدْوية. وهذه صِنفان: فمنها مَا مشاكَلَتُها للبدَن أكثر من منافرتها لَهُ، ويقال لها أغذية دوائية، ومنها ما منافرتها للبدن اكثر من مشاكلتها ويقال لها أدْوية موذية. وقد اتّفق الأفاضِلُ من الأوَائل على أنّه لا بُدّ لمن أرَاد أنْ يْستحقّ اسم الفضيلة في صناعة الطبّ من إحْكام جميع ذلك ومعرفته لعموم منفعته في حفظ الصحّة على الأصحّاء ومعالجة الأسْقام والأدْواء. وقد تقدّمْنَا إلى الكلام في طبائع الأغْذية جماعة من الأطبّاء فأجَادُوا وبلغوا من ذلك غايتَهُ. وقد ذكرْنا كثيراً ممَا يُحتاجُ إلى علمِه من هذا البَاب في كتابنا «في الحيَوان» وفي كتابنا «في مصالح الأغْذِية». فأمّا السَمائم وهْيَ الأشياء القاتلة بمضادّتها لطبيعة بدن الإنسَان فقد ألّفْنا فيها كتاباً كامِلًا شافياً، وقصَدْنا في كتابنا هذا الذي سميناهُ «كتاب الاعتماد» إلى ذكر الأدوية المفردة التي يُضْطَرّ إلى علمها ومَعْرفتها جميع الأطبّاء. وقصَدْنَا فيه إلى ذكْر الأدوية المشهُورة الّتي يسْهُل وجودُها في كل البُلْدان. واقتصَرْنا من كثير على قليل لوُجُوهٍ: أحَدُها حبّ الاختصار وترك الإكثار، والثاني أنّا أبينَا ذكر الأدوية التي هي مجْهولة في أرْض المغرب وإن كانت عند الأطباء العَجم معْروفة، لقلة منفعتِنا نحن بذلك. والثالث أنّ مَا كان منْها مَشْهُوراً مَعْرُوفاً والقوْل فيه يَسيرٌ تركْنَا ذكْرَهُ».

(21) ينظر حول البيروني: Boilot (D.J): EI2,1/1273 -1275؛ سويسي (محمد): أدَب العُلماء، الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1977-1979 (جزآن)، 1/51-102. وفي المرجعيْن المذكوريْن قائمتان مفصّلتان في مصادر ترجمة البيروني ومراجعها. وينظر حول كتاب الصّيدنة خاصّة: Hamarneh (Sami Kh.): Al-Bîrûnî's Book on pharmacy (145p). وينظر حوله أيضاً بحث ماكس مايرهوف: Meyerhof (Max): Etudes de pharmacologie arabe tirées de manuscrits inédits:Le Livre de la droguerie d'Abur-Rayḥān Al-Bérūnī, in: Bulletin de l'Institut d'Egypte, XXII (1940),pp.133-152.

خوارزم. في عائلة متواضعة الحَال. قضّى البيروني خمْساً وعشرين سنَةً في مسقط رَأسِه حيث أقبل على دراسة العلوم العقليّة وخاصّة الرياضيّات والفلك والهنْدسَة. كما كان له اهتمام بعلم النبات وبعلوم الطبيعة. ثم تَنَقّل بيْن عواصم آسْيَا الوسْطى وقد كانت له إقامة مطوّلة في مدينة جرجَان ثم في مدينة غزنة، وكان له اتصال بملوكِهما الذين ألّف لهم جُملة من كتُبه. وكانت وفاته بغزنة سنة 440 هـ /1048 م، وقيل بعْدَ 443 هـ /1051 م، بعْد حياة علميّة نشطة دلت على سَعَةِ علمِه ونفاذ عقله وطرافة مناحِي تفكيره، تشهد بذلك مؤلّفاته التي أَحاطت بمختلف معارف عَصْره وعُلومِه، فقد ألّف في الهندسة والحسَاب والطبيعيّات والهيئة والفلك وأحكام النجوم والآلات والعمل بها والعقائد والتاريخ والجغرافية واللّغة والأدب.

وقد كانت الأدوية المفردة من المباحث التي شغلته أيْضاً، فألّف فيها كتابه، «كتاب الصيْدَنَة»، وقد وَضَعَ هذا الكتاب في أخريَات حَيَاته، وتركه في المسَوّدات. والكتاب جامِعٌ لمختلف معَارف العَصر والعصور السَابقة حوْل الأدوية المفردَة. فقد تضمّن في نصّه الذي وَصَلنا ـ وهو في نصّه المطبوع منقوص مبتور ـ حوالي ألف ومَائة (1100) دواءٍ مُفْرَدٍ من المواليد الثلاثة: النبات والحيوان والمعَادن ـ رغم أنّه خصّ الأحجار الكريمة بكتاب مستقلّ هو «كتاب الجماهر في معْرفة الجوَاهر» ـ وأثبت فيه كثيراً من المعْلومات الجديدة، سواءٌ في تسميات الأدوية أو في ذكْر خصائصها أو أنواعِها وضرُوبها التي لم تكن معروفة قبْلَهُ. وقد أعَانَه على الإتيان بذلك الجديد حياته المطوّلة في أصْقاع من البلاد الإسلامية لم يُعْنَ سَابقوهُ من العلماء بدراسة محيطها الطبيعي.

3 ـ «الكتاب المسْتعيني» لابن بكلاريش. والمؤلّف يهُوديّ أندلسيّ مغمُورٌ يدعَى يونس بن إسحاق بن بكلاريش[22]. لا يُعْرف له تاريخ ولادة أو تاريخ وفاة،

---

(22) ينظر حوله خاصّة: Dietrich (A.): EI2, Supplément, p. 383. وقد حَقّقَت مقدّمة الكتاب وقدمَتْ لها وترجمتها إلى الإسْبانيّة الأستاذة آنا لابَرطا: Labarta (Ana) : El Prologo, =

إلا أن من المعْلوم أنه كان موجوداً في حدود سنة 500 هـ /1106 م. أي أنه قد عَاش في النِّصْف الثاني من القرْن الخامس الهجريّ وبدايات القرن السَادس. ذلك أنّ كتابَه مُؤلف لأحَد ملوك الطوائف مِن دَوْلَة بني هُودٍ بالأندلس، وحامل لاسْمه، وهو أبُو جعفر أحمد الثاني بن يوسُف المعروف بالمسْتعِين بالله، وقَدْ حَكم من سنة 478 هـ /1085 م إلى سنة 503 هـ /1110 م.

4 - «كتاب الأدوية المفردة» لأبي الصَّلْت. والمؤلّف هو العالم الطبيب الشاعر الأندلسيّ أبو الصّلت أميّة بن عبد العزيز[23]. ولد في دانية بالأندلس سنة 460 هـ /1068 م، ودرس في مسقط رأسه الطبّ والفلسفة وعلوم الطبيعة. وقد غادر الأندلس سنة 489 هـ / 1096 م واتجه إلى مِصْر في خلافة الأمير الفاطميّ المستعْلي (488 هـ /1095 م - 495 هـ /1101 م) وعَاش فيها في خلافة الآمِرِ حتى سنة 506 هـ /1112 م، فقد عزم في هذه السنة على مغادرة مِصْر والعودة إلى بلاده. لكنه عندما حَل بإفريقيّة - وهو في طريق العودة - طاب له المقام فبقي بها وأقام بالمهْديّة حيث انتظم في خدمة أمَرائها الصنهاجيّين، وظهر نشاطُه العلميّ والفكريّ والأدبيّ، فكان شاعر البلاط، واشتغل بالطبّ والصْيدَلة والرياضيات والكيمياء والموسيقى والأدب. فعُرف شاعراً ومؤرّخاً ورياضيّاً وفلكيّاً وطبيباً. ويبْدُو أنه قد برع في الطبّ خاصّة، وقد مارسَه مع الأمير الصنهاجي الحسن بن علي (515 هـ /1121 م - 543 هـ /1148 م) الذي كان طبيبَه الخاصّ. وتُوفيّ أميّة بالمهديّة سنة 529 هـ /1134 م.

ألّف أميّة كتاب الأدوية المفردة في فترة حياته المصريّة. وهو يحتوي جُمَّاعَ

= (pp. 183-316). وينظر حوْل «الكتاب المستعيني» أيضاً: - Levy (M.): Early Arabic Pharmaco - logy, pp. 155-160.

(23) يـنظـر حول أبي الصَّلْت وكتابه الأدوية المفردة - مع قائمة موسّعة في مصادره ومراجعه - بحثنا: «أبو الصّلت أمية بن عبد العزيز في كتاب «الأدوية المفردة»: دراسة في الكتاب وتحقيق لمقدّمته وثلاثة من أبْوَابه»، في: ابن مراد: بحوث، ص ص 351-400. وقد حققنا في هذا البحث مقدّمة الكتاب وأبْوابَهُ الثلاثة الأولى.

ملاحظاته وتجاربه الشخصيّة وخلاصة مطالعاته ممّا ألف في الأدوية المفردة. إلاّ أن الكتاب صغير الحجْم غيْر غزير المادّة، وهو يختلف عن الكتب الثلاثة السابقة والكتب الخمسَة التاليَة اختلافاً جذريّاً في الحديث عن الأدوية، ذلك أن المؤلف قد جعل فِقرَهُ قصاراً مُوجَزَةً إذ لم يهتم إلاّ بالمَداوَاة والعلاج، مُهْمِلاً الملاحظات اللغويّة والنبَاتيّة رغم أن معظم أدْويته من النبات والثمار.

5 ـ كتاب «الأدوية المفْردة» للغافقي. وهو أبو جعفر أحْمد بن محمَّد بن أحمد الغافقي[24]، عالم نباتي وطبيب أَنْدلسيّ، ولد في أواخر القرن الخامس الهجري (بداية القرن الثاني عشر الميلاديّ) في بلدة تدْعَى غافق ـ وإليها نسْبتهُ ـ في ضواحي مدينة قرْطُبة بالأندلس. لا نَعْرف عن حياته العلميّة والاجتماعية شيْئاً ذَا بَال. ويبْدو أنه قد صرَف كل جهْده وتحصيله للطبّ والصَّيدَلة فتخصّص فيهما ولمْ يؤلِّف في غيْرِهما من العُلوم. وأهم مَا يُنْسب إليْه كتابه «الأدوية المفردة» الذي وَضَعَهُ في فترة من حياته غيْر مَعْروفَة. وقد ألف الكتاب ـ كما يقول في مقدمته ـ ليتخذه تذكرة لنفْسِه، ولم يحبَّ إذاعتَهُ في أيْدي النَّاس. وقد كانت وفاتُه في الأندلس سنة 560 هـ /1165 م.

6 ـ كتاب «المغْني في الأدوية المفردة» لابن البيطار. والمؤلف هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن البيطار المالقي[25]. وُلِدَ في أواخر القرن السادس الهجْريّ (الثاني عشر الميلاديّ) في عائلة مشهُورَةٍ بالعِلمْ وخَاصَّة في عُلوم الدين.

---

(24) ينظر حول الغافقي وكتابه الأدوية المفردة: ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 1/125-167؛ نفسه: بحوث، ص ص401-464، وفي المرجعين قائمتان موسّعتان في مصَادِر الغافقي ومراجِعِه. وفي المرجع الثاني تحقيق لمقدّمة كتاب الأدوية المفردة ولنماذج من شرُوحه.

(25) قد ترجمْنا له من قبْلُ وتوسّعْنا في ترجمته وفي مصادرها ومراجعها ـ ينظر خاصّة: ابن مراد (ابراهيم): المصطلح الأعجميْ، 1/169-202؛ نفسه: مقدّمة تحقيق «تفسير كتاب دياسقوريدوس» لابن البيطار، ص ص17-41؛ نفسه: بحوث، ص ص 37-41، وص ص 465 - 474.

لكن ابن البيْطار لم ينهج نهْج والده وأسْلافه في دراسة العلوم النقليّة بل انصرف إلى دراسة الطبّ وعلم النبات وخاصّة على يدي عالم أندلسيّ جليل هو أبو العباس أحمد بن محمد ابن الروميّة النباتي (ت. 637 هـ /1239 م). وبعد أن تمكن ابن البيطار في الأندَلس من علم النبات غادرها ـ بدون رجعة ـ في رحلة علميّة طويلة متشعبَة حوالي سنة 617 هـ /1219 م، فمرّ بالمغرب الأقصى فالمغرب الأوْسط (الجزائر) فإفريقيّة (تونس) ثم طرابلس الغرب وبرقة التي أخذ منها حسب المرجّح طريق البحْر نحو آسيا الصغرى في أوَاخر سنة 620 هـ /1223 م أو في بداية السّنة التالية، فزار بلاد اليُونان ووصل به المطاف إلى أقْصى بلاد الرّوم (بيزنطة الشرقيّة)، ثم اتجه إلى المشرق الإسْلامي فزَار بلاد فارس والعراق ثم بلاد الشام ومصْرَ. وقد كان يقيم بكلّ بلدٍ يحلّ به مُدّة ينصرف أثناءها إلى التعشيب بحثاً عن النباتات ـ وخاصّة الجديدَ منها ـ في مظانها، وإلى ملاقاة ذوي الاختصاص من أهل الصناعة ليأخُذ عنْهُم ويتدارَس معهم مسَائل النبات. وقد تهيّأت له من ذلك كلّه معرفة معمّقة بالنبات فاقت معرفته بالطبّ حتى صار أوْحَدَ زمانه وعَلاَّمَة وَقْتِهِ في معرفة النبات وتحقيقه واختياره ومواضع نباته ونعْت أسْمائه عَلى اختلافها وتنوّعها[26].

وقد هيّأ له ذلك التميزُ منزلة رَفيعةً عند سُلْطان مِصْرَ الأيوبيّ الملك الكامل محمد بن أبي بكر (615 هـ /1218 م ـ 635 هـ /1238 م) الذي ألحَقه بخدمته و«جَعَلَهُ في الديار المصريّة رئيساً على سَائر العشابين وأصحاب البَسْطات»[27]. وقد أصبح الملك الكامل سنة 633 هـ /1235 م سُلطاناً على سوريا أيْضاً، فرافقه ابن البيطار إلى دمشق. وبعد وفاة الملك الكامل لحق ابن البيطار بخدمة ابنه الملك الصالح نجم الدين أيوب (ت. 647 هـ /1249 م) الذي أصْبَحَ بداية من سنة 637 هـ /1240 م ملكاً على مصر وسوريا معاً بعد إطاحَتِه بأخِيه الملك العادِل (635 هـ

(26) ينظر ابن أبي أصَيبعة: عيون الأنباء، 133/2.
(27) نفسُه، 133/2.

/1238 م ـ 637 هـ /1240 م). وقد حَظِي ابن البيطار عند الملك الصالح بما كان يحظى به من منزلة عند والده الملك الكامل، فكان ينتقل معَهُ بين القاهرة ودمشق، إلى أن توفيّ بدمشق سنة 646 هـ /1248 م.

ترك ابن البيطار آثاراً لم تخرج عن الطبّ والصيدلة، وكان جُلها في الأدوية المفردة، والكتاب الذي نتحدّث عنه ـ وهو كتاب «المغني في الأدْوية المفْرَدة» ـ يُعَدُّ من أهمِّها[28]. وقد وضعَهُ المؤلّف في جزئيْن بين سنتيْ 635 و 636 هـ (1238 و 1239 م) ـ بعد وفاة الملك الكامل ـ وأهْداهُ إلى الملك الصالح نجم الدين. والكتاب شاهد بغزارة علم المؤلّف في الأدوية المفردة، وبعمق درايته بعلم النبات واتساع تجاربه فيه، إلا أن هذا الكتاب ـ على أهميّته ـ لم يحظ بالشهرة التي حظِي بها كتاب آخرُ لابن البيطار قد عَدَّه القدمَاء والمحدَثون على السواء من أجَلّ مَا انتَجَتِ الثقافة العربيّة الإسلاميّة من الكتب في بابه، وهو كتاب «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية».

7 - كتاب «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لابن البيْطار. والكتاب[29] مؤلف للسلطان الأيّوبيّ الملك الصّالح نجم الدين ومُهْدًى إليْه؛ وقد أُلّف بعد سنة 640 هـ /1242 م، أي بعد كتاب «المغني»، في أخريات حيَاة ابْن البيطار. وللمؤلف في هذا الكتاب خصال كثيرة، أهمها اثنتان: أولاهما نقد المؤلف العلميّ المنهجيّ الدقيق لأخطاء العلماء العرب الذين خصّوا المادة الطبيّة قبله بالتأليف، والتراجمة الذين نقلوا كتب الطبّ والصيدلة الأعجميّة إلى العربيّة؛ والخصلة الثانية هي إسْهام ابن البيطار في المادّة النباتية العربيّة بإضافته نباتاتٍ جديدة من محْض اكتشافه إلى

---

(28) لا يزال الكتاب مخطوطاً ـ ينظر حوله: ابن مراد (إبراهيم): مقدمة «التفسير» لابن البيطار، ص ص37-39.

(29) ينظر حوله خاصّة: ابن مراد (إبراهيم): المصطلح الأعجمي، 175/1-226؛ نفسه: دراسَات، ص ص274-293؛ نفسه: مقدمة «التفسير» لابن البيطار، ص ص31-37.

النباتات التي عرفها العرب من قَبْل، سواء عن طريق الترجمة أو نتيجة التجارب الخاصّة. وإضافاتُ ابن البيطار صنْفَان، تمثل أوّلهما نباتاتُ جديدة جدًّة كليّة باعتبارها نباتاتٍ مستقلة، وتمثل ثانيَهما أصناف جديدة لنباتات قد عرفت عند العرب من قبْل[30].

8 ـ «المعْتمد في الأدوية المفردة» لابْن رَسُول الغساني. وهو الملك المظَفر يوسف بن عمر بن علي بن رسُول الغساني التّركماني، صَاحب اليمن[31]، فهو ملك يمنيّ، من ملوك الدولة الرّسوليّة التي حكمت اليمن من سنة 626 هـ /1229 م إلى سنة 803 هـ /1400 م، وقد كان حُكْمُ الملك المظفر بين سَنَة 647 هـ /1250م، وسنة 694 هـ/ 1295 م، وهذه كانت سنَة وفاته. وقد كان أديباً عالماً، ذا مشاركة في الطبّ والفلك والأنساب. وكتابه «المعتمد» مُعْجَمٌ قد تضمّن خلاصَة لما انتهت إليه معارفُ المسلمين في الأدوية المفردة، وقد اعتمد في تأليفه على مَصْدريْن وثلاثة مراجع: أمّا المصْدَرَان فهما كتابُ «الجامع» لابن البيطار ـ وكان جلّ اعتماده عليْه في معظم مواد الكتاب ـ وكتاب «منهاج البيان فيما يستعمله الإنسان» لأبي عليّ يحيى بن عيسى ابن جزلة البغدادي (ت. 493 هـ /1100 م)، وأمّا المراجعُ الثلاثة فهي «تقويم الأدْوية» لكمال الدين أبي الفَضْل حُبَيْش بن ابراهيم بن محمد التفليسي (ت. 639 هـ /1240-1241 م) و«الأبدال» لأبي القاسم الزهراوي[32] وكتاب «أبْدال

---

(30) ينظر حول إضافات ابن البيطار: ابن مراد (إبراهيم): مقدمة «التفسير»، ص 35، نفسه: بحوث، ص 285-287.

(31) نُسِبَ الكتاب عند بعْض المحَدثين إلى الملك الأشرف عمر ابن الملك المظفّر يُوسف ـ ينظر مثلاً: Brockelmann: GAL, 1/650, Suppl,. 1/901؛ مَايرهوف: مقدمَة «الشـرْح»، ص XXII، وقد كان الملك الأشرف ذا معرفة بالطبّ، وله مشاركة فيه.

(32) لا يعرف للزهراوي كتاب بعنوان «الأبدال». فلعل المؤلّف اعتمد على المقالة التاسعة والعشرين من كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف»، فقد ذكر فيها الزهْراوي أبْدال الأدْوية.

العقاقير» لأبي جعفر أحمد ابن الجزار القيرواني[33]. وقد خُتِمَ المعْجم بفهْرَس «لتفسير بعْض أسْماء الأدوية والألفاظ بما هو أجْلى منها بلغة اليمن»[34]، ولا يُعْرَف إن كان هذا الملحق من وضع المؤلّف أو هو من وَضْعِ أحَدِ أبْنائِه.

9 ـ «حديقة الأزهار في ماهيّة العشب والعَقّار» للغساني، وهو أبُو القاسم بن محمد بن ابراهيم الغساني الشهير بالوزير[35]، وهو عَالم مغربيّ من أصل أندلسيّ، ولد في مدينة فاس سَنة 955 هـ /1548 م، وفي مدينة فاس تلقى العِلْمَ، وقد بَرَعَ في الطبّ خاصّة وكانت لهُ فيه مشاركة محمودة، وكان قد اتصل بالملك السَّعْدي أحمد المنصور الملقّب بالذهبي (986 هـ /1578 م ـ 1012 هـ /1604 م) وخدمَهُ، وله ألف بعْض كتبه، وكانت وفاته سنة 1019 هـ /1611 م.

ألف الغساني كتاب «حديقة الأزهار» في أواخر القرن العاشر الهجريّ، فقد أنجزه في شهر محرّم من سنة 994 هـ (ديسمبر 1585 ـ جانفي 1586 م) برسم خزانة السّلطان أحمد المنصور السَّعْدي. وليْس الكتاب بذي الحجم الكبير، بل هو صغير الحجم إذا قورن بكتاب «الجامع» لابن البيطار مثلاً، فقد تضمّن من الموادّ 385 مادّة، لكن هذه الموادّ نباتيّة في معظمها، فقد أسقط المؤلف الموادّ الحيوانيّة

---

(33) ورد في مقدّمة «المعتمد» (ص1) قول المؤلّف: واستخْرَجْتُه من كتاب الحكيم الفاضل عبد الله بن البيطار المغربي المعروف بالعشاب «الجامع لقوى (كذا) الأدوية والأغذية» وعلامة اسمه للاختصار «ع»، ومن كتاب ابن جزلة المعروف بالمنهاج، وعلامة اسمه «ج»، ومن كتاب الحكيم أبي الفضل حسن (= جُبَيْش) بن إبراهيم التفليسي وعلامة اسمه«ف»، ومن أبدال الزهْراوي وعلامة اسمه «ز»، ومن أبْدال أحمد بن [أبي] خالد المعروف بابن الجزار، واسمهُ مثبت «ابن الجزار» من غير علامة».

(34) المعتمد، ص ص558-572.

(35) ينظر حوله: أحمد عيسى: معجم الأطباء، ص ص341-342. وينظر حول الكتاب أيْضاً: ابن مراد (ابراهيم): «في تحقيق المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة. نظرات في معجم حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقّار لأبي القاسم بن محمد الغسّاني» في مجلة المعجميّة، 2(1986)، ص ص139-165.

والمعْدنيّة. والكتاب ـ على صغر حجمه ـ ذو منزلة مهمّة في تاريخ الأدوية المفردة عند العرب، ذلك أنّ المؤلّف قد ذهب في تصنيف النباتات التي تحدث عنها مَذهَباً طريفاً لم يكُنْ شائعاً رغم أنْه قد سبق إليْه، فهو غالباً مَا يصَنّف النبات حسَب جنْسِه ونوْعه، والجنس عنده متقدّم على النوْع وشامل له، وهو مَا يقرّه التصنيف النباتي الحديث. فالأرُزّ[36] مثلاً من جنس الحبوب ومن نوْع الحِنطَة، والإشقيل[37] من جنس البقْل وأنواع البصَل، والتّفّاح[38] والتين[39] من جنس الشجر العظام ومن نوع الفاكهة، والجعدة[40] من جنس الشيحات ومن نوع الكَرَفْس، والخيار[41] من جنس اليقطين ومن نوع القثاء، والزعرور[42] من جنس الشجر الشائك ومن نوع العَوْسَج، والضّومَرَان[43] والنعْنَعُ[44] من جنس الأحبَاق ومن نوْع الصعاتر، وقصَب الذريرة[45] من جنس القصب ومن أنواع السّيُوف، والرازيانج[46] من جنس الهدبات ومن أنواع الجنبَة. . . إلخ. على أنّ هذه الطريقة في التصْنيف ليْسَت من ابْتداع الغسّاني، فقد سَبَقَهُ إليْها عالم أندلسيّ من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلاديّ) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبْدُون الإشبيلي في كتابه «عمدة الطبيب في معرفة النبات لكُلّ لبيب»، وقد اعتمدَ عَليْهِ الغسّاني اعتماداً ظاهِراً.

---

(36) حديقة الأزهار، ص 33 (ف 27).
(37) نفسه، ص 31 (ف 25).
(38) نفسه، ص 295 (ف 321).
(39) نفسه، ص 296 (ف 322).
(40) نفسه، ص 82 (ف 85).
(41) نفسه، ص 308 (ف 339).
(42) نفسه، ص 106 (ف 112).
(43) نفسه، ص 229 (ف 248).
(44) نفسه، ص 183 (ف 198).
(45) نفسه، ص 239 (ف 260).
(46) نفسه، ص 254 (ف 275).

ب ـ شروح وتعَاليق على كتب أخرى:

وهي معَاجم قد وضعَها مؤلفوها لتكون شروحاً لكتب أخْرى، أوْ نقْداً لعالم من العلماءِ في أحدِ كتبه. وعدد هذه الكتب سِتّة. ثلاثة منْها في شرح مصطلحات كتاب بعيْنه هو «المقالات الخمس» لديوسقريديس العين زربي، وذلك مَا جعَلها تنتمي إلى صنفٍ بعينه من المعَاجم هو صنف المعاجم الثنائيّة اللغة، لأنها في الحقيقة معاجم يونانيّة عَرَبيّة. وأمَّا المعاجم الثلاثة الباقية فهي في شرح كتب عربيّة أو في نَقْدِها.

1 ـ «تفسير أسْماء الأدوية المفردَة من كتاب ديسقوريدوس» لابن جلجل، وهو أبُو دَاوُد سليمَان بن حَسّان بن جلجل[47]، هـو عالم أندلسيّ ولد في قرطبة سنة 332 هـ /943 م في عائلة من المولّدين. درس الطبَّ في قرطبة وهو فتىً. وقد قال عنه ابن الأبَار «طلبَهُ وهو ابن أربعَ عشرَة سَنَةً وأفْتَى فيه وهو ابن أربع وعشرين»[48]. وقَدْ دَرَسَ إلى جانب الطبِّ علم الحديث وعلم العربيّة والنحو، إلا أن الطبَّ كان عليْه أغلب، وقدْ عُرف به، وبَلَغ منهُ الغاية. وقد كان على معرفة جيدة بكتاب ديوسقريديس الذي رُوجعت ترجمته البغداديّة في قرطبة في أواخر النصف الأوّل من القرن الرابع الهجْريّ. فقد أهْدَى ملك القسطنطينيّة أرمَانيوس الأوّل (Romanos I) حوالي سنة 337 هـ /948 م للخليفة الأمويّ بالأندَلُسِ عبد الرحمن الناصر بعْض

(47) ينظر حوله خاصّة: ابن الأبّار: التكملة، ص ص297-298؛ بروكلمان: تاريخ الأدب العربيّ، 290-289/4؛ فؤاد سيّد: مقدّمة تحقيق «طبقات الأطبّاء» لابن جلجل، ص ص (يب ـ كو)؛ Sezgin: GAS, 3/309 - 310؛ Deitrich (A): EI2, 3/778 - 779؛ ابن مـراد (إبراهيم): دراسَات، ص ص 247 - 252؛ نفسه: مقمدة «تفسير» ابن البيطار، ص ص 52 - 55 و ص ص 83 - 84؛ والكتاب لا يزال مخطوطاً، وقد حققنا القطعة المتبقية منه في المكتبة الوطنيّة بمدريد (رقم 4981) وهي تتضمن شرحَ جزء من المقالة الثالثة وكامل المقالة الرابعة وجزء من المقالة الخامسة. والكتاب يوجد تامّاً فيما يبدو في المخطوطة رقم 1538 في مكتبة مجلس شراي ملي بطهران.

(48) ابن الأبار: التكملة، ص 298.

الهدايَا كان من بيْنها نسخة جيّدة مزيَّنة بالرسوم من كتاب ديوسقريديس في نصّه اليونانيّ. ولم يكن من أطباء الخليفة من يعرف اللغة اليُونَانيّة فطلّب عبد الرحمن الناصر مِن الملك البيزنطي أن يرسل إلى قرطبة عالماً يتقن اللسانين اليونانيّ واللاتيني، ليعين العلماء الأندلسيين على حَلّ مشكلات الكتاب وَتَتِمَّ الإفادة منه. فأرْسل أرمَانيُوس عالماً يُدْعَى نقولا (Nicola) الرّاهب، فانضمَّ إلى أطباء الخليفة الناصر وعمل معهم في «تفسير» مصطلحات الكتاب وخاصّة منها التي استَعصت على اصطفن بن بسيل وحنين بن إسْحاق فبقيَت مَجْهُولةً في الترجمة البغْداديَّة. وقد أدرك ابن جلجل هذه الجماعة من العلماءِ وصحبهم في أيّام الحكم المستنصر بالله (350 هـ/961 م ـ 366 هـ/976 م) وأخذ عَنْهُم. ولذلك كانت له بكتاب «المقالات الخمس» عناية خاصّة، تصحيحاً وشرْحاً واستدْرَاكاً، وقد ألف في ذلك كتابيْن هما «مَقالة في ذكر الأدوية التي لم يذكُرْها ديسقوريدس في كتابه»، وكتاب «تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس». وقد كانت وفاة ابن جلجل بعد سنة 384 هـ /994 م، في سنة لم تحدّدْ بعْدُ.

و«تفسير» ابن جلجل ـ كما ذكرْنا من قبْلُ ـ مُعْجم في الأدوية المفردة ينتمي إلى صنف المعاجم الثنائيّة اللغة، لأن المؤلف قد بناه ورَتّبَهُ على مقالات ديوسقريديس فتناول مصطلحاتها المداخل ـ دون المصطلحات الواردة ضمن المواد ـ بالشرح والتفسير، أي بالترجمة، فهو يذكر المصطلح اليونانيّ المدْخَل الوارد في «المقالات الخمس» ثم يورد ترجمتَه بما يقابله في العربيّة. فإذا استعْصَت عليْه العربيّة ولم تسْعفه بالمقابل استمدّه من إحْدى «اللغات الإسلامية» التي كانت شائعة الاستعمال في بلاد المغرب أو في المشرق، وخاصّة البربريّة واللاتينيّة والفارسيّة[49].

(49) تنظر حول هذه الظاهرة عند ابن جلجل إحالاتنا في التعليق (47) السَابق إلى مَا كتبنَاهُ في «دراسات» ومقدمة «تفسير» ابن البيطار.

2 ـ «شرح لكتاب دياسقوريدوس في هيولى الطبّ» لمؤلف مجْهُول، من بلاد المغرب أو الأندلس، وضعَه في نهاية القرن السّـادس الهجري (الثـاني عشر الميلاديّ). فَالمؤلف من تلاميذ العالم الطبيب أبي محمد عبد الله بن صـالح الكُتَامي الحريريّ الشجار[50]، قرأ عليْه في حانوتٍ له بمراكش سنة 583 هـ/1187 م كتاب «المقالات الخمس» وكتابيْ ابن جلجل حوْله. وقد أشار إلى ذلك في مقدّمة الكتاب بقوله: «وكنت لما قَرَأت كتاب دياسقوريدوس هذا على الشيخ أبي محمد عبد الله بن صالح الكتامي ثم الحريري الشجّار أكرمه الله وفي حانوته بحضرة مَرّاكش حرسها الله سنة ثلاث وثمانين وخمس مَائة للهجرة إذا بلغت ذكر دواء لم يحلّه دياسقوريدوس وكان ممَّا عاينهُ هو وعرّفَهُ أمْلى عليّ حِلْيَتَهُ حسب ما عاينَهُ (. . .). وربّما حكى لي حكاياتٍ على بعْض أدْوية إمّا عن نفْسِه وإمّا عن غيْره لها معونة في غرض هذا الكتاب، وكان مع هذا يُعرّفَني بالأسْماء المشهورة الواقعة على الأدْوية المعروفة عنده وقت قراءتي عليْه ممَّا عرف لها اسماً بأيّ لسَان كان. وينبّهني على مَا وقع الغلط فيه من الأدوية من طريق[51] الأسْمَاء فاستعمل بذلك غيره في زماننا هذا ومَا قرُبَ منه. وكنت أعَلق ذلك كُله بمحضره. ثم قرأت عليْه بعد الفراغ من كتاب دياسقوريدوس المقالة التي لابن جلجل في أسْماء الأدوية الواقعة فيه وفي

(50) ويسمّيه ابن البيطار في كتاب الجامع (115/1) «العشّاب»، وقد لقيَهُ ابن البيطار وتلمذ لُه، فتكون وفاته لذلك بعد سنة 600 هـ /1204 م لأن ابن البيطار قد ولد في أواخر القرن السّادس. والكتامي عالم مغربيّ أوْ أندلُسيّ مغمور قد غفلت عنه كتب التَراجم المغربيّة والأندلسيّة، وتدلّ مقدّمة كتاب «شرح لكتاب دياسقوريدوس» على أنه كان سنة 583 هـ /1187 م بمدينة مراكش، كما تدُلّ الشوَاهِدُ التي نقلها عنه ابن البيطار على أنه قد عاش مدّة في مدينة فاس وأنه كان يقوم بالتعشيب ويمارس الطبّ ـ ينظر حوله خاصّة: ديتريش (ألبرت): مُقدّمة ترجمة «شرح لكتاب دياسقوريدوس» الألمانية، ص 43 وص ص 54-59؛ ابن مراد: مقدّمة تحقيق «تفسير» ابن البيطار، ص ص 22-23 (وقد ذكرت هناك نقول ابن البيطار عن عبد الله بن صالح).

(51) في النصّ «طريف» بالفاء، وتبدو لنا «طريق» بالقافِ أصْوَب.

الأدوية المستدركة عليْه ممَّا لم يذكرها في كتابه هذا مُقْتَفياً الطريقة المذكورة في كتاب دياسقوريدوس. وإني لمّا أكمَلْتُ ذلك كُلّه على حسب مَا ذَكَرْت رَأيْت أن أجْعَل مقالة واحِدَة لأشرك في الانتفاع بهَا من أرَادَ ذلك من الطلبة إخْواننا، وفّقنا الله وإيّاهم ونفعنا بما علّمَنَا»[52].

ثم إن المؤلّف كان بمراكش سنة 600 هـ، فقد ورد في خاتمة المخطوطة الفريدة المحفوظة للكتاب: «ونقل من نسخة مكتوب عليْها بخط كاتبها مَا هذا صُورَته: بلغت بالقراءة على المؤلف ضحْوة يوم الجمعة الثاني والعشرين من رَجب الفَرْد من عام ستّ مَائةٍ [28 مارس 1204 م] بحَضْرَة مرّاكش»[53]. وقد رجّحَ العالم البحّاثة الألماني الأستاذ ألبرت ديتريش (Albert Dietrich) محقق الكتاب ومترجمُهُ إلى الألمانية أن يكون هذا المؤلّف هو أبا العبّاس النباتيّ ابن الروميّة[54]. وأبو العبّاس النباتي هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرّج ابن الروميّة النباتيّ الإشبيليّ[55]، ولد في إشبيلية سنَة 561 هـ /1168 م في عائلة طبيّة نَباتيّة، فقد كان والده وجدّه ذَويْ معرفة بالنبات، وكان جدّه مفرّج موْلى لأحَد أطبّاء قرطبَة ، وقد تبنّى هذا الطبيب أبا العباس وعلّمه الطبّ وعلم النبات، فكان طبيباً ونباتيّاً وصيْدلانيّاً بَارعاً؛ ثم إنه كان قد عُني عناية فائقة بالفقه والحديث حتى سُمّيَ «الحافظ». وقد

(52) شرح لكتاب دياسقوريدوس، ص ص 8-9.

(53) ينظر فهرس مخطوطات الطبّ الإسلامي، ص 398. والمخطوطة موجودة في مكتبة نور عثمانية باستانبول، رقم 3589 (من 80 ظ إلى 129 ظ)، وعليْها كان اعتماد الأستاذ ألبرت ديتريش في تحقيق الكتاب.

(54) ينظر خاصّة: Dietrich: EI2, Supplément, p. 397، ومقدَمة ترجمة «شرح لكتاب دياسقوريدوس» الألمانية، ص ص 44 - 46.

(55) ينظر حوله خاصّة: Dietrich (Al.): EI2, Supplément, pp. 397-398؛ ابن مراد (إبراهيم): المصطلح الأعجميّ، 171/1-172؛ ديتريش: مقدمة ترجمة «شرح لكتاب دياسقوريدوس» الألمانية، ص ص 44-46؛ ابن مراد: مقدّمة تحقيق «تفسير» ابن البيطار، ص ص 20-21؛ نفسُه: بحوث، ص ص 287-296.

اشتهر أبو العباس بالرحلة التي قام بها إلى المشرق مروراً ببلاد المغرب بنيّة الحجّ، وذلك من سنة 612 هـ /1215 م إلى سنة 614 هـ /1217 م. وقد كان له من رحْلته ـ إضافة إلى أداء فريضة الحجّ ـ غايتان: أولاهما الاطلاع على الأعشاب والنباتات والبحث عنها ـ وخاصة عن الجديد غير المعروف منها ـ في مظانّها، وثانيتهما ملاقاة العلماء من الفُقَهاء والمحدّثين للتدارس معهم أو الأخذ عنهم. وقد تحقّقت له أثناء هذه الرحلة المشرقيّة الشهرة والحظوة، حتى إن سلطان مصر الأيوبي الملك العادل سيْف الدين (596 هـ /1199 م ـ 615 هـ /1218 م) قد استبْقَاهُ، لكن أبا العبّاس قد اعتَذَر وفَضّل الرجوع إلى الأندلس. فرجع إليها مروراً بصقلية. وفي إشبيلية كانت وفاته سنة 637 هـ /1239 م، وقد ترك مؤلفاتٍ في علوم الحديث والطبّ والنبات. من أهمَها كتابُه «الرحلة المشرقيّة»، وهو جامعٌ لمختلِف ملاحظاته ومشاهداته النباتية أثناء رحْلته، وكتابه «شرح أدوية دياسقوريدوس وجـالينوس والتنبيـه على أوْهام مترجميها»[56] أو «تفسير أسماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدس»[57]. وقد يكون العنوان الثاني أقرب إلى الصواب ـ وهو الذي اعتمده الأستاذ ديتريش في أبحاثه[58] ـ وخاصّة إذا قبلنا نسْبة هذا الشرح المجهُول الذي نقدّم إلى أبي العباس النباتي، فإن هذا الكتاب يقلّ فيه ذكر جالينوس قلة ظاهرة[59]، وأمّا المترجمون ـ ولا شك أن المقصود بهم المشارقة وخاصة حنين بن إسحاق واصطفن بن بسيل، والمغاربة الأندلسيّون الذين راجعوا الترجمة البغداديّة ـ فقد ذُكِرَ منهم في الكتاب

---

(56) كذا سَمَّاهُ أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي في كتاب «الذيل والتكلمة لكتابي الموصُول والصلة» (السفر الأوّل، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، د. ت.) ص 513؛ ولسَان الدين أبُو عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب في كتاب الإحَاطة في أخبار غرناطة (الجزء الأوّل، تحقيق عبد الله عنان، ط. 2، القاهرة، 1973)، ص 212.

(57) كذا سمّاه ابن أبي أصَيبعة في عيون الأنباء، 81/2.

(58) يراجع التعليق 54.

(59) ذكر مرتيْن، وقد رمز له بحرْف ج ـ ينظر: شرح لكتاب دياسقوريدوس، 1-29 (ص 19، سطر 10)؛ و 1-66 (ص 28، س 11).

حنين بن إسْحاق[60] وأبو عبد الله الصقلّي[61]، وهذا من العلماء الذين اشتغلوا مع نقولا الراهب بعد سنة 340 هـ /951 م في مراجعة ترجمة «المقالات الخمْس» البغداديّة. فالكتاب الذي بيْن أيْدينا لا ينطبق عليْه العنوان الـذي ذكره ابن عبد الملك المراكشي ولسَان الدين ابن الخطيب ـ وهو الأوَّلُ ـ ويتطبق عليْه العنوان الذي ذكره ابن أبي أصَيْبعة، وهو الثّاني. فهو في شرح المصطلحات المداخل في المقالات الأربع الأولى من «مقالات» ديوسقريديس، مع تعويل كبير غالب على «تفسير» ابن جلجل وإمْلاءات أبي محمد عبد الله بن صالح الكتاميّ، وقد يتدخّل المؤلّف من حين لآخر لإبْداءِ رأي، أوْ شرح قوْل، أو تفسير مصطلح.

3 ـ «تفسير كتاب دياسقوريدوس» لابن البيطار. والمؤلف هو أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن البيطار، وقد سبق التعريف به[62]. وكتاب «التفسير» هذا مؤلّف في مِصْرَ حوالي سنة 623 هـ /1226 م، إثر انتهاء ابن البيطار من رحلته العلمية المطوّلة وإقامته بمصْرَ، وقد عوّل فيه المؤلفُ على مشاهداته النباتيّة في البلاد الكثيرة التي زارها وعشب فيها، وعلى مُطالعاتِه الغزيرة الموسّعَة لما أُلِّف قبْلَه في الأدوية المفردة[63]. ومن الطريف أنْ نلاحظ أنّ عنوان الكتاب الذي نسَبَه ابن عبد الملك المراكشي ولسَان الدين ابن الخطيب إلى أبي العباس النباتي ـ وهو «شرح أدوية دياسقوريدوس وجالينوس والتنبيه على أوْهام مترجميها» ـ ينطبق انطباقاً كبيراً على كتاب ابن البيطار هذا. فإن جالينوس مذكور في جُلّ موادّ الكتاب[64]،

---

(60) ذكر مرتيْن، ينظر المصدر نفسه: 2-148 (ص 62، س 9)، و 4-36 (ص 130، س 8).

(61) ذكر أربَعَ مرّاتٍ، قد نُقِدَ في أولاها ـ ينظر المصدر نفسه: 1 - 1 (ص 12، س 5)، و 2 - 162 (ص 69 ، س 23)؛ و 3 - 122 (ص 112، س 17)؛ و 4-29 (ص 127، س 12).

(62) يراجع الحديث حوْل كتاب «المغني في الأدوية المفردة» في هذا الفصْل.

(63) ينظر حوْل كتاب «التفسير» مقدّمتنا لتحقيقه، ص ص 56-92.

(64) ينظر في المصدر نفسه «فَهْرَس الأعْلام»، ص ص 417-419.

ثم إنّ النّقَلة والشرّاحَ ـ وخاصّة اصطفن بن بسيل ـ قد نالهم من النّقد الكثير[65].

4 ـ «شرح أسْماء العقّار» لابن ميمون القرطبي. والمؤلّف هو أبو عمران موسى بن عبيد الله مأمون القرطبيّ الإسْرائيليّ[66]. ولد في قرطبة سنة 529 هـ/1135 م، وقد هاجرت عائلتُه من الأندلس إلى المغرب الأقْصى سنة 552 هـ/1158 م، وَأَقَامَت بمدينة فاس. ثم هاجرت مرة أخرى فغادرت المغرب إلى بلاد المشرق حيث استقرت بمصر سنة 561 هـ/1165 م. وقد باشر ابن ميمون الطبّ في مصر وكانت له صلات بآخر الأمراء الفاطميّين وأوائل الأمراء الأيّوبيّين. وكانت وفاته بالفسطاط سنة 601 هـ/1204 م.

ترك ابن ميمون حوالي عشرة مؤلفات في الطبّ، منها كتاب واحد في الأدوية المفردة هو «شرح أسْماء العَقّار». على أن هذا الكتاب ليْس في الأدوية المفردة المحْض بل هو في شرح أسْماء العقاقير المشكلة الواردة في جملة من كتب الأندلسيّين في الأدوية المفردة. وخاصّة كتب ابن جلجل ـ كتابه في «تفسير» مقالات ديوسقريديس ـ وأبي بكر حامد بن سمجون (ت. 392 هـ/1001 م) وأبي الوليد مروان بن جناح (ت. حوالي 432 هـ/1040 م) وأبي المطرّف عبد الرحمن بن وافد (ت. 467 هـ/1075 م) وأبي جعفر أحمد الغافقي[67]. فالكتاب في شرح المصطلحات المستعملة في المواليد الثلاثة: النبات، والحيوان والمعَادن، ممَا ورَدَ مشكلاً في مصادر أندَلسيّة بعيْنها.

5 ـ كتاب «الإبَانة والإعلام بما في المنهاج من الخلل والأوْهام» لأبي محمد ابْن البيطار، مؤلّف كتب «المغني» و«الجامع» و«تفسير كتاب دياسقوريدوس» التي

---

(65) قد أشرنا إلى ذلك وعيّنا مواضعَهُ وأحَلنا إليه في مقدّمتنا لتحقيق الكتاب، ص ص 80-81.

(66) ينظر حوله خاصّة: مَايرهوف: مقـدّمة تحقيق «الشـرح» الفرنسيّـة، ص ص XLIV - LVII؛ Vajda (G.): EI2, 3/900 - 902.

(67) ينظر: ابن ميمون: الشرح، ص ص 3 - 4. وينظر حول محتوى الكتاب عَامّة مَايرهوف: مقدّمة تحقيق «الشرْح» الفرنسيّة، ص ص LXII - LXVII.

سبق ذكرُها في هذا الفَصْل. والكتاب[68] - كما يلاحظ من عنوانه - في نقدِ كتابٍ بعيْنِه من كتب الأدوية المفردة هو كتاب «منْهاج البيان فيما يستعْمله الإنْسَان» لأبي عَليّ يحيى بن عيسى بن جـزلة البغـداديّ (ت. 493 هـ /1100 م). وهـو طبيب وفيلسوف عراقيّ كان نصرانيّ النحلة ثم أسْلم وكانت له مشاركة محمودة في الطبّ والفلسفة. ويعدّ كتاب «منهاج البيان» من أهمّ ما ألف في الطبّ، وقد ضمّنه ذكر الأدوية والأغذية والأشربة وكلّ مركّب من ذلك بسيط ومفرد وخليط مرتّبَة على حروف المعجم، إلاّ ما كان من المفردات بلا منفعة فقد أهْمله. وقد اعتمد ابن جزلة في كتابه على المتقدّمين في الصناعة اعتماداً كبيراً لكنّه لم يتقيّد بذكر أسْمائهم ولم يسْلك في نقله عنهم التثبت والتمحيص فوقع في أخطاءٍ جسيمة أحْياناً، هي التي جعلت من الكتاب غرضاً لانتقاد ابـن البيطار في كتاب «الإبَانة».

ألّف ابنُ البَيْطار كتابَه هذا في مِصْـرَ بعد تـأليفه كتـابَ «تفسير كتـاب دياسقوريدوس» وقبل سنة 633 هـ /1236 م، لأنّه قد أقْرَأ في هذه السنَة كتابَه هذا وكتاب «التفسير» أحَدَ تلاميذه بدمشق وهو أبو العبّاس أحمد بن أبي القاسم ابن أبي أصَيْبعَة (ت. 668 هـ/1270 م) مؤلف كتاب «عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء»[69]. ويبدو من مقدّمة الكتاب أن المؤلّف قد وضعَه بطلب من شخص لم يذكره، فقد قال: «لمّا أشار عليّ من خلصت بإرادة الخيْر لي نيّتُه وندبني إلى مَا رَجوْت أن تحمّلني في المقصود الذي حمّلني همّتُه، وأن تشملني فيما أُحَاوِلُهُ بعوْن الله بركته، أن أتعرّضَ لبعْض الكتب الموضوعة في الحشائش والأدوية المفردَة وهو كتاب «المنهاج» لابن جزلة رحمَهُ الله، فأسْتَطِلعَ بسَائط أدوِيَته وأتعَقّبَ مَا جرى فيها من

---

(68) ينظر حول الكتاب عَامّة: ابن مراد (إبراهيم): بحوث، ص ص 474-542. والكتاب لا يزال مخطوطاً، ومنه نسخة فريدة محفوظة في خزانة الحرم المكي الشريف، رقم 36 طبّ. وقد حققنا من الكتاب مُقدّمته وثمانياً من موادّه - ينظر المرجع نفسه، ص ص 501-542.

(69) ينظر ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، 133/2. وينظر أيضاً: ابن مراد: بحوث، ص 475؛ نفسه: مقدّمة تحقيق «تفسير» ابن البيطار، ص ص 30-31.

التباين أو الغلط، وأعلم بما وقع فيها من الأوْهام في الأسْماء والتّحْليات والمنافع بأوْضح إعْلام، فاستخرتُ الله سبحانه، وسألته الامتداد بحوْله وقوّته، ووضعْت في ذلك مقالة يشتمل معناها على وفاء المقصود إن شاء الله تعالى، أذكر فيها مَا وقع من وَهْم أوْ غلط في اسم بسبب اشتراك أو إلحاق منفعَةِ نوع من الأدْوية بغيْر ذلك النوْع لكوْنه مشهُوراً باسم جنسِه يشتبه أمْرهما على من لا يَخْبُر مَا اختصّ به كلّ واحدٍ من تلك الأنواع من الماهيّة والقوى»[70]. وقد رجّحْنا من قبْلُ[71] أن يكون هذا الشخص الذي أشار على ابن البيطار بتأليف الكتاب هو الملك الكامل محمد بن أبي بكر الأيّوبي.

والأخطاء التي انتقدها ابن البيطار في كتاب «المنهاج» ثلاثة أنواع: أوّلها في التّسْميات وخاصّة في تحريف بعْض المصطلحات ووضعها في غيْر مواضعها من الكتاب، وفي الخلْط بيْن مصطلحيْن أو أكثر بسبب مَا بينهما من اشتراك في التّسمية؛ وثانيها في التحْليات، وذلك بأن يصف ابن جزلة دوَاءً مّا بما ليْس له من الصفات؛ وثالثها في المنافع، وذلك بأن يُعْطِيَ مؤلّف «المنهاج» دوَاءً مّا مَاليْس لهُ من المنافع العِلاَجيّة.

6 ـ كتاب «مفيد العلوم ومبيد الهُموم» لابن الحشاء. وابن الحشّاء هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحشّاء[72]. وهو عالم تونسيّ مغمور عاش في النصف الأوّل من القرن السّابع الهجريّ وكان في خدمة السّلطان الحفْصي أبي زكرياء

---

(70) ابن البيطار: الإبانة، ص ص 1 ظ ـ 2 و؛ وتنظر الفقرة نفسها في كتابنا بحوث، ص ص 501-502.

(71) ينظر ابن مراد: بحوث، ص 477.

(72) لم نعثر له على ترجمة عند القدماء من مؤلّفي كتب التراجم والطبقات التونسيين والمغاربة. وقد ذكره وذكر كتابه حاجي خليفة في كشف الظنون 400/2. وينظر أيضاً: Brockelmann: GAL, 1/647. وكذلك: جورج س. كولان (G.S. Colin) وهـ. ب.ج. رنو (H.P.J.Renaud): مقدّمة تحقيق «مفيد العُلوم» الفرنسيّة، ص ص I-II.

يحيى بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص (625 هـ /1228 م ـ 647 هـ /1249 م). ولهُ ألّفَ كتابَه «مفيد العُلوم» بإشارَة مِنْه[73]. ولا نعرِف تاريخ وفاة ابن الحشاء، ويبدو أنه توفي في حدود سنة 647 هـ /1249 م. والكتاب الوحيد المنسُوبُ إلَيْه والذي عُرِف به هو «مفيد العلوم». وهو في تفسير المصطلحات الطبيّة الواردة في الكتاب «المنصوريّ» لأبي بكر محمد بن زكرياء الرازي (ت. 313 هـ /925 م). والمصطلحات المفسّرة ذات منزع علميّ لغويّ، منها مَا هو في الأدوية المفردة ومنها مَا هو في الاصطلاحات الطبيّة العامّة، بل قد نجد في الكتاب أَلفاظاً لغويّة عامّة قد قصدها المؤلّف بالشرْح تيْسِيراً لفهْمها.

ج ـ معاجم في المصطلحات الطبيّة العَامّة:

وهي مَعَاجم في مصطلحات الطبّ عَامّة، دون تقيّد بمبحث طبيّ خاصّ، وعدد معاجم هذه المجموعة ثلاثة:

1 ـ «كتاب التنوير في الاصْطلاحات الطبيّة» للقمري، وهو أبو منصور الحَسَن بن نوُح القمرِي، من أهْل بخارَى[74]، وهو من علماء القرن الرابع الهجريّ، وقد كان ـ حسب ابن أبي أصيبعة ـ «سيّد وقته وأوْحَدَ زمانه مشهوراً بالجودَة في صناعة الطبّ محمودَ الطريقة في أعمالها فاضلاً في أصُولها وفروعها(. . .) حسن المعالجة جيّد المداوَاة متميّزاً عند الملوك في زمانه كثيري الاحترام له»[75]. وقد كانت وفاته حسب أرْجح الأقوَال سنة 390 هـ /999 م. أمّا

(73) ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون، 400/2.

(74) ينظر حوله خاصّة: بروكلمان: تاريخ الأدب العربيّ، 299/4-300؛ Sezgin: GAS, 3/319؛ تقيّ الدين (وفاء): «القمري وكتابه غنى ومنى»، في مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 3/60 (1985)، (ص ص 533-538)، ص ص 533-537.

(75) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، 327/1.

مُؤلفات القمري فالمعروف منها كتابان مشهُورَان: أوَّلهما هو «كتاب الغِنَى والمُنَى» ـ ويقال أيضاً بدون تعريف «غِنًى ومُنًى» ـ وهو في ذكر الأمْراض ومُدَاواتها؛ وثانيهما هو «كتاب التنوير». والكتاب مُعْجم مرتب بحسب الأبواب، وعدد أبْوابه عشرة قد خصّص كل باب منها لموضوع أو مبْحث من مواضيع الطبّ ومباحِثه كالأمْرَاض والأدوية وأنواع المعالجات والأوزَان والأكيال[76].

2 ـ كتاب «حقائق أسْرار الطبّ»: وهو لعالم مغمور اسمُه مسعود بن محمد السِّجَري الطبيب[77]. ويبدو أنه قد عاش في أواخر القرن السّابع الهجريّ وفي النصف الأوّل من القرن الثامن. فقد كان حيّاً سنة 734 هـ /1334 م. وكتابه[78] «حقائق أسْرار الطبّ» مُعْجم مبَوَّبٌ بحسب المواضيع، وهو ـ على غرار «كتاب التنوير» للقمري ـ في المصطلحات الطبيّة العامّة. فقد تضمن التعريف بالمصطلحات الدالّة على الأمراض والأدوية ـ المفردة والمركبة ـ والأغذية والأشربة والأدْهان.

3 ـ «قامُوس الأطبّاء وناموس الألبّاء» لمدْيَن بن عبد الرحمن القوْصُوني المصريّ[79]، والمؤلف علم من أعْلام الطبّ في الديار المصريّة في النّصْف الأوّل من القرن الحادي عشر الهجريّ، فقد كان رئيس الأطباء في «دار الشفاء»

---

(76) حققتّ الكتاب وفاء تقيّ الدين ونشرته في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (تنظر قائمة المصادر والمراجع) معتمدة على أرْبع نسخ مخطوطة من جملة عشر معروفة، منها تسْعٌ ذكرها بروكلمان وسزكين وواحدة لم يذكراها توجد في المكتبة الوطنية بتونس، رقم 13833.

(77) ينظر حوْله وحول مخطوطات كتابه: Brockelmann, GAL, Suppl. 2/299.

(78) توجد من الكتاب نسخة مخطوطة في رصيد حسن حسني عبد الوهاب بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 18329 (قطعة ثانية ضمن مجموع)، من الورقة 14 إلى الورقة 77، وعليْها اعتمدنا في هذا البحث.

(79) ينظر حوله خاصّة: أحمد عيسى: معجم الأطباء، ص ص 489-490 (نقلاً عن ابن فضل الله المُحِبّي في خلاصة الأثر)؛ وينظر أيضاً: Brockelmann: GAL, 2/364, Suppl., 2/492.

ـ أو«البيمارستان الكبير المنصوري» ـ بمصْرَ. وكان إلى حذقه وبراعته في الطبّ ذا مشاركة في اللغة والأدب والتاريخ. فكان الطبيب الأديب المؤرّخ. وقد كانت وفاته بعد سنة 1044 هـ /1634 م. وكتابه «قاموس الأطبّاء»(80) معجم مشتملٌ على أشْهَر المصطلحات التي استعملت في الطبّ منذ فجر الثقافة الطبيّة العربيّة الإسلامية حتى عَصْر المؤلّف، وقد اشتمل على مصطلحات الأدوية المفردة ومعرفة ماهياتها وأنواعها وطبائعها وقواها ومنافعها ومضارها وإصْلاحها وأبدالها وكميات مَا يسْتعمل منها بحسب الإمْكان، ثم مصطلحات الأدوية المركبة وأعضَاء بـدَن الإنسان والأمْراض والأمور الطبيعيّة.

تلك إذن ثمانية عشر كتاباً هي معاجمنا المدوّنات المعتمدة في هذا البَحْث، فعلَّها سيَكون اعتمادنا في دِرَاسة البابيْن اللذَيْن يقوم عليْهما العمل العجمِيّ عامّة، وهما «الجمع» و«الوضع». ونعْني بالجمْع تكْوِينَ المدوَّنَةِ المعْجميّة أو الرّصيدَ المعْجميَّ الذي يَحْصُل من التدوين، وهو هنا رصيد المصطلحات العلميّة الواردة في المعَاجم المقدّمَة، ويعنينا منها في هذا الباب مسألتان هما «المستويات اللغويّة» في المعْجم العلميّ العربيّ المختصّ انطلاقاً من المدوَّنَات المعتمدة، و«المصادر» التي اعتمدها العلماء أصْحابُ المعاجم. وأمّا الوَضع فنعْني به مناهج المؤلّفين في معالجة الرصيد المصطلحي المدوّن، وخاصّة بالنظر في مسألتين أيْضاً، همـا «الترتيب»، أيْ تبويب الرصيد وتصنيفه داخل المعْجم، ثم «التعريف» وهو الإخبار عن المصطلحات المدوّنة بضروب من المعْلومَات تبيّن حُدودَها وتظهر حقائق مَفاهيمها وترفع عنها أقنعة الغموض أو الإبْهام.

---

(80) نشره مجمع اللغة العربية بدمشق مُصَوَّراً في جزئين سنتي 1979-1980 (تنظر قائمة المصادر والمراجع).

الفصل الثالث

قضية الجمع في المعجم العلمي المختصّ

«الجمْع» و«الوضْعُ» مصطلحان قديمان يعود الفضْل في إعْطائهما مفهومَيْن معْجميّين إلى ابن منظور في مقَدّمة لسَان العرب. فقد استعملهما في نقد المعجميّين السّابقين الذين ألّفوا معَاجم لغويّة عامّة قبْله، فَقَال: «وإني لم أزَل مَشغوفاً بمطالعات كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها، ورأيت علماءَها بيْن رَجُليْن: أمّا من أحْسَن جمَعَهُ فإنّه لم يُحْسِن وضعَه، وأمّا من أجاد وَضْعَه فإنه لم يُجدْ جَمْعَه. فلم يُفِدْ حُسْن الجمْع معَ إسَاءَة الوَضْعِ، ولاَ نفعَت إجَادة الوَضْع مع رَدَاءة الجمْع»[1].

والمصطلحان يشملان في مَفهُومهما المسَائل المتّصِلة بالمدوّنة المعْجَمِّية، أي الرصيد اللغويّ المتجمّع للمؤلّف المعجميّ، وبالمنهَج الذي يُعْتمد في تخريج ذلك الرّصيد. وأهمّ المسَائل المتَّصِلة بالجمْع ثلاث: أولاَها هي المصَادِرُ التي يعْتمدُها المعْجميّ في جمع مُدَوّنتِه، وثانيتُها هي المستويات اللّغويّة التي يحدّدها فلا يخرج عنها في التدْوين؛ والمسْتَويات اللغويّة صنفان: أوّلهما بحسب درجة الكلمة من التعْميم أو التخصيص، فهْي إمّا أن تكون لفظاً لغويّاً عـامّاً، وإمّا أن تكون مصطلحاً. فإذَا كانت مصطلحًا كانت إمّا مصطلحًا علميّاً وإمّا مصطلحًا فنيّاً. وثاني الصّنْفيْن يكون بحسب درجةِ الكلمةِ من الفصاحة. وهذا الصنف أنواعٌ

---

(1) ابن منظور: لسَان العرب، ص (خ) من المقدّمَة.

مُنْقَسمةٌ إلى ضرُوبٍ. وأوّل الأنواع هو الفصيحُ، وهو ينقسم إلى قديم نادرٍ، ووحشي غريب، وأدبيّ مستعمل، وإسلامي مُحْدَث؛ وثاني الأنواع هو المولّد، وهو المحدَث في الفصْحَى بَعْد عصر الاحتجاج؛ وثالث الأنواع هو العَاميّ، وهو ينقسم إلى شعْبيّ، ودَارِج، وَمبْتَذل، وجِهَويّ؛ ورابعُ الأنواع هو الأعجمِيّ، وهو ينقسمُ إلى مُعرّب ودَخيل. وثالثة المسَائل هي مسألة المجالات الدلالية في المعجم اللغويّ العامّ، أو المجالات المفهوميّة في المعْجم العلميّ أو الفنيّ المختَصّ.

وأمّا الوَضْعُ فمتُصل بمسألتَيْن منْهجيّتيْن في المعْجم؛ أوّلاهما هي مسْألة الترتيب. أي المنهج الذي يختاره المؤلّف لإثبات مَا تجمّع له من رصيد لغويّ في معجمه؛ وثانية المسْألتيْن هي التّعْريف، وهـو الإخبار عن مفـردات الألفاظ أو المصطلحات التي تشتمل عليها المدوّنة بضروب من الإبانة والإيضاح لإظهار معَانيها أو دَلَالاتها أو مفاهيمها. وسنرجع في الفصل التالي إلى الوَضْع والمسألتيْن المتّصلتَيْن به في المعْجم العلميّ العربي المختصّ. وأمّا هذا الفَصْل فسنخصّ فيه بالحديث الجمَع ومسَائله.

1 ـ مسْألة المصَادِر:

المعاجم العلميّة المختَصّة التي نُعْنَى بِدِراَستِها تنتَمِي جميعاً إلى الطبّ والصيدلة، وخاصّة إلى الأدوية المفردة. وقـد رأيْنا من قَبْـل أن علمي الطبّ والصيدلة ـ ومَا يتصّل بهما من مباحث طبيعيّة ـ من العلُوم المستحْدثة في الثقافة العربيّة بعْد الإسْلام، أي أنهما من عُلُوم العَجَم التي انتقلت إلى العرب أخْذًا واقتباسًا. وهذه الحقيقة التاريخية مهمّة جدّاً في تحديد المصَادر التي اعتمدت في جمْع مدوّنة المصطلحـات العلمية الـطبيّة والصيْـدليّة التي تَضمنتْهـا معَاجمنـا المدْروسَة.

ومعَاجمنا العلمية المختصّة تختلف من حيث المصادرُ اختلافـاً بيّنًا عن المعاجم اللغوية العَامّة. ذلك أنّ هذِه قد اعتمد فيها مؤلّفُوها مصَادر اللّغة العَامّة،

دون تجاوز عصرٍ بعيْنه هو مَا سمّي بعصْر الاحتجاج، ومِصْر بعيْنه هو جزيرة العرب وبعْض تخومِها. ومصادر اللّغة العامّة هي الشعْر ـ الجاهليّ والإسلاميّ الأوّل إلى نهاية عصر بني أمَيّة ـ والقرآن الكريم والحديث النبويّ والمأثور من كلام العرب والرواية عن الأعْراب. أمّا المعاجم العلميّة المختصّة فقد قامَت على لغة كانت في نهاية عصر الاحتجاج ـ أواخر القرن الثاني الهجريّ في الحواضر وأوّاخِر القرن الرابع في البوادي ـ في طور الإنشاء والتّكْوين. ثم إن وَاضعيها لم يكونوا في الغالب عَرباً بل كانوا عَجمًا ـ من السّرْيان خاصّة ـ قد تخرجُوا في مدرَسَة جُنْدَيْسَابور ببلاد فارس ثم دُعُوا إلى بغداد عاصمة الخلاَفة فاعتمد عليهم العبّاسِيون في النصْف الثاني من القرن الثاني الهجري وكامل القرن الثالث في إنشاء الثقافة العِلْميّة العربيّة. وقد كانت ترجمة الآثار العلمية الأعجميّة ـ اليونانيّة خاصّة ـ الوسيلة التي اعتمدت في تلك الحركة الإنشائيّة. على أن المؤلفات العلميّة المبتكرة باللغة العربية قد بدأت تظهر في وقت مُبَكِّر أيضاً، فإن من النّقَلَةِ مَنْ كان مُترجمًا ومُؤلّفًا مبْتكِراً في الوقت ذَاتِه[2]، ثم إن تلك الحركة الإنشائيّة كانت ذات أثرٍ إيجابيٍّ سريع إذ آتت أكُلَهَا وأجْنَت ثمارَها بداية من أواخر القرن الثاني الهجريّ وطيلة القرن الثالث. ومن أقوى الأدلة على ذلك أبو الحسن علي بن ربّن الطبري (ت. حوالي 250 هـ/864 م) وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي (ت. حوالي 256 هـ/870 م) وأبو يعقوب إسحاق بن عمران (ت. 279 هـ/892 م) وأبو بكر محمد بن زكريا الرّازي (ت. 313 هـ/925 م). فإنّ هؤلاء العلماءَ كانوا في القرنِ الثالث من نِتاجِ تلك الحركة.

---

(2) نذكر من النقلة المؤلّفين أبا زكرياء يحيى بن مَاسويْه المتوفّى سنة 243 هـ/857 م، ومن مؤلفاته « كتاب التّمام والكمال » وكتاب «إصلاح الأدوية المسْهلة»؛ وأبا زيد حنين بن إسحاق العبادي (ت. 260 هـ/873 م)، ومن مؤلفاته «كتاب المسَائل في الطبّ للمتعلّمين» وكتاب «العَشر مقالات في العيْن»؛ وأبا الحسن ثابت بن قُرّة (ت. 288 هـ/901 م) ومن مؤلفاته كتاب «الرّوضة في الطبّ» وكتاب «الذخيرة في علم الطبّ».

وقد كان العلماءُ الأعَاجم المنقولة كتبهم إلى العربيّة مصادر النقَلَة الذين وضعُوا بالعَربيّة مُؤلفاتٍ في المباحث العلميّة؛ ثم كان هؤلاء وأولئك مصادرَ للعلماءِ الذين كانوا نتَاجَ حركة الإنشاءِ الأوّلَ في الثقافة العلمية العربيّة؛ ثم كانت هذه الطبقات الثلاث من العلماء مصادر لطبقات من العلماءِ لَاحِقة. على أن هذه الطبقات اللاحقة من العلماء ـ وخاصّة في الطبْ والصيدلة، خلال القرون الستّة الأخيرة، من الخامس إلى الحادي عشر الهجريّيْن ـ لم يكتَفُوا بالاعتماد على العلماءِ المؤلّفين في المباحث التي تَعْنيهم، بل توسَّعُوا في النَقْل فاعتمدوا علماءَ اللغة أيْضاً. وإذنْ فإن المصادر في معاجمنا العلميّة المختصّة تصنّف من حيث الزمن إلى طبقات، يُعدّ أقدمُها أفضلَها قيمة، وأعلاها حُجّة، وأوْثقَها مرْجعيّة؛ وهي تصَنَّفُ من حيْث الجنْسُ إلى أعْجميّة وعربيّة إسْلَامِيّة؛ ثمَّ هي تصنّف من حيث المادّة إلى علميّة مختصّة، ولُغَويّة عَامّة. بل قد تتوسّع مصادر البعْض من مؤلفينا لتَشمل الشعر أيضاً، فيتفق في ذلك العلماءُ والمؤلفون في المعجميّة العَامّة.

وسنتّبع فيما يلي تَصنيف المصادر في معاجمنا بحسب الجنْس، لأنّ هذا التصنيف قابل لأن يشمل التصنيفَ بحسب الطبقات ما دَام الأعاجم أسْبَق في الزمَن من العرب والمسلمين، والتصنيفَ بحسب المادّة مَا دامت المصادر اللغويّة عَربيّة صِرْفاً.

أ ـ المصادرُ الأعْجميّة:

يتقدمها العالمان اليُونانيان ديوسقريديس وجالينوس، فإن معاجمنا متفقة على تقدّمهما في الفَضْل(3). وقد استوعَبَ البعْض من مؤلفينا أحيانًا مَادّة كتابي الرجلَيْن نقْلًا برمّتها، مثلمَا فعَل أبو جعفر أحمد الغافقي في كتابه «الأدوية المفردة» وأبو محمد عبد الله ابن البيطار في كتابه «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية». على أنّ

(3) تراجع مقدّمة الفصل الثاني من هذا البحث.

مَنزلتَهُما قبل الغافقي لم تكن أقلّ أهميّة، وخاصّة عند أبي جعفر أحمد بن الجزار في « كتاب الاعتماد » وأبي الريحان البيروني في كتاب «الصيَدَنة». فقد اعتمد ابن الجزار على كتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس» أكثر من ستّ وستين مرّة، وكانت معظم شواهده منه ذات صِلة بالنّبات[4]، واعتمد جالينوسَ أكثر من سبْع وثلاثين مرًّة، وشواهده منه ذات صلة بالمدَاوَاة والعِلاج[5]. أمّا أبو الريحان البيروني فقد نوّه بهما في مقَدّمة كتابه في مثل قوله: «فإن الذي يعَلوها [الصيدنة] في الرتبة هو معرِفة قوى الأدّوية المفردة وخواصّها، ولو كان لما حَصَل منْهُ بطول التجربة وتسليطَ القياس عليْه حَـدّ لكان ديسقـوريدس أولى بحصْـره، وجالينـوس أحَقّ بتحديده»[6]. ثم إنه اعتمد في معظم موادّ كتابه على أقوال الرجليْن، وخاصّة عَلى ديوسقريديس[7].

ثم يلي ديوسقريديس وجالينوس من الأعاجم في المنزلة علماءُ ينتمون إلى الثقافة العلمية الهلّينيّة، قد عاشوا في عصور مختلفة. وأهمّهم ذكْرًا عشَرَة، نذكرهم فيما يلي مرتبين تاريخيّاً[8]:

أوّلهم هو بديغورس[9]، وهو نفسه العالم الرياضي فيثاغورس (Pythagoras) الذي عَاش في القرن السَادس قبل الميلاد، وجُلّ الشواهد المسندة إليْه متّصل بأبْدال الأدْوية، وهذا يعني أنه اعتمد في كتاب يبْدو أنه مَنْحول له عنوانه «أبْدَال

---

(4) ينظر: ابن مراد: دراسات، ص ص 57-59.

(5) نفسه، ص ص 59-60.

(6) البيروني: الصيدنة، ص 9، وينظر فيها أيضاً: ص ص 10-11.

(7) ينظر حول مصادر البيروني عَامّة: Hamarnah (Sami Kh.): Al-Bîrûnî's Book on Pharmacy, pp. 106 - 137، والقائمَة ليست استقصائية شاملة.

(8) ذكر جُلّ هؤلاء العلماء ابن الجزار في كتاب الاعتماد، وقد عرفنا بهم تعريفاً موجزاً في كتابنا دراسَات، ص ص 60 - 65؛ وينظر أيْضاً: Sezgin: GAS، 3/20 - 168.

(9) ينظر مثلاً: ابن الجزار، الاعتماد، 4 ظ (افسنتين)، 6 و(غافث)، 8 و (شجرة السوس)؛ وابن البيطار: الجامع، 39/1 (اصابع صفر)، 50/1 (إكليل الملك)، 55/1 (أملج).

الأدوية المفردة والأشجار والصّموغ والطين»[10]، وثانيهم هو إبّقراط[11]، ويكتب أيضاً «بقراط» بإسقاط الهمزة، وهو الطبيب اليوناني (Hippocratês) الذي توفّي حوالي سنة 377 ق.م، وقد اشتهر بشروح جالينوس لكتبه؛ وثالثهم هو أرسطوطاليس المقدوني[12] (Aristotelês) الذي توفي سنة 322 ق.م. وقد شاع الاعتماد عليْه في كتاب منحول له عنوانه «طبائع الأحجار»[13]؛ ورابع العلماءِ هو العالم الطبيعيّ اليوناني ثاوفراسطس[14] (Theophrastos) الذي عَاشَ في القرن الثالث قبل الميلاد، واشتهر بتأليفه في النبات خَاصّة؛ وخامسهم امْرأة تسمّى إيلاونطرة[15] في مواضع، وقلوبطرة في مواضع أخرى[16]، وهي كليوبطرة (Cleopatre) ملكة مِصر في أواخر القرن الأوّل قبل الميلاد، وقد ذكرت كتب التراجم العربيّة أنها كانت حكيمة تصنّف الكتب في الحكمة والرقية، وقد شاعَ الاعتماد عليْها في كتاب عنوانه «كتاب الزينة»؛ وسَادس العلماءِ هو اليوناني قريطن[17] (Kriton) المسمّى في

---

(10) ينظر: Sezgin: GAS, 3/20-21

(11) ينظر ابن الجزار: الاعتماد، 28 ظ (نرجس)، 62 و (كمّون أبيض)، 65 ظ (فودنج)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 102 (بندق)؛ وابن البيطار: الجامع، 152/1 (ثوم)، و 16/2 (حرف)، و 39/2 (حنطة).

(12) ينظر مثلاً: ابن الجزار: الاعتماد، 9 و (ذهب)، 16 و (حجارة الياقوت)، 17و (حجارة الدرّ)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 29 (أرنب بحريّ)، ص 239 (سنبادَج)، ص 242 (سياه داوران)؛ وابن البيطار: الجامع، 51/1 (اكتمَكت)، 93/1 (بسّد)، 13/2 (حديد).

(13) ويسمّى في المصادر «كتاب الأحجار»، وقد يحال إليه دون ذكر المؤلِّف. ينظر مثلاً: البيروني: الصيدنة، ص 149 (دهنج)، وص 118 (تنكار). وقد اعتمَد له البيروني كتاب الحيوان أيضاً: تنظر الصيدنة، ص 73 (أنفحة).

(14) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 90 ظ (قيشور)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 96 (بلوط)، وص 118 (تنكار)، وص 149 (حجر أرمنيّ).

(15) ينظر مثلاً: ابن الجزار: الاعتماد، 22 و (مصطكى)، 25 ظ (كندر)، 26 و (قرنفل).

(16) ينظر مثلاً: البيروني: الصيدنة، ص 66 (أسَد الأرض)، ص 142 (جندبيدَسْتَر)، ص 180 (خشخاش).

(17) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 24 و (عَفص)، 55 و (حبّ الرأس).

الكتب العربيّة بقريطن المزيّن، ولا يُعْرف له تاريخ محدّد، إلّا أن القفطي[18] وابن أبي أصَيْبعة[19] ذكرا «أنّ زمَانه كان قبْل جالينوس وبعْد بُقَراط» أي بيْن القرن الرابع قبل الميلاد والقرن الثاني بعْدَه؛ والعالم السّابع هو روفس[20] الأفسيسي (Rufus d'Ephèse) وهو عَالِمٌ طبيعيّ طبيب عَاش في النصف الأول من القرن الثاني الميلاديّ؛ وثامنهم هو أورِيباسيوس[21] (Oreibasios) البرغـاميّ المتوفّى حوالي سنة 395 م، وقد اشتهر له كتابَان كان عليهما الاعتماد في كتب الأدوية المفردة العربيّة، هما كتاب «الأدوية المبْسُوطة» وكتاب «الكُنّاش» المسمّى أيضاً «كتاب السبْعين»؛ وتاسع العلماءِ هو أيَاطيوس[22] الآمديّ (Aetios d'Amide) المتَوفّى سنة 550 م، وهو عالم بيزنطيّ اسكندرَانيّ من آمِد (ببلاد مَا بيْن النّهْرَيْن)؛ والعاشر هو بولس[23] الأجانيطي (Paul d'Egine)، وهو أيضاً عالم اسكندرانيّ، عَاش في الإسكندريّة في القرن السّابع الميلاديّ، قبل أن يفتتحها المسلمون، والكتاب المشهور المعتمد له هو كتاب «الكنّاش» المسمّى أيضاً «كنّاش الثرَيّا».

ب ـ المصادر العربيّة الإسلامية:

وهذه المصادر أصْنافٌ. وأهمّها ثلاثة. أوّلهـا وأهمّهـا منزلة صنف المصادر

(18) القفطي: تاريخ الحكماء، ص 50.

(19) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، 34/1.

(20) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 56 ظ (سعتر)، 65 ظ (فودنج)، 84 و (سذاب)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 146 (حاشا)؛ وابن البيطار: الجامع، 41/1 (افتيمون)، و 42/1 (أفتتين)، و 67/1 (انغرا).

(21) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 37 (اسفوديلوس)، ص 57 (أقاقيا)، ص 61 (أقطى)؛ وابن البيطار: الجامع، 24/1 (اسطـوخودوس)، و 62/1 (أناغالس).

(22) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 10 ظ (كهرباء)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 27 (آذان الفأر)، وص 115(تفاح)، وص 148 (حبّ الصنوبر)؛ وابن البيطار: الجامع، 89/4 (كهرباء).

(23) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 32 ظ (رصاص)، 34 و (صمغ عربيّ)، 43 و (كاكنج)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 29 (أرنب بحريّ)، وص 34 (آس)، 37 (اسطوماخوس)؛ وابن البيطار: الجامع، 41/1 (افتيمون)، 78/1 (باقلّا)، 106/1 (بقر).

الطبيّة والصيدليّة، وثانيها صنف المصادر اللغويّة، وثالثها صنف المصادر الشعريّة والأدبيّة.

1 ـ المصادِر الطبيّة والصيدليّة: وهذه طبقات. أولاها يمكن تسْمِيَتُها بطبقة الرّوّاد الأوائل، وقد عَاشوا في أوائل الدولة الإسلاميّة، ونخصّ من هذه الطبقة بالذكر اثنيْن: هما تياذُوق[24]، وهو طبيب مسيحيّ سُرْيَاني خدم بالطبّ الحجاج بن يوسف الثقفيّ وتوفي حوالي سنة 90 هـ/709 م، ومَاسَرْجُويْه[25]، وهو طبيب يهوديّ بَصْرِيّ عَاش في النصف الثاني من القرن الأوّل والنصف الأوّل من القرن الثاني الهجريّيْن (السّابع والثامن الميلاديّيْن)، وقد كان له إسْهَام في الترجمة من اليونانية إلى العربيّة. على أن هذه الطبقة الأولى لم يتواصل تأثيرها والاعتماد عليْها بعْد القرن السّابع الهجّريّ.

والطبقة الثانية هي طبقة العلماء الذين تولّوْا إنشاء الثقافة العلمية الطبيّة العربيّة الإسْلاميّة، وقد عَاش ممثلوها في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلاديّ، وهم نوعَان: أوّلهما يمثّلهُ النَّقَلَة من اللغات الأعجميّة إلى العربيّة، وخاصّة من اليونَانية والسّرْيانِيّة، وقد كان البعْض من أولئك النقلة مؤلفا مبتكرًا. ونخُصّ بالذكر من هذا النوع ثلاثة: هم يوحنا ـ أو يحيى ـ بن مَاسويْه[26] (ت. 243 هـ/857 م)، وقد أسْهم في حركة الترجمة وأشرف على «بيت الحكمة» وألّف كتباً من أهمّها كتاباه «التّمام والكمال» و«إصلاح الأدوية المسْهلة»؛ ثم حنين بن إسحاق العبادي[27] (ت.

---

(24) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 10 ظ (كهرباء)، 21 ظ (مسك)، 25 و (بلسان)؛ وابن البيطار: الجامع، 12/1 (أشل)، 109/1 (بلسان)، 164/1 (جلنار).

(25) ينظر: البيروني: الصيدَنة، ص 24 (إثمد)، ص 42 (اسفيداج)، ص 44 (أشق)؛ وابن البيطار: الجامع، 11/1 (أثل)، 22/1 (ازاذدرخت)، 37/1 (أشنان).

(26) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 16 و (ميعة)، 22 و (مصطكى)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 30 (ارمال)، ص 35 (أسارون)، ص ص 412-413 (شمّام)؛ وابن البيطار: الجامع، 14/1 (إجّاص)، 28/1 (آس)، 35/1 (أشق).

(27) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 30 (ارميس)، ص 55 (أفيون)، ص 66 (أمْعَاء الأرض)؛ =

260 هـ/873 م) وقد كان صاحِب مدْرسَةٍ في النّقل والتأليف ومن أهَمّ مؤلفاته «كتاب المسَائلَ في الطبّ للمتعلمين» وكتاب «العشر مقالات في العَيْن» و«كتاب الأغذية»؛ ثم حبيش بن الحسن الأعْسَم الدمشقي[28]، وهو ابن أخت حنين بن إسحاق وتلميذه. «عاش في بلاط المتوكّل وخلفائِه، حتى قرب نهاية القرن الثالث»[29]؛ والنوع الثاني يمثله العلماءُ الذين لم يسْهموا في الترجمة لكنهم أفادوا منها في مؤلفاتهم، ونخصّ من هؤلاء أرْبَعَة، أوّلهم هو أبو الحسن علي بن ربّن الطبري[30] (ت. حوالي 250 هـ/864 م) وقد اشتهر له كتاب «فِرْدَوس الحِكمة»؛ وثانيهم هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي[31] (ت. حوالي 256 هـ/870 م). ومن مؤلفاته المعتمدة «رسالة في معرفة قوى الأدوية المركبة» و«رسالة في كيمياء العطر»، و«كتاب في الأحجار»؛ وثالثهم هو أبو يعقوب إسحاق بن عمران[32] (ت. 279 هـ/892 م)، وقد وضع جُلّ مؤلفاته في القيروان بعد أن قدم إليها حواليْ سنة 262 هـ/875 م، وله كتاب كان ذَا أثر واسِع فيما ألّف في الأدوية المفردة هو كتاب «الأدوية المفردة»؛ ورابعهم هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي (ت.

= وابن البيطار: الجامع، 18/1 (أرز)، 52/1 (النج)، 65/1 (أنفحة)؛ وابن الحشّاء: مفيد العُلوم، ص 70 (رقم 655: لحية التيس)، وص 97 (رقم 894: عرطنيثا).

(28) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 26 (آذان الفأر)، ص 106 (بيش)، وص 327 (مَازريون)؛ وابن البيطار: الجامع، 35/1 (أشق)، 43/1 (افسنتين)، و54/1 (أملج).

(29) بروكلمان: تاريخ الأدب العربيّ، 117/4.

(30) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 72 (أنفاقين)، ص 183 (خلاف)، وص 209 (زوفرا)؛ وابن البيطار: الجامع، 19/1 (أرماك)، 49/1 (أفعى)، و63/1 (انزروت).

(31) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 9 و(ذهب)، 12 و(عوسج)؛ والبيروني: الصيدنة، ص 51 (أظفار الطيب)، ص 138 (جمست، وقد ذكر هنا كتابه «في الأحجار»)، وص 385 (لوف)؛ وابن البيطار: الجامع، 168/1 (جمسْت)، 13/2 (حديد)، و86/2 (دادي).

(32) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 18 ظ (لبلاب)، و39 و(قيصوم)؛ على أن نقوله عنه كثيرة دون أن يصرّح بذلك ـ ينظر: ابن مراد: بحوث، ص ص 81-82. وأما نقول ابن البيطار ـ وهي كثيرة ـ عن ابن عمران فينظر عنها المرجع نفسه (= بحوث)، ص ص 59-63.

313 هـ/925 م). وهو - كما يُلاحظ - قد توفيّ في أوَائل القرْن الرّابع، وقد اعتمدَ في مُؤلفاته الطبيّة على عُلماءِ هذه الطبقة[33]، لكنّه يُعَدّ رغم ذلك منْها لأنّ مصادِرَهُ - في الغالب - هي مَصَادِرها وتكوينه كان شبيهاً بتكوينها. على أنه كان أوْسَع تأثيرًا في مؤلفات الطبقّات التاليَة، وخاصّة في الطبقة الرابعة - في القرن الخامس الهجريّ - ومَا بعْدَها. فهو من أهمّ مصادر أبي الريحان البيروني في «الصيْدنة»، إذ لا تكاد صفحة من صفحاته تخلو من ذِكره، وقد أشار في مقدّمته إلى اعتمادِه على كتابيْه في الصيدنة والأبدال[34]، وقد كان اعتماد الغافِقِي عليْه في «الأدوية المفردة» كبيرًا، وقد نبه إلى ذلك في مقدّمة كتابه[35]، أمّا ابن البيطار فقد اعتمد عليْه في كتاب الجامع حوالي 400 مرّة[36].

والطبقة الثالثة هي طبقة العلماء الذين عَاشُوا في القرْنِ الرابع الهجريّ. وأشهر ممثليها أبُو جَعْفر أحمْد بن الجزار[37] مؤلف كتابي «الاعتماد في الأدوية المفردة» و«زاد المسَافر وقوت الحاضر»؛ ثم عبد الرحمن بن إسحاق بن الهيثم القرطبي[38]، وقد كان معاصرًا لابن الجزار، وألّف كتابًا في نقد كتابه «الاعتماد»، وكتاباً في الأدوية المفردَة عنوانه «كتاب الاكتفاء بالدواء عن خوَاصّ الأشياء»؛ ثم أبو

(33) من ذلك اعتماده في كتابه الحاوي على بعض كتب يوحنّا بن مَاسويه وإسحاق بن عمران - ينظر: Sezgin: GAS, 3/233 - 234, 235, 267.

(34) البيروني: الصيدنة، ص 16. لكنه قال: «لم أفُزْ منهما بالكفاية فـأضَفْـتُ بعْض مَا فيهما إلى مَا اجتمع عندي تذكرة لنفسي».

(35) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 4. وينظر نـص المقدمَة في كتابنا «بحـوث» (ص ص 415-424)، ص 421.

(36) ينظر: Leclerc: Traité des Simples par Ibn El-Beithâr, I / X (Introduction).

(37) تنظر نقول ابن البيطار في كتاب الجامع عن ابن الجزّار - وخاصة عن كتاب الاعتماد - في كتابنا: بحوث، ص ص 91-92. وقد اعتمد عليْه الغافقي من قَبْلُ - في «الأدوية المفردة» - اعتماداً كبيراً أيضاً.

(38) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 61 (أقطى)؛ وابن البيطار: الجامع، 85/1 (بخور مريم آخر)، و 18/2 (حرذون).

دَاوُد سليمان بن حَسَّان بن جلجـل[39]، وقد اشتهـر بتأليفـه في شرح مقـالات ديوسقريديس والاستدراك عليْها؛ ثم أبو بكر حَامد بن سَمْجُون[40] (ت. 392 هـ / 1001 م).

والطبقة الرابعة قد عَاشت في القرن الخامِس، وأهَمّ ممثّليها أربعةٌ، أوّلهم - وهو أَهَمّهم - هو أبو عليّ الحسين بن سينا. وقد كان أثره في الطبقات اللاحقة من المؤلفين أعمق بن أثر أبي بكر الرازي. فقد اعْتُمِدَ جُلّ مؤلفاته وخاصّة الكتاب الثاني من القانون المخَصّص للأدوية المفردة[41]؛ وثانيهم هو أبو الحسَن علي بن رضوان[42] (ت. 453 هـ/1061 م)؛ وثالثهم هـو أبو المـطرّف عبد الـرحمن بن وافد[43] (ت. 467 هـ/1075 م)؛ ورابعُهم هو أبو عليّ يحيى بن عيسى بن جزلة البَغداديّ[44] (ت. 493 هـ/1100 م).

---

(39) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 136 (جلبّان)؛ وابن البيطار: التفسير، 1-94 (ص 136)، و 2-25 (ص 162)، و 2-30 (ص ص 163-164)؛ والجامع، 13/1 (أثوا)، 103/1 (بقس)، و 164/1 (جلبّان).

(40) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 43/1 (افسنتين)، 49/1 (أقطى)، و 93/1 (بسباسة).

(41) اعتمد ابن البيطار على ابن سينا حوالي 300 مرّة - ينظر: Leclerc : Traité des Simples par Ibn El-Beithâr, I / X (Introduction).

وقد نَبَّهَ القوصوني في مقدمة كتابه «قاموس الأطبّاء» (ص ص 4-5) إلى أن ابن سينا أحد مصادر أربعة طبيّة قد جعلها عمْدته. على أن الغافقي قد اتهم ابن سينا بالكذب، فقال: «ومنهم [= الأطباء] من يكذب، كما فعل ابن سينا في مواضع كثيرة من أدويته، حيث يحكي عن ديسقوريدوس وجالينوس ما لم يقولاه» (الأدوية المفردة، ص ص 2-3، وينظر كتابنا «بحوث»، ص 418). لكن هذا لم يمنعه من الاعتماد عليْه بكثرة في كتابه.

(42) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 39/1 (أظفار الطيب)، 52/1 (ألنج)، و 122/1 (بوش دربندي)؛ ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 75 (رقم 92: ملبّن).

(43) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 125/1 (بورق)، 143/1(توتيا)، 15/2 (حرمل).

(44) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 54/1 (ألية)، 166/1 (جلنسرين)، 94/2 (دفلى). وقد ذكر له كتاب «المنهاج». على أن ابن البيطار قد ألف في كتاب المنهاج نقداً هو «الإبانة والإعلام» الذي ذكرناه في الفصل السابق.

وقد تواصل تأثير الطبقات الأرْبع المذكورة حتّى مُنتصَف القرن السّابع الهجريّ لأنّها معتمدة جميعًا في كتاب «الجامع» لابن البيطار. لكن المؤلفين الذين تلوْا ابن البيطار قد أقَلُّوا من الاعتماد على جُل العلماء السّابقي الذّكر، وتركز اعتمادهم على عالميْن اثنيْن هما أبو علي ابن سينا وأبو محمد ابن البيطار.

2 ـ المصادر اللغويّة: وجُلّ المصادر اللغويّة المعتمدة في معاجمنا من الصّنف المعْجميّ. وأكثر اللغويين ذِكْرًا واعتمادًا هُم الأوائل المؤسّسُون ومن تلاهم من تلامذتهم والآخذين عنهم، أي علماءُ القرن الثاني والقرن الثالث والقرن الرابع الهجْريّة. وقد اعتمد هؤلاء إمّا في الرسَائِل التي ألفوها في صفات الأشياء ـ وقد رأيْنا من قبل أنّها تمثل النواة الأولى للمعجم العلميّ المختصّ في اللغة العربيّة ـ وإمّا في معاجم لغويّة عَامّة. وقد اعتمدت الرسَائل ـ ومَا جرى مجْراها من الكتب ـ في كتب الأدوية المفردة خاصّة، لتعريف أعيان المواليد في النبات والحيوان. واعتمدت المعاجم العامّة للغاية نفسها أحْيانًا ثم للتعريف بالألفاظ اللغويّة العامّة التي استعملت استعمالاً اصطلاحيّاً فنقلت من التعميم إلى التخصيص، في أحيانٍ أخرى. وأرْفَع اللغويّين منزلةً وأحْظاهُم بالذكر هو أبو حنيفة الدينَوري مؤلف «كتاب النبات»، فإنه العمدة والحجّة في التعريف بنباتات جزيرة العرب التي ضمّنها كتابه[45].

ثم يليه في الأهميّة علماءُ آخرون، منهم اللّغويّ ذو المنزع العامّ، ومنهم اللغويّ المعجميّ. ونخصّ بالذكر من اللغويّين العَامّين الكسَائي (ت. 189 هـ/805 م)[46] والفرّاء (ت. 207 هـ/822 م)[47] وأبا عبَيْدَة (ت.

---

(45) قد جمّع حميد الله في القسم الثاني من كتاب النبات نقول المؤلفين في الأدوية المفردة العرب عن أبي حنيفة، وأهمّهم ابن سمجون والبيروني والغافقي وابن البيطار.

(46) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 40 (اسقنقور)، ص 168 (حنطة).

(47) ينظر: المصدر نفسه، ص 47 (أصف)، وص 168 (حنطة)؛ ابن البيطار: الجامع 104/3 (طهف)؛ القوصُوني: قاموس الأطباء، 34/2 (كهل).

210 هـ/825 م)[48] والأصمعيّ (ت. 214 هـ/829 م)[49] وابن الأعـرابـيّ (ت. 231 هـ/846 م)[50] وابـن السّـكّيـت (ت. 244 هـ/858 م)[51] والـمـبـرّد (ت. 285 هـ/898 م)[52] وغلام ثعلب (ت. 345 هـ/957 م)[53]. وأمّا المعجميّون فنذكر منهم الخليل بن أحمد (ت. 175 هـ/791 م)[54] مؤلّف «كتاب العيْن»، وأبا عُبَيْد الهرويّ (ت. 223 هـ/839 م)[55] مؤلّف «الغريب المصَنّف»، وابن دريْد (ت. 321 هـ/933 م)[56] مؤلّف «جمهـرة اللغـة»، وأبـا منصـور الأزْهـري (ت. 370 هـ/980 م)[67] مؤلّف «تهذيب اللغة»، وأبا إبراهيم الفـارابي (ت. حوالي 370 هـ/980 م)[58] مؤلف «ديوان الأدب» وابن فارس (ت. 395 هـ/1005 م)[59]

---

(48) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 203 (زعفران)، وص 241 (داوران)؛ ابن البيطار: الـجامع، 189/4 (وذح).

(49) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 122 (توت)، وص 160 (حـضض)، وص 185 (خندروس)؛ ابن البيطار: الجامع، 34/2 (حمض)؛ القوصوني: قاموس الأطباء، 25/2 (فيل)، و 28/2 (قلقل).

(50) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 119 (تنّوم)، ص 157 (حَـزاة أخْرى)، وص 274 (عنجد)؛ ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 48 (رقم 453: دَلْع)؛ القوصوني: قاموس الأطباء، 26/2 (قبيلة).

(51) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 42 (أسروع)؛ القوصوني: قاموس الأطباء، 35/2 (ليل)، 54/2 (ابريسم).

(52) البيروني: الصيدنة، ص 75 (ألاء).

(53) نفسه، ص 276 (عـنـم)، واسمه الأصلي أبو عمر الزاهد.

(54) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 29 (أرزه)، ص 50 (إطرية)، ص 78 (أيّل)؛ ابن البيطار: الجامع، 39/1 (أظفار الطيب)، 65/1 (بنج)، 102/4 (لبنى)؛ القوصوني: قاموس الأطبّاء، 35/2 (ليل)، 38/2 (ليل).

(55) البيروني: الصيدنة، ص 139 (جمهوري)، ص 160 (حضض) ص 251 (خريع).

(56) نفسه، ص 27 (اذخر)، ص 88 (باذنجان)، وص 165 (حنظل).

(57) نفسه، ص 119 (تنوم)، ص 125 (ثمام)، وص 165 (حمضيض).

(58) نفسه، ص 50 (إطرية)، ص 102 (بنفسج)، وص 219 (سرمق).

(59) نفسه، ص 167 (حنّاء)، ص 380 (ياسمين).

مؤلّف «المجمل» و«المقاييس»، وأبا نصر الجوْهري (ت. 398 هـ/1007 م)[60] مؤلف «الصحاح».

على أن في بعْضِ معاجمنا اعتمادًا على لغويّين عَاشوا بعد القرن الرابع الهجريّ أو عَاشوا بين القرنين الرّابع والخامِس. من ذلك أن ابن الحشاء قد اعتمد في «مفيد العلوم» على أبي عبد الله القزّاز القيْرواني (ت. 412 هـ/1021 م)[61] - مؤلّف «الجامع في اللغة» - وأبي منصور الثعالبي (ت. 429 هـ/1038 م)[62] - مؤلّف «فقه اللغة» - وابن سيدَه المرْسي (ت. 458 هـ/1066 م)[63] - وقد اعتمد له «المحْكَم» - وابن السيِّد البطليوسي (ت. 521 هـ/1127 م)[64]، وقد ذكر له «كتاب الفرْق». كما أنّ القوصوني في «قاموس الأطباء» قد خصّ بالذكر في مقدّمة كتابه[65] أربعة معجميّين قال إن أكبر اعتماده كان عليْهم في الشروح اللغويّة، وهم أبو منصور الأزهري وابن سيده - في المخصّص والمحكم - وابن منظور (ت. 711 هـ/1311 م) صاحب «لسان العرب»[66] وأحمد بن عبد القادر بن مكتوم الدمشقي (ت. 749 هـ/1348 م) مؤلّف «المشوف المعلم في الجمع بَيْن العُباب وَالمحْكم»[67]. إلاّ أنه قد اعتمد اعتمادًا كبيرًا على مجد الدين الفيروزابادي (ت. 817 هـ/1415 م) في معجمه «القاموس المحيط»[68]، بل إنّه اتّبع صاحب القاموس

---

(60) نفسه، ص 230 (سلت)؛ وابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 20 (رقم 176: براز)، ص 27 (رقم 250: ثقيف)، ص 74 (رقم 692: ملبّن)؛ القوْصوني: قاموس الأطباء، 36/2 (ليل).

(61) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 27 (رقم 250: ثقيف).

(62) نفسه، ص 86 (رقم 801: نسا)، ص 98 (رقم 917: عرق النّسَا).

(63) نفسه، ص 29 (رقم 262: جام)، وص 104 (رقم 965: فلكة دبّوق).

(64) نفسه، ص 8 (رقم 58 : إجّانّة)، ص 119 (رقم 1099: سلع).

(65) القوصوني: قاموس الأطباء، ص 4.

(66) قد اعتمد له أيضاً «سرور النفس بمدارك الحواسّ الخمس»، والكتاب في الأصل للتيفاشي، قد تناوله ابن منظور بالاختصار - ينظر: القوصوني: قاموس الأطباء، 35/2 (ليل).

(67) والعباب معجم للحسن بن محمد الصاغاني المتوفّى سنة 650 هـ/1252 م.

(68) القوصوني: قاموس الأطباء، 23/2 (فلفل)، 70/2 (جام)، و 80/2 (حمام).

أيضاً في ترتيب معجمه، وأشار إلى ذلك في مقدّمته[69].

3 ـ المصادر الشعريّة والأدَبيّة: وهذا الصنف من المصادر ليْس غَالبًا، بل هو محدود المنزلة. فالشواهد الشعرية تكاد تكون من خصائص كتاب الصيدنة للبيروني وقاموس الأطباء للقوصُونيّ. وكذا المصادر الأدبيّة فإنها ذات منزلة ظاهرة في كتاب الصيْدَنة، وتكاد لا تَظْهَر في غيْره إلاّ في كتاب الجامع لابن البيْطار. ومن الشعراء المستشهَد بهم الجاهليّ مثل أبي ذئيب الهذليّ[70]، وزهير بن أبي سلمى[71] والمتلمّس[72]، ومنهم الإسلامي الأمويّ مثل ذي الرمّة[73] وجرير[74] والفرزدق[75]، ومنهم الإسلاميّ العبّاسيّ مثل أبي تمّام[76] والبحتري[77] وأبي الطيّب المتنبّي[78]. وأمّا الأدباء فنخص بالذكر منهم أرْبعة، أوّلهم هو أبو عثمان عَمْرو بن بحر الجاحظ (ت. 255 هـ/869 م)، وقد اعتمده البيروني[79] وابن البيطار[80]، وثانيهم هو أبُو الحسن المسْعُودي (ت. 359 هـ/969م)، وقد اعتمده ابن البيطار[81]، وثالثهم هو أبو القاسم الآمدي (ت. 371 هـ/981 م)، وقد اعتمده البيْروني[82]، والرابع هو أبو

(69) نفسه، ص 3.

(70) البيروني: الصيدنة، ص 244 (صاب).

(71) نفسه، ص 119 (تَنّوم).

(72) القوصُوني: قاموس الأطبّاء، 63/2 (جذم).

(73) البيروني: الصيدنة، ص 18 (آء). واعتمده أيضاً ابن البيطار في التفسير، 4-39 (ص ص 285-286).

(74) القوصوني: قاموس الأطباء، 150/2 (خنين).

(75) نفسه، 91/2 (درهم).

(76) البيروني: الصيدنة، ص 166 (حنظل)، وص 253 (طحلب).

(77) نفسه، ص 166 (حنظل)، وص 253 (طحلب).

(78) نفسه، ص 29 (أرنب)، وص 276 (عنب الثعلب).

(79) نفسه، ص 22 (أترجّ)، وص 211 (زهم)، وص 232 (سلخ).

(80) ابن البيطار: الجامع، 87/2 (رُبّ)، و150/4 (مرّيّ)، و183/4 (نمر).

(81) نفسه، 119/1 (بندق هندي)، و133/1 (تانبول).

(82) البيروني: الصيدنة، ص 50 (اطرية)، وص 88 (باذنجان).

علي مِسكويْه (ت. 421 هـ/1030 م)، وقد اعتمده البيروني أيْضاً[83].

تلك إذن هي المصادر المعتمدة في المعاجم العلمية العربيّة المختَصّة. ويلاحظ أن أسُسَها الأولى أعْجميّة لأنها قد قامَت منذ بداياتها على مؤلفات ديوسقريديس وجالينوس وبعْضٍ من الأطباء الأقدمين المنتمين إلى الثقافة الهلينيّة، وقد بقي أثر الثقافة اليونانية ظاهرًا حتى القرن السّابع الهجريّ في مؤلفات ابن البيطار. لكنّ الثقافة العربيّة الإسلامية الصرْف سرْعَان مَا أنشِئت وبدأت المباحث تَتَداخَلُ في العلم الوَاحِد فخرج المؤلّفون العرب بعد القرن الثالث الهجريّ من حدود الثقافة اليونانية ليوسّعُوا من مجال العلم بالاعتماد على علماء اللغة والشعراء والأدبَاء الذين يَشْدُون في الغالب ثقافةً عربيّة صرْفا. فتَنَوُّعُ المصَادِر في مَعَاجِمِنا إذن دَالّ على أن فيها من جوانب الجِدّة وَالطرافة مَا أسْهمت به الثقافة العربيّة الإسلاميّة نفسها. على أن له صلة بمسألة أخرى مندرجة في باب الجمْع في المعجم، هي مسألة المستويات اللغويّة، فإن من مصطلحات الطب والصَيدلة مَا كان لفظاً عَامّاً ثم أعطي مفهومًا فصار مصطلحًا خاصًّا، وتحوّله من اللفظ إلى المصطلح لا يُغْني العالم من النظر إليْه نظرة لغويّة تمهّد لضبط مفهومه ضبطًا دقيقًا.

2 ـ المسْتويَات اللّغَويّة:

بدأت المعاجم العلميّة العربيّة المختصّة في الظهور في النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ، وكانت تعتمد ـ كما رأينا في الحديث عن مسألة المصادر ـ في أوائلها على مصادر أعْجميّة أسَاسًا، أي على الاقتراض الثقافيّ وخاصّة من اللغة اليونانية التي انتقل منها إلى الثقافة العربيّة في النصف الأول من القرن الثالث كتابًا ديوسقريديس وجالينوس في الأدوية المفردَة، فكان لهما الأثر العميق. ثُمّ إن ذيْنِك الكتابيْن وغيرَهما من الكتب الطبيّة والصيدليّة الأعجميّة التي وضعَها مؤلفُون آخرون سَابِقون أو لاحقون في الزمن للعَالميْن اليونانِيّيْن كَانَ جُلُّهَا من نَقْل تراجمةٍ من

(83) نفسه، ص ص 73-74 (انفحة)، ص 156 (حَزَاء)، وص 213 (زيتون).

السُّرْيَان النصارَى ذوي الثقافة العربيّة المحدودة، عَدَا مَا نقله حنين بن إسْحَاق وبعْض أهْله مثل ابنه اسحاق وابن أخْته حُبَيْش بن الحسَن، فقد كان هؤلاء نصَارَى لكِنهم عَرَب خُلَّصٌ يجيدون عَربيّتَهُم. ثمّ إن أولئك النَّقَلة السُّرْيَانَ كانوا ـ إضافة إلى معارفهم المحدودة بالعربيّة ـ يُعَالجون مَادّة علميّة ليْس للعربيّة بها سَابق عَهْدٍ. فإن فيها ـ بدون شك ـ مصطلحات في الطبّ والصيدلة، كما إنّ فيها رَصيداً من المصطلحات الدالّة على أعْيَانِ المواليد، من نبات وحيوان ومعَادن. لكنّ ذلك الرصيد مَا كان ليفيَ بأغْراض التّرجمة التي كانت تُجْرَى على نُصوصٍ فيها من أسْماءِ الأشياءِ مَا لا يوجَدُ في العربيّة. ثم إنّ ذلك الموجود نفسَه لم تكن معرفتُه ميْسُورة للنَّقَلَة من غير العرب على كُلّ حَالٍ. فكان على أولئك النقَلة أن يجتهدُوا إذن في أحْيَان كثيرَة لتذليل المشاكل المصطلحيّة التي تعْترضهم. وقد تفطن أبو الريحان البيروني إلى تلك المشاكل واتّهم النقلة ـ من أجلها ـ بالخيانة. فقد تحدّث عن «آفة عظيمة» في العربيّة هي «تشابُه صُوَر الحروف المزدوجة فيها واضطرارها في التمايُز إلى نقط العَجْم وعلامات الإعْراب» ثم قال: «ولولا هذه الآفة لكفَى نقل مَا في كتب ديسقوريدس وجالينوس وبولس وأوريَباسْيُوس المنقولة إلى العربية من الأسَامي اليونانيّة. إلاّ أنّا لا نثق بهَا ولا نَأمَن التغايير في نُسَخِنا. وللتراجمة فيها خيانة أخرى، هي ترك بعْض مَا يوجَدُ في أرضنا من العقاقير وفي لغة العرب اسم لهَا على حاله باليونانية حتّى يُحْوِجَ بعَد الترجمة إلى تفسير كالكرفس الجبَليّ والجَزر البرّي والزرشك ولحية التيْس وأمْثالها، فإنهم لم ينقلوها إلى العربيّة كما لم ينقلوا أسْماء كتب المنطق من المدْخل والمقولات والعبارة والقياس والبُرْهَان»[84].

وقد كان لذلك كلّه أثرُهُ في ظهور مستويات لغويّة بعينِها في معاجمنا العلمية المختصّة. وهي صنفان: أوّلهما ـ وهو أقلهما ظهوراً ومَنْزلة ـ هو صنف الألفاظ العَامّة. فإن «مفيد العلوم ومبيد الهموم» لابن الحشاء يكاد ينفرد به، وسبب وجوده

---

(84) البيروني: الصيدنة، ص 14، وهو يشير إلى أنّ التراجمة أبقوا على المصطلحات المذكورة على حالها باليونانيّة في الكتب التي نقلوها، قبل أن توضع لها بعدهم مقابلاتها العربيّة.

فيه في الحقيقة هو كوْنُه شَرْحًا لألفاظ ومصطلحات وردت في كتاب بعيْنِه هو الكتابُ «المنْصُوري» لأبي بكر الرازي. وهذه الألفاظ نوعان: أوّلهما ألفاظ مفردة استعملت استعمالاً لغويّاً عامًّا، وثانيهما تراكيب أو عبارات هي جمل أو أشْبَاه جمل ورَدت في الكتاب المصدر وأراد الشارح تقريب معناها. ومن أمثلة النوع الأوّل ألفاظ «شهُوق» و «هو الارتفاع»[85]، و «فجأة» و «هي أن يأتي الأمْرُ بغتة من غير إنذار يتقدّمُه»[86]، و «قيظ» و «هو أشدُّ مَا يكون من زمن الحرّ»[87]، و «قيلولة» و «هي السّكون في القائلة وهي وسط النهار في الصّيْف»[88]، و «مَهُول و «يريد به [الرازي] المخوفَ، وفيه تحريف والصواب مَهُول فيه أو منه، ومنه أصْوَبُ، وأحسَن منهما هَائلٌ وهو الأصْل»[89]؛ ومن أمثلة النّوع الثاني عبارات «آيـة ذلك» وهي «العـلامَة»[90]، و «إثْبَاتُ الحكم» وهو «القطع به، يقال بتّهُ وأبَتّهُ، لغَتان»[91]، و «أجْدَر به»، فإنّه «يقال أجْدَرُ بكذا وأخْلَقُ به أي أوْلَى وأحقّ»[92]؛ و «أطرَأ سِنّاً»، فقد «استعار [الرازي] الطراءَة لصغر السَنّ من أجْل الغضاضة التي تلزمُه. يقال طرأ اللّحْمُ وغيرُه بالهمزة، وطرو بالواو، وطريَ باليَاءِ، وطراءة وطراوَة، ضدّ ذبل»[93]، و «بواحِدَة» ومعناهَا «بَتّةً»[94]، و «على الرّيق» وهي «كناية عربيّة عن العمل قبل الإفطار»[95]. . . إلخ.

---

(85) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 127 (ف 1173).
(86) نفسه، ص 102 (ف 948).
(87) نفسه، ص 113 (ف 1054).
(88) نفسه، ص 109 (ف 1011).
(89) نفسه، ص 85 (ف 796).
(90) نفسه، ص 7 (ف 51).
(91) نفسه، ص 13 (ف 111).
(92) نفسه، ص 3 (ف 15).
(93) نفسه، ص 13 (ف 112).
(94) نفسه، ص 20 (ف 176).
(95) نفسه، ص 97 (ف 902).

والصنف الثاني من المستويات اللغويّة ـ وهو الأعـمّ الأغلب ـ هو صنف المصطلحات، وليْس هذا بغريب. فإن معاجمنا معاجم مختصّـة، ومادّتهـا هي المصطلحات وليْست ألفاظ اللغة العامّة، فإن المعاجمَ المتضمّنة لهذه هي المعاجم العامّة. على أن المصطلحات المكوّنة لمداخل معاجمنا نوعان: هما المصطلحات الفنيّة والمصطلحات العلميّة. لكن التفريق بيْن هذين النوْعين لا يخلو في أحيانٍ كثيرة من المصاعب. فإن المصطلحات في معاجمنا تنتمي ـ عامّة ـ إلى أربعة عشر مجالاً مَفْهُوميّاً، وهذه المجـالات تصنّف بدورهـا صنفيْن: أوّلهما هـو صنف المجالات التي يكون فيها المصطلح وسَطاً بيْن اللفظ العامّ والمصطلح العلميّ، وهذه هي المجالات التي يظهر فيها المصطلح فنيّاً، وعدَدُها ثمانية، أوّلها هو مجال الاصطلاحات العامّة، مثل المصطلحات الدالّة على صفات الأدويـة، ومثالهـا «الوَجُورُ» وهو «ما يصبّ في الفم»[96] و«الغَرُور» وهو «ما يُتَغَرْغَر به»[97] و«اللّعُوق» وهو «ما يُلْعَق من الأدوية»[98]؛ وثانيها هو المصطلحات الدالّة على الشعار والدثار، والشعار والدثار من المجالات التي ضمّنها ابن البيطار كتابه الجامع ونبّه إليها في مُقدّمته بقوله «مضاف إلى ذلك [الأدوية المفردة والأغذية] ذكْرُ ما ينتفع به الناس من شعار ودثار»[99]، ومن أمثلة مصطلحات هذا المجال «جوْرَبٌ»[100] و«دثـار»[101] و«صُوف»[102] و«قِمـاط» وهو «ما يُلفّ به الوليد لتسوية أعْضائه وحفظها حتى تشتدّ»[103]؛ والمجال الثالث تمثله المصطلحات الدالّة على الأدوات والأواني، ومن

(96) القمري: التنوير، 48/2 (ف 222).
(97) نفسه، 48/2 (ف 224).
(98) نفسه، 48/2 (ف 229).
(99) ابن البيطار: الجامع، 2/1.
(100) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 33 (ف 304).
(101) نفسه، ص 49 (ف 459).
(102) ابن البيطار: الجامع، 90/3.
(103) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 111 (ف 1032).

أمثلتها «إجَّانَة» وهو «اسْم عربي (كذا) للقصعة الكبيرة التي تغسل فيها الثياب ويعجن. . .»[104]، و«قنينـة» وهي «إنـاء من زجـاج ضيق العنق يجعَـل فيـه الشراب»[105]، و«مَضْرَبة» وهو «إناء ضيق الفم يخضخض فيه ما يُراد خلْطهُ من المائعات»[106]؛ والمجال الرابع هو الأوْزانُ والمكاييل، ومن أمثلتها «المثقال»[107] و«الأوقيّة»[108] و«الدرْهم»[109] و«الدانق»[110]؛ والمجال الخامس هو الأطْعمة، ومن أمثلتها «الحُوارَى» - وهو «مَا بُلّ وقشر بالدق ثم طُحِن»[111]، و«الكبَابُ» وهو «من اللحْم مَا يُلْقَى على الجمر فينضج»[112]، و«السكباج» وهو «لون من الطبيخ يسمّى بالمغرب المخلّل»[113] و«الطباهجة» وهو «صنف من الطبيخ يسمّى بالعربيّة الكباب بفتح الكاف، وهو لحم مقليّ بشحم الألية أو بالشِّيرَج ويبزّرُ ويستعمل مُحمّصاً وغيْر محمَّص»[114]؛ والمجـال السادس هـو الأشـربـة، ومن أمثلتهـا «البـاذق» وهـو «الخمر»[115] و«القهوة» وهي «الخمر الرقيق الصافي الأبيض»[116]؛ والمجال السّابع هو الأدْهَان، وهي كثيرة قد ذكر منها ابن البيطار في كتاب الجامع سبعَة وسبعين

---

(104) نفسه، ص 8 (ف 58).
(105) نفسه، ص 105 (ف 1031).
(106) نفسه، ص 80 (ف 750).
(107) القمري، التنوير، 63/2 (ف 290).
(108) نفسه، 63/2 (ف 291).
(109) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 47 (ف 441).
(110) نفسه، ص 47 (ف 442).
(111) القمري: التنوير، 50/2 (ف 241).
(112) نفسه، 50/2 (ف 243).
(113) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 119 (ف 1098).
(114) نفسه، ص 61 (ف 571).
(115) القمري: التنوير، 57/2 (ف 266).
(116) نفسه، 58/2 (ف 267).

دُهْناً[117]؛ والمجال الثامن في أسماء الوحدات الزمنيّة مثل أسْماء الشهور[118].

والصنف الثاني هو صنف المجالات العلمية، والمصطلحات الممثلة لها مصطلحات علميّة، وهذه المجالات ستّة، أوّلها هو المواليد الثلاثة، وهي مصطلحات النبات والحيوان والمعادِن؛ وثانيها هو الأدوية المركبة، مِثل «الأيارجات»[119] و«الأنبجات»[120] و«الجُلاّب»[121]؛والمجال الثالث هو الأمْراض؛ والرابع هو أعضاء الإنسان والحيوان؛ والخامس هو مجال العلاج؛ والسادس هو مجال الطبائع وما يتصل بها من الحوادث في بدن الإنسان، مثل «الأخلاط»[122] و«الجواهر»[123] و«الفضول»[124] و«المادّة»[125]... إلخ.

تلك إذن كانت المستويات اللغويّة في معاجمنا بحسب درجة التعميم والتخصيص في المدوّنة المعْجميّة. وأمّا المستويات بحسب درجة وحدات المدوّنة المعجميّة من الفصاحة فعددُها في معاجمنا أرْبعة.

أوّلها هو مستوى العربيّ الفصيح. وهذا طبيعي أيضاً لأن ألفاظاً كثيرة قد اعتَمَدها النقَلة مصطلحاتٍ لمقابلة المصطلحات الأعْجميّة. وتلك الألفاظ مأخُوذة من متن اللغة الفصحى. وقد رأيْنا في الحديث عن المصادر اعتماد علمائنا على

---

(117) ابن البيطار: الجامع، 2/99-117.
(118) ينظر: ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 8 (ف 57)، وص 36 (ف 338).
(119) القمري، التنوير، 2/59 (ف 273).
(120) نفسه، 2/59 (ف 276).
(121) نفسه، 2/60 (ف 277).
(122) نفسه، 2/43 (ف 192).
(123) نفسه، 2/44 (ف 196).
(124) نفسه، 2/45 (ف 203).
(125) نفسه، 2/45 (ف 204).

كبار اللّغويين الذين عُنُوا بالمواليد سَواءً في رسائل مفردة هي التي عرفت برسائل الصفات أو في معاجم لغويّة عامّة أو شبه عامة. وقد كان لكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري الأثر العميق في المعاجم المختصّة ـ وخاصة معاجم الأدوية المفردة ـ لاعتماد مؤلفيها عليْه في إثبات المصطلحات العربيّة التي تضمّنها كتابُه. فقد مثّل هذا المستوى الفصيح في معاجمنا إذن تلك المصطلحات التي أخذت من متن اللغة العامة، سواءً في الآثار المترجمة أو في المعاجم المختصّة المؤلفة بعْد القرن الثالث الهجْري.

ومن فصيح مصطلحات المواليد نذكر من أسْماء النبـات «الإِسليخ»[126] و «الأمصوخ»[127] و «الجُعدة»[128] و«الحُضَض»[129] و «الحنّاء»[130] و «الدّلب»[131]

---

(126) ينظر: الغافقي: الأدوية المفردة، ص 66، والمنتخب، 1/37-38 (ف 64)؛ ابن البيطار: الجامع، 27/1. وينظر أبو حنيفة: النبات، 1/31-32 (ف 16).

(127) ينظر: الغافقي: الأدوية المفردة، ص 63، والمنتخب، 1/35-36 (ف 57)؛ ابن البيطار: الجامع، 56/1. وينظر ايضاً: أبو حنيفة: النبات، 1/36-37 (ف 28).

(128) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 26 و ـ 26 ظ (ف 90)؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 239-240، والمنتخب، 96/2 (ف 208)؛ ابن البيطار: الجامع، 163/1؛ الوزير الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 82 (ف 85). وينظر أيضاً: أبو حنيفة: النبات، 88/1 (ف 168).

(129) ينظر: ابن الجزّار: الاعتماد، 8 و (ف 19)؛ البيروني: الصيدنة، ص 159؛ ابن ميمون: الشرح، ص 18 (ف 148)؛ ابن البيطار: الجامع، 2/23-25؛ الوزير الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 125 (ف 133). وينظر: أبو حنيفة: النبات، 134/1 (ف 286).

(130) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 11 ظ (ف 35)؛ البيروني: الصيدنة، ص 167؛ ابن ميمون: الشرح، ص 18 (ف 149)؛ ابن البيطار: الجامع، 41/2؛ الوزير الغسّاني: حديقـة الأزهار، ص ص 116-117 (ف 123). وينظر أيضاً: أبو حنيفة: النبات، 107/1 (ف 227).

(131) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 13 ظ (ف 44)؛ البيروني: الصيدنة، ص 192؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 263-264؛ ابن ميمون: الشرح، ص 13 (ف 93)؛ ابن البيطار: الجامع، 94/2؛ الوزير الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 90 (ف 92). وينظر: أبو حنيفة: النبات، 171/1 (ف 383).

و «العُلّيق»[132] و «العَوْسَج»[133]. . . الخ. ونذكر من أسماء الحيوان «التمساح»[134] و«الثعلب»[135] و«الجراد»[136] و«الحباحب»[137] و«الحبَارى»[138] و«الحرذون»[139]؛ ومن مصطلحات المعادن نذكر «حجر الجزع»[140] و«الذهب»[141] و«الزجاج»[142]

---

(132) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 18 ظ (ف 60)؛ البيروني: الصيدنة، ص ص 272-273؛ ابن ميمون: الشرح، ص 32 (ف 293)؛ ابن البيطار: الجامع، 130/3-131؛ الوزير الغسّاني: حديقة الأزهار، ص ص 202-203 (ف 218). وينظر أيضاً: أبو حنيفة: النبات، 151/2-152 (ف 747).

(133) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 11 ظ (ف 37)، البيروني: الصيدنة، ص ص 278-279؛ ابن ميمون: الشرح، ص 32 (ف 249)؛ ابن البيطار: الجامع، 142/3-143؛ الوزير الغسّاني: حديقة الأزهار، ص ص 203 - 204 (ف 219). وينظر أيضاً: أبو حنيفة: النبات، 160/2 - 162 (ف 770).

(134) ينظر: البيروني: الصيدنة، ص 117؛ ابن البيطار: الجامع، 141/1. وينظر: ابن منظور: لسَان العرب، 481/3 (مسح).

(135) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 150/1؛ وكذلك: ابن منظور: لسَان العرب، 359/1 (ثعلب).

(136) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 161/1؛ وينظر: ابن منظور: لسَان العرب، 433/1 (جرو).

(137) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 4/2؛ وكذلك: ابن منظور: لسَان العرب، 549/1 (حبحب).

(138) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 5/2؛ وكذلك: ابن منظور: لسَان العرب، 550/1 (حبر).

(139) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 18/2؛ وكذلك: ابن منظور: لسان العرب، 603/1 (حرذن).

(140) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 20 و (ف 68)؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص 246، وكذلك: المنتخب، 101/2 (ف 223)؛ ابن البيطار: الجامع، 163/1. وينظر أيضاً ابن منظور: لسان العرب، 455/1 (جزع).

(141) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 8 ظ (ف 21)؛ ابن البيطار: الجامع، 163/3-164. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، 1081/1 (ذهب).

(142) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 13 و (ف 42)؛ البيروني: الصيدنة، ص 198؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص 372؛ ابن ميمون: الشرح، ص 18 (ف 146)؛ ابن البيطار: الجامع، 157/2. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، 12/2 (زجج).

و «الشبّ»[143] و «العقيق»[144]. ومن فصيح أسماء الأمراض نذكر « الجَهَر » - وهو «ألاّ يبْصر بالنهار»[145] - «و «الخَفَش» - وهو «أن يُبْصر بصَراً ضعيفاً، كما يبْصر الخُفّاش»[146] - و «الخَشَم» - وهو «بُطلان حَاسّة الشمّ»[147] و «الغَرَب» - وهو «ناصور يحدث في مأق العيْن»[148] - و «العُطاش » وهو «عطش مفرط لا يروى صاحبُه»[149] . . . إلخ. وهذا المستوى يثبت إسْهام العربية ذاتها في توفير رصيدها من المصطلحات للتعبير عن المفاهيم المسْتَحْدَثة في الثقافة العربية. فإن لها هي أيضاً في مُدوّنتها القديمة مَا كان العربي في بواديه يستعْمله للتعبير عن واقعه وعمّا يعتري حيَاته ويطرأ فيها من الأحداث والظواهر.

والمستوى الثاني بعد الفصيح هو مستوى العربي المولّد. والموَلّد هو مَا أُحْدِثَ في العربيّة من الألفاظ والمصطلحات بعْد عصْر الاحتجاج اللّغوي، أي في المرحلة التي تجاوزت فيها العربيّة الاقتصَارَ على التعبير عن واقع العربيّ البدويّ وظروف حياته - سواءٌ كان في باديته أو كان في الحاضِرة، وخاصّة بعد الفتوح الاسلامية الأولى - إلى التعبير عن واقع حضاري جديد قد تداخلت فيه الأجناس

(143) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 88 و (ف 271)؛ البيروني: الصيْدنة، ص ص 398-391؛ ابن البيطار: الجامع، 3/53-54. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، 2/261 (شبب).

(144) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 19 و (ف 62)؛ ابن البيطار: الجامع، 3/128. وينظر ابن منظور: لسَان العرب، 2/845 (عقق).

(145) ينظر: القمري: التنوير، 1/710 (ف 45). وينظر ابن منظور: لسَان العرب، 1/522 (جهر).

(146) ينظر: القمري: التنوير، 1/710 (ف 46). وكذلك: ابن منظور: لسان العرب، 1/866 (خفش).

(147) ينظر: القمري: التنوير، 1/710 (ف 47). وكذلك: ابن منظور: لسان العرب، 1/837 (خشم).

(148) ينظر: القمري: التنوير، 1/708 (ف 36). وكذلك: ابن منظور: لسان العرب، 2/968 (غرب)، والكلمة عنده بإسكان الرّاء أيْضاً.

(149) ينظر: القمري: التنوير، 1/712 (ف 65). وكذلك: ابن منظور: لسان العرب، 2/811 (عطش).

والمـذاهب والثقـافـات والمعَـارفُ، فـأصْبحت ضيّقـة بمـا وسِعت من ألفـاظ واصْـطلاحات دالّـة على نمط من العيْش والتفكيـر قـديم، وطـوّعت للتـوليـد والاستحداث فلانت وانقادت، وظهرت ـ بذلك ـ فيها، بداية من القرن الثاني الهجري، آلاف من الألفاظ والاصـطلاحات المستحـدثة للتعبيـر عن المفاهيم الجديدة. ولمْ يقتصر الاستحداث المعجميّ في الحقيقة على مجالات المفاهيم العلميّة التي عُرِفَتْ في «علُوم العَجَم» التي نُقِلت إلى العربيّة، بل شمل أيضاً «العلوم الإسلامية» التي وضعها العَربُ أنفسهم، مثل علوم القرآن والحديث والفقه والكلام واللغة. على أن هذا الصنف من المستحدثات اللغوية التي ارتبطت بما اسْتحْدث العرب من علوم ـ قبل نهاية القرن الثالث الهجري خاصّة ـ قد عُدّ فصيحاً رغم ظهوره في العهد الاسلاميّ، أمّا المستحدثات التي ارتبطت بعلوم العجم وعبّرت عنها فلم يُعترَف لها بالفصاحة، فهي عربيّة لكنها في منزلة وسط بيْن الفصيح والعَاميّ. وتلك هي صفة المولّد العربيّ من الألفاظ والمصطلحات.

وقد اعتمد العرب في التوليد المعْجميّ وسائل، أهمّها ـ ممّا كان له أثر ظاهر في معاجمنا المختصّـة ـ ثلاث، هي المجـاز، والترجمـة الحرفيـة أو النسخ، والاقتراض. وهذه الوسيلة الثالثة ذات صلة بمستوى آخر من المستويات اللغوية في معاجمنا هو مستوى المعرّب والدخيل الذي نسمّيه اليوم ـ على التعميم ـ باللفظ الأعجمي، وسنرجع إلى الحديث عنه بعدُ، وأمّا وسيلتا المجاز والترجمة فقد أعطتا العربية مصطلحات كثيرة قد وُلّدَتْ بالاعتماد على العربيّة ذاتها.

والمجاز هو أن يُنْتَقَلَ بلفظٍ ما من دلالته الأصلية التي وضعت له في أصْل اللغة إلى دلالة جديدة تكون بينها وبيْن الدلالة الأولى ـ الحقيقيّة ـ علاقة. وهو من أهمّ مظاهر تطوّر اللغة. وقد اعتمد النَقَلة في القرن الثالث الهجري ثم العلماء المؤلفون في المباحث العلمية من بعْدهم على المجاز اعتماداً كبيراً. ومن أمثلة المصطلحات المولّدة مجـازاً نذكـر «أسْنان الفـأر» وهو «تشقّق الأظفـار»[150]،

(150) القمري: التنوير، 718/1 (ف 110).

و «البيْضة» وهي «صداع ينُوبُ بأدْوارٍ فيَطْلب صاحِبهُ الظلمة والوحدة»[151]، وقد سمّي هذا الصداع «بيضةً» - ويسمى أيضاً «خوذة» - لأنه يحيط بالرأس كلّه، «تشبيهاً ببيْضة السلاح التي تشتمل على الرأس كله»[152]؛ و «التفسرة»، وهي «البول»[153]، سمّي بذلك لأنه وسيلة الطبيب إلى تفسير أمْر المريض ومعرفة حاله؛ و «الجمْرَة»، وهي «قرحة تحدُث، شبيهٌ وجعُها بحرق النار، مع ورم شديد يستدير حول الموْضع كله فيجلب الحمّى»[154]؛ و «الدّوَالي»، وهي «عروق غلاظ كثيرة ملتوية متفنّنَة[155] الالتواء شديدة الخضرة والغلظ، تظهر في السّاق»[156]، والدّوالي في أصل الاستعمال اللغوي جمع دالية، وهي «ضرْب من العنب (. . .) أسْود يضرب إلى السّواد» و «عذق بُسر يُعلّق»[157]، وقد شبّهت العروق - في تسميتها بالدوالي - بشماريخ العِذق وعنقود العنب في تشعبها.

وأما «الترجمة الحرفية» أو «النّسْخ» فوسيلة قديمة الاستعمال في العربيّة قد ظهرت منذ القرن الثالث الهجري في المؤلفات الأعجمية المنْقُولة إلى العربية. وهي أن يُنْقَل مفهوم المصطلح الحرفي بمعناه اللغويّ الأصلي. وقد يتخذ المصطلح المولّد بوسيلة الترجمة الحرفية حيّزَهُ ويسْتَقرّ ويصبح له مكانهُ بيْن مداخل المعْجم. ومن أمثلة هذه المصطلحات «جارُ النّهر»[158]، وهو ترجمة

(151) نفسه، 703/1 (ف 3).

(152) ينظر: ابن سينا: القانون، 42/2.

(153) القمري: التنوير، 37/2 (ف 147).

(154) نفسه، 719/1-720 (ف 117).

(155) أي تشبه الأفنان، أن الأغصان.

(156) القمري: التنوير، 716/1 (ف 88).

(157) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 1035/1 (دول).

(158) ينظر: ابن البيطار: الجامع، 156/1.

لـ «بـوطـامـوغيـطن» ποταμογείτων (Potamogeitôn) اليونانيّ[159]؛ و «شوكة بيْضـاء» [160] ، وهو ترجمة للمصطلح اليُوناني «أقنْثالوقَى» ἄκανθα λευκή (Akantha leukê)[161]؛ و « شـوكـة عـربيّـة »[162] ، وهـو تـرجمـة للمصـطلح اليـونـانيّ «أقنْتـا أرابيقَى» ἄκανθα Ἀραβίκή (Akantha Arabikê)[163]؛ و «شيْخُ الربيـع»[164]، وهـو ترجمـة لمصـطلح ἠριγέρων (Erigeirôn) ـ «أريغارن» ـ اليونانيّ[165]؛ ومصطلح «عـطشان» [166] ، وهو ترجمـة لمصطلح «ديفسـاقوس» δίψακος (Dipsakos) اليوناني[167]. . . إلخ.

والمستوى اللغوي الثالث في معاجمنا هو العربي العاميّ. وهذا المستوى يكاد لا يوجد في غير كتب الأدوية المفردة، وخاصة عند ابن البيطار في كتبه «الجامع» و «المغني» و «التفسير» و «الإبانة». فإن هذا العالم الأندلسي قد خبر المحيط الطبيعيّ العربي الإسلامي بفضل رحلته العلمية المطوّلة التي طاف خلالها جُلّ البلاد الإسلامية وعشّب بها وتعرّف أسْماء النبات فيها. وكتبه الأربعة المذكورة حافلة بالتسميات العاميّة العربية الشائعة في عصره. فإننا نجد فيها مصطلحات من العاميّات الأندلسية والمغربيّة والإفريقية التونسية والمصرية والشاميّة والعراقية ومن عاميّات جزيرة العرب. ونذكر من التسميات العامية الأندلسية عنده ـ في كتاب

(159) ابن البيطار: التفسير، 4 - 91 (ص 306).
(160) ابن البيطار: الجامع، 73/3 و 50/1.
(161) ابن البيطار: التفسير، 3-12 (ص 214).
(162) ابن البيطار: الجامع، 73/3 و 50/1 (وفيه تحريف).
(163) ابن البيطار: التفسير، 3-13 (ص ص 214-215).
(164) ابن البيطار: الجامع، 75/3 و 70/1.
(165) ابن البيطار: التفسير، 4-87 (ص 305).
(166) ابن البيطار: الجامع، 126/3 و 121/2-122.
(167) ابن البيطار: التفسير، 3-11 (ص 214).

الجامع ـ «حميْراء»[168] و «رجْل الحمامة»[169] وهما مصطلحان يطلقان على النبات المسمّى بالشنجار؛ ومن مصطلحاته الإفريقية «خبز المشائخ»[170] وهو اسم النبات المسمى بخور مريم، و «عيْن الهدهد»[171] وهو اسم النبات المسمى آذان الفار الروميّ؛ ومن المصطلحات المصرية عنده «حِنّاءُ الغُولة»[172] وهو يطلق على الشنجار، و «حِنّاء قريْش»[173] وهو يطلق على النبات المعروف بحزاز الصخر؛ ومن مصطلحاته الشامية «شجرة البقّ»[174] الذي يطلق على النبات المسمى بالدَرْدار؛ ومن مصطلحاته العراقية «حُبَاقى»[175] الذي يطلقه أهل العراق على الحنْدَقوقي. وأمّا عاميّات جزيرة العرب فلم يكن لها من المنزلة والأهمية من حيث درجة الفصاحة ما كان لها في عصر الاحتجاج، فإن علماء اللغة قد عدّوا ـ إجمالاً ـ نهاية القرن الرابع الهجري حدّاً أقصى لفصاحة سُكان الوبَر من أعْراب البَوادي، ولذلك فإن منزلة عاميّات الجزيرة في القرْن السابع الهجري ـ عصر ابن البيطار ـ ما كانت لتختلف كثيراً عن منزلة العاميات العربية منها. فهي ـ مثل هذه ـ مَعْدُودة بعيدة عن الفصاحة. وقد أورد ابن البيطار في الجامع جملة من مصطلحات أهل الجزيرة الشائعة في عصره، منها «شورَة»[176]، وهو «اسم حجازيّ للشجر النابت في أقاصير البحر الحجازيّ، الشبيه بالغار»، و«حَبَن»[177]، وهو «الدِّفْلَى بلغة أهل عُمان»،

---

(168) ابن البيطار: الجامع، 34/2.

(169) نفسه، 137/2.

(170) نفسه، 51/2.

(171) نفسه، 144/3.

(172) نفسه، 42/2.

(173) نفسه، 43/2.

(174) نفسه، 55/3.

(175) نفسه، 5/2.

(176) نفسه، 73/3 (وهـو ينقل هنا من «كتاب الرحلة» لأستاذه أبي العبّاس النباتي).

(177) نفسه، 5/2.

و «كنيب»[178]، وهو مصطلح يمنيّ يطلق على نوع من نبات العَلَس.

على أن اعتماد المؤلفين في الأدوية المفردة هذا المستوى اللغوي في مؤلفاتهم كان شبه ضرورة علمية. فلقد كان لاستعمال المصطلحات العاميّة - وبالتالي التفتّح على المعْجم اللهجي العربي القديم عامة - مبرّران على الأقل، أوّلهما لغوي مصطلحي ذو غاية علمية، ذلك أن أسماء المواليد - وخاصة أسْماء النبات - تختلف من بيئة إلى أخرى، فإن الاسم الواحد يُطلق في البيئتين المختلفتين على النباتيْن المختلفيْن، والنبات الواحد يطلق عليه في البيئتين المختلفتيْن الاسْمان المختلفان، وذلك كله مدعاة إلى الخلْط بيْن ضروب النبات وأنواعه وأصْنافه، وإلى الخطإ في استعمالها - خاصة وهي مثبتة في الكتب باعتبارها أدْوية وأشفية - فَيُعْطى دواءٌ مّا خصائص دواءٍ آخر؛ والمبرّر الثاني طبّي علاجيّ، فإن كتب الأدوية المفردة لم تكن موجّهة إلى الخاصة من العلماء والأطباء والصيادلة فحسْب، بل كانت تؤلف للجمهور الواسِع بخاصّته - وهم ذوُو الاختصاص والدراية - وعَامّته وهم ذوو الثقافة التي تمكنهم من الإفادة من تلك المؤلفات. وهؤلاء جميعاً - من خاصّة وعامّة - كانوا ينْتمون إلى بيئات إسلامية متنوعة فيها الكثير من مظاهر الاختلاف. وقد كان العُلماءُ المؤلفون يعْنَوْن بتقريب العلم والمعرفة من طالبيهما - من الخاصة والعامة - فيوردون أسماء المواليد المشهورة التي أصبحت بينهم محلّ اتفاق، بما اكتسبت من قيمة مرجعية، مداخل رئيسية في معاجمهم ويعرّفونها تعريفاً منطقيّاً ينزع إلى الإحاطة والتمام، ويثبتون التسميات العامية مرادفات لها سواءً مع المداخل الرئيسية نفسها أو في مداخل مستقلة تكون تفسيرية ثانوية في الغالب. وقد كانوا يبتغون بذلك تعميم المعرفة حتى يجد المستعملون على اختلاف أصقاعهم وأمْصارهم ضالتهم في كتبهم ويحيطوا علماً بما يوافق في لغاتهم ولهجاتهم المصطلحات العلميّة المرجعيّة المشتركة، ويمكن

(178) نفسه، 87/4.

لهم - بذلك - أن يفيدوا ممّا توفره لهم بيئاتهم من أصناف المواليد فيتخذوها أدْوية وأشفية يتيسر استعمالها ونجْحُها في المداواة والعلاج.

والمستوى الرابع هو مستوى الأعجمي من الألفاظ. وهذا المستوى قديم جداً في العربية. فهي - مثل كلّ اللغات - لا يمكن لها أن تخلص من تأثير غيرها فيها، بحكم عوامل متعددة وأسْباب مختلفة هي في الغالب متشابهة بالنسبة إلى جلّ اللغات(179). ولقد ظهر أثر اللغات الأعجمية فيها - وخاصة المجاورة لها والقريبة منها - منذ العصر الجاهلي - بالنسبة إلى العربية المدوّنة التي وصلتْنا - وتواصل بعد الاسلام. إلا أن وجود ألفاظ أعجمية مقترضة في النص القرآني قد أثار الكثير من الجدَل المتأثر بالمواقف العاطفيّة والمذاهب العقائدية(180). وقد كان لذلك أثره أيضاً في النظر إلى مسألة الاقتراض في اللغة العربية عامة، فلم يعْتن بها القدماء - ولا المحدثون - العناية التي هي بها جديرة ولم تدرس الدراسة اللسانية الموضوعية التي تقتضيها مسألة معقّدة صعبة مثلها. ولذلك كله فإن المفاهيم والمصطلحات الخاصة بهذه المسألة لا تزال في الدرس اللساني المعجمي العربي حتى اليوم غامضة غير محدّدة تحديداً دقيقاً.

وأهمّ المصطلحات التي أطلقها القدماء على الألفاظ الممثلة في العربية لهذا المستوى اثنان، هما «المعرَّبُ» و«الدخيل». إلا أن المصطلحين لم يكونا عند القدماء واضحيْ الدلالة، فقد كانا مترادفين يدلّان معاً على الأعجمي الذي اقترَضَتْهُ العربية من الألفاظ(181). ولم يسْلم المحدثون من هذا الخلط، فكان للمصطلحيْن

---

(179) ينظر حول ظاهرة الاقتراض - عامّة - ومختلف القضايا النظرية والتطبيقيّة المتصلة بها:
Weinrich (Uriel): Languages in Contact, New York, 1953 (161 p.); Deroy (Louis): L'Emprunt linguistique, Paris, 1956 (486 p.).

(180) ينظر حول النظرة المذهبيّة العقائدية إلى ظاهرة الاقتراض: الحمزاوي (محمد رشاد): العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 (231 ص)، ص ص 139-156؛ ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 1/50-70.

(181) ينظر: ابن مراد: دراسات، ص ص 190-193.

عندهم أكثر من دلالة[182]. والذي نذهب إليه في تونس - منذ أواخر السنوات السّتين - هو التفريق بيْن المصطلحيْن بالنظر إلى بنْية اللفظ الأعجمي المقترض. فالمعرّب هو ما خَضَعَ لأوزان العربيّة ومقاييسها فاندمج فيها، والدّخيل ما اسْتَعْصى على المقاييس والأوزان العربيّة وبقي محافظاً على بعض مظاهر عُجْمته أوْ جُلّها، ولهذا المذهب في التَّصْنيف ما يبرّره عند القدماء. فقد قال أبُو حيّان الأندلسي في «الارتشاف»: «الأسْماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسْمٌ غيّرته العَربُ وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد حكم أبنيـة الأسماء العـربية الوَضْع، نحو درهم وبهْرج؛ وقسم غيرته ولم تلحِقهُ بأبنية كلامها، ولا يعتـبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبْله، نحو آجُر وإبريسم؛ وقسْم تركوه غير مغيّر. فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يُعدّ منها، وما أُلْحِقَ عُدّ منها. مثال الأول: خراسان، لا يثبت به فعالان، ومثال الثاني خُرَم، أُلحق بسلّم، وكُرْكُم، ألحق بقمْقم»[183]. فالقسم الأول الذي ألحقته العرب بأبنية كلامها بعد أن غيّرته هو المعرّبُ، والقسْم الثاني - ما غيّر ولم يُلحقْ - والقسم الثالث - ما تركُوه دون تغيير - هما المسمّيان عندنا دخيلاً. فإن ما غيّر ولم يُلْحَق قد بقي محافظاً على بعْض من مظاهر عُجْمتِهِ، وما لم يغيّر البتة قد بقي محافظاً على جُلّ مظاهر العجمة فيه[184].

ولهذا المستوى اللغوي في معاجمنا المختَصّة منزلة مهمّة. فقد كان الطبّ والصيدلة - كما ذكرنا سابقاً - من علوم العَجَم التي نقلت إلى العربية. وكانت المصادر الأساسيّة التي اعتمدها المؤلّفون العرب في الطبّ والصيدلة مصـادر أعجميّة. وقد كان لذلك أثره في معاجمنا. لكن معاجمَنا صِنْفان: صنف تقل فيه

(182) ينظر في ذلك: بوبو (مسعود): أثر الدّخيل على العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1982 (415 ص)، ص ص 23-55.

(183) أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرَب من لسَان العَرب، تحقيق مصطفى أحمد النمّاس، القاهرة، 1984 - 1989 (3 أجزاء)، 1/ 72؛ وينظر أيضاً: جلال الدين السيوطي: المزهر، 269/1 - 270.

(184) يفقد اللفظ الأعجمي المقترض في كل حالاته عجمته الصوتيّة. فكلّ أعجمي يكون معرّباً صوتيّاً، لكنّه قد يبقى دخيلاً من حيث البنية.

المصطلحات الأعجمية وتخف فيه منزلة العُجْمة المصطلحية، وتمثله المعاجم العامّة مثل كتاب التنوير للقمري وحقائق الأسْرار للسّجزيّ وقاموس الأطبّاء للقوصوني. فهذه المعاجم يكثر فيها المستويان الأول والثاني، أي الفصيح والمولّد، وأما المصطلحات الأعجمية ففيها منها ما اشتهر واستقر في الاستعمال فصار من الشائع المطرد. ومن أمثلة هذه المصطلحات «الكيلوس» وهو «الغذاء الذي انهضم في المعدة قبل أن ينتقل إلى الكبد»[185]، و«الكيموس» وهو «الفضل الذي قد غلظ وعجزت الطبيعة عن تلطيفه»[186]، ثم «الماليخوليا» - ويكتب أيضاً «المالنخوليا» - وهو «مرض سوْدَاويّ يضرّ بالفكر من غير تعطيل الأفعال السياسيّة كما في الجنون واختلاط العقل»[187]، و«الماسَاريقا» وهي «العروق التي تجيء من الكبد فتَنْبت في قعر المعدة والأمعاء»[188]؛ والصنف الثاني من المعاجم هو صنف معاجم الأدوية المفردة. وللمصطلحات الأعجمية فيها منزلة مُتميّزة.

وقد سبق لنا في عملَيْن متقدّمين أن بحثنا في منزلة المصطلح الأعجمي في ثلاثة من مصادرنا في هذا البحث، هي كتاب الاعتماد لابن الجزار[189]، وكتاب الأدوية المفردة للغافقي[190] وكتاب الجامع لابن البيطار[191]. وقد أظهر لنا النظر في المصادر الثلاثة الأمريْن التاليَيْن: الأول هو أهمية منزلة المصطلح الأعجمي في المعاجم الثلاثة، رغم التباعد بينها في الزمن. وقد اعتمدنا في الإحصاء

---

(185) القمري: التنوير، 45/2 (ف 205). والمصطلح يونانيّ أصْله« χυλός » (Khulós).

(186) نفسه، 45/2 (ف 206). والمصطلح يونانيّ أصْله « χυμός » (Khumós).

(187) نفسه، 704/1 (ف 13). والمصطلح يونانيّ أصْله « μελαγχολία » (Melan-kholia).

(188) نفسه، 38/2 (ف 151). والمصطلح يونانيّ أصْله « μεσαραίκα » (Mesaraíké).

(189) ابن مراد: دراسات، ص ص 25-153.

(190) ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 125/1-167.

(191) نفسه، 169/1-226.

المصطلحات المداخل دون المصطلحات الأعجمية المثبتة في التعريفات. وقد وجدنا عند ابن الجزار في الاعتماد ستة وسبعين ومائة (176) مصطلح أعجمي مقترض من جملة ثمانية وسبعين ومـائتَيْ (278) مصطـلح مدخل قد اشتمل عليها الكتاب، فكانت نسبة المقترضات 63,31 ٪؛ ووجدنا عند الغافقي ثلاثة وخمسين ومائة وألْف مصطلح أعجمي (1153) من جملة اثنين وسبعين وسبعمائة وألف (1772) قد اشتملت عليها أبوابُ كـتابـه الستّة الأولى (ا ـ و، حسب الترتيب الأبجدي)، فكانت نسبة المصطلحات الأعجمية من جملة مصطلحات الكتاب المداخل 65,07 ٪؛ ثم وجدنا عند ابن البيطار اثنَيْن وثمانين وألف مصطلح أعجميّ من جملة ثلاثة وخمسين وثلاثمائة وألفين (2353) هي مداخل كتاب الجامع، وكانت نسبة الأعجمي من المصطلحات 45,89 ٪. وقد كان لتأخر ابن البيطار في الزمن عن ابن الجزار ثم الغافقي أثر في انخفاض نسْبة الأعجمي من المصطلحات في كتابه، لكنها في الحقيقة نسبة مرتفعة لأنها تقاربُ الخمسين بالمائة.

وثاني الأمْرين هو تفاوت منزلات اللغات المقْرضة. فقد بلغ عدد اللغات المقرضة عند ابن الجزار تسْعاً تتقدمها اللغتان الفارسية واليونانيّة، وبلغت عند الغافقي إحدى عشرة تتقدّمُها أرْبع لغاتٍ هي اليونانية ثم الفارسية ثم الهندية ثم اللاتينية؛ وبلغت عند ابن البيطار في كتاب الجامع إحدى عشرة أيضاً، تتقدمها الفارسية ثم اليونانيّة ثم اللاتينية. ويسْتنتج من ذلك أن اللغات الأعجميّة الأكثر تميّزاً والأقوى منْزلة في كتب الأدوية المفردة المدروسة الثلاثة هي الفارسيـة واليونانية واللاتينية. إلا أن بين اللغات الثلاث من حيث درجة العجمة تفاضلاً، ذلك أن اللغتين الفارسيّة واللاتينية أقل عجمة من اللغة اليونانية. فهذه هي مصدر المبحث الأعجميّ الذي تنتمي إليه كتب الأدوية المفردة، ومصطلحاتها هي التي أغْنَتْ المترجمين والنَقَلَة والشرّاح والمراجعين منذ وقتٍ مُبكّـر. وأمّا الفـارسية واللاتينية فلغتان «إسْلاميّتان» لأنهما تُتَكَلَّمَـان في أرْض الإسلام، وقـد وُظّفَت الفارسية في المشرق في «تعْريب» مصطلحات «مقالات» ديوسقريديس اليونانية،

ووظّفت اللاتينية في الأندلس في «تفسير» مُصْطلحات الكتاب نفسه[192]. وقد نتج عن تميّز اللغات الثلاث في معاجمنا الثلاثة ـ وهي نماذج ممثلة لغيرها من معاجم الأدوية المفردة، وخاصة المغربيّة ـ أن اتّخذت مصطلحاتٌ أعجمية كثيرة حيّزها في الاستعمال وأصبحت مصطلحاتٍ علمية شائعة ذات اطّراد. ونذكر من المصطلحات اليونانية التي اشتهرت وشاع استعمالها ـ وهي في الأصل أكثر عُجمة من المصطلحات الفارسيّة واللاتينية ـ «أسطوخودوس»[193] στοιχαδός (Stoikhadôs)، و«أفسنتين»[194] ἀψίνθιον (Apsinthion) ، و«جنطيانا» [195] γεντιανή (Gentianê)، و«فراسْيون» [196] πράσιον (Prasion) و«فو»[197] φοῦ (Phû)

---

(192) ينظر حول هذه الظاهرة: ابن مراد: دراسات، ص ص 234 - 235، و ص ص 250 - 251. وينظر حَوْل المصطلحات اليونانية واللاتينيّة ـ عامّة ـ في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة: ابن مراد (إبراهيم): المصطلحات اليونانية واللاتينيّة في كتب الأدوية المفردة المغربيّة والأندلسيّة من القرن الرابع إلى القرن السّابع الهجريّيْن (من ق 10 إلى ق 13 م)، في مجلّة المعجميْة، 7 (1991)، ص ص 23 - 42.

(193) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 14 و(ف 45)؛ البيروني: الصيدنة، ص ص 35-36؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 38-40، وكذلك: المنتخب، 24/1 (ف 28)؛ ابن البيطار: الجامع، 24/1؛ الغسّاني: حديقة الأزهار، ص ص 38-40 (ف 8).

(194) ابن الجزار: الاعتماد، 4 و ـ 4 ظ (ف 3)؛ البيروني: الصيدنة، ص ص 53-54؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 34-38، والمنتخب، 24/1 (ف 27)؛ ابن البيطار: الجامع، 41/1؛ الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 11 (ف 5).

(195) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 45 ظ (ف 161)؛ البيروني: الصيدنة، ص 143؛ الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 232-234؛ ابن البيطار: الجامع، 170/1؛ ابن رسُول: المعتمد، ص 75؛ الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 75 (ف 75).

(196) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 36 و (ف 122)، البيروني: الصيدنة، ص ص 286-287؛ ابن البيطار: الجامع، 159/3؛ ابن رسُول: المعتمد، ص ص 359-361؛ الغسّاني: حديقة الأزهار، ص 219 (ف 237).

(197) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 10 و (ف 28)؛ البيروني: الصيدنة، ص ص 296-297؛ ابن البيطار: الجامع، 168/3-169؛ ابن رسول: المعتمد، ص 371؛ الغساني: حديقة الأزهار، ص 221 (ف 239).

و «قنطوريون»[198] κενταύρcον (Kentaurion) و «كمادريوس»[199] χαμαίδρυς (Khamaidrus) و «كمافيطوس»[200] χαμαίπιτυς (Khamaipitus).

---

(198) ينظر: ابن الجزار: الاعتماد، 37 ظ ـ 38 و (ف 131)؛ ابن البيطار: الجامع، 4/33-34؛ ابن رسول: المعتمد، ص 397؛ الغسّاني: حديقة الأزهار، ص ص 230-231 (ف 250).

(199) ابن الجزار: الاعتماد، 61 ظ (204)؛ البيروني: الصيدنة، ص 320؛ ابن البيطار: الجامع، 4/80-81؛ ابن رسول: المعتمد، ص ص 431-432؛ الغساني: حديقة الأزهار، ص ص 147-148 (ف 158).

(200) ابن الجزار: الاعتماد، 61 ظ (ف 203)؛ البيروني: الصيدنة، ص 320؛ ابن البيطار: الجامع، 4/80؛ ابن رسول: المعتمد، ص 431؛ الغسّاني، حديقة الأزهار، ص ص 148-149 (ف 159).

الفصل الرابع

قضية الوَضع في المعجَم العلمي المختَصّ

الوَضْع - إذَنْ - كما عرفناهُ في مقدمة الفصل السّابق - هو المنْهَج الذي يعتمده المؤلّف المعجميّ في تخريج المدوّنة التي جمّعها في معْجم. فإن المدوّنَة، بعد أن يجمّعها المعجميّ مُتقيّداً بمقاييس وضوابط خاصّة بالمصادر والمستويات اللّغويّة والمجالات الدلاليّة أو المفهُوميّة، توضَعُ في الكتاب المقصود تأليفُه منها، اعتماداً على مقاييس أخرى منهجيّة يحدّد بها المعجمي لنَفْسه الطريقة التي يعالج بها الوحدات المعجميّة في المدوّنة ليتألّف منها الكتاب. والمنهج الذي يعتمدُه في معالجة تلك الوحدات المعجميّة يقوم على رُكنيْن، هما التَّرْتيب، والتَّعْريف.

1 - التَّـرْتيب:

النّزْعة الغالبة عند المحدثين هي عَدّ الترتيب الركْن الأساسي في المعْجم. يشهَدُ بذلك تصنيفُهم التأليف المعجمي في العربيّة إلى مدارس بحسب الطرق التي اتبعها المؤلفون في ترتيب المداخِل في مَعَاجِمهم[1]، وقد غلب على جُلّهم الميْل إلى اعتبار

---

(1) ينظر مثلاً: نصّار (حسين): المعجم العربي، نشأته وتطوّره، ط. 2، القاهرة، 1968 (جزآن)، 1/ 215 - 363 و2/404 - 759؛ Haywood (John A.): Arabic Lexicography, pp. 28 - 110؛ وينظر له أيضاً: *Kāmūs*, in EI2, 4/547؛ عمر (أحمد مختار): البحث اللغويّ عند العرب، القاهرة، 1971 (272ص)، ص ص 135 - 209؛ يعقوب (إميل): المعاجم اللغويّة العربيّة، بداءتها وتطوّرها، بيروت، 1981 (208ص)، ص ص 37 - 188.

التطوّر في التأليف المعجمي العربيّ مقترناً بالمراحل التي مرّ بها الترتيب في المعاجم العربية منذ ظهور كتاب العيْن للخليل بن أحمد في القرن الثاني الهجريّ إلى الطوْر الحديث من حياة اللغة العربيّة. وقد كان لهذا التقيّد بالنظر في طرق الترتيب أثرهُ السّلبيّ في البحث في قضايا المعْجم الأخرى، فلم يُعْتَنَ بها العناية التي تسْتَحقّ.

والترتيب ـ بعد هذا ـ يصنّف في المعجم العربيّ عامّة صنفيْن رئيسيّيْن[2]: أوّلهما ـ وهو الأشهر والأكثر اتّباعاً ـ هو الترتيب على حروف المعجم، وثانيهما هو الترتيب بحسب المواضيع، وذلك بأنْ تصنّفَ المدوّنةُ بحسب المجالات الدلاليّة أو المفهوميّة فيفرد كلّ مجال بباب أو بكتاب. وأوّل الصنفيْن ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أوّلها ـ وهو أقدمُها ـ هو الترتيب المخرجيّ، أي بحسب مخارج الحروف الصوتيّة. وقد ظهرَ هذا النوع أوّل ما ظهر في «كتاب العيْن» للخليل بن أحمد في القرن الثاني الهجريّ. ولم يعمّر بعْدَهُ طويلاً إذ انتهى اعتماده في منتصف القرن الخامس بمعجم «المحكم والمحيط الأعظم» لأبي الحسن علي بن سيدَه (ت. 458 هـ/1066 م)، ثم إنّ المعاجم المعروفة ذات الترتيب المخرجي لا يتجاوز عَدَدُها الخمسة، وهي «كتاب العيْن» للخليل، و«البارع في اللغة» لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي (ت. 358 هـ/967 م)، و«تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت. 370 هـ/980 م)، و«المحيط» لأبي القاسم إسماعيل بن عبّاد (ت. 385 هـ/995 م)، و«المحكم» لابن سيدَه.

والنوع الثاني هو الترتيب الألفبائي العَاديّ، بحسب تتابُع حروف الهجاء على التصنيف الذي وضَعَهُ نصر بن عاصم اللّيثي (ت. 89 هـ/707 م) أي بحسب تتابع أ، ب، ت، ث، ج. . .[3]. وقد كان هذا النوع أكثر انتشاراً وأوْسَع استعمالاً. وهو ينقسم =

---

(2) ينظر حول أنواع الترتيب في المعجم عامّة: ابن مراد (إبراهيم): مشاكل الترتيب المنهجيّة في المعجم العامّ العربيّ الحديث: تطبيق على «المعجم الوسيط»، في مجلة المعجميّة، 3 (1987)، (ص ص 11-39)، ص ص 11-13.

(3) ذكر أبو حنيفة الدينوري في مقدّمة كتاب النبات (ص 6 من تمهيد المحقّق) أن هذا الترتيب هو =

إلى ضروب كثيرة، أهمّها ثلاثة: أوّلها وأهمّها هو ترتيب المداخل تحت الحرف الأول معرّاة من الزوائد فيها، وقد اشتهرت من هذا الضرْب معَاجم كثيرة من أهمّها «كتاب الجيم» لأبي عمرو الشيباني (ت. حوالي 210 هـ/825 م)، و«الجمهرة في اللغة» لأبي بكر محمد بن دريد (ت. 321 هـ/933 م)، و«المجمَل» و«المقاييس» لأبي الحسيْن أحمد بن فارس (ت. 395 هـ/1005 م) و«المنْتَهى في اللغة» لأبي المعَالي محمد البرمكي (ت. بعد 396 هـ/1006 م)، و«الجامع في اللغة» لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت. 412 هـ/1021 م). و«أساس البلاغة» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت. 538 هـ/1144 م). والضرْبُ الثاني من هذا النوع من الترتيب هو ترتيب المداخل تحت الحرْف الأوّل أيْضاً، لكن دون تعريتها من زوائدها. ولم يشع هذا الضرْب في معاجم اللغة العَامّة ـ وخاصة الكبرى منها ـ بل كان ذا حَظّ من الاستعمال في المعاجم المختصّة، مثل الجزئيْن المخصّصَيْن لأسْماء النبات من كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري، وكتب غريبيْ القرآن والحديث، وبعْض المعاجم العلميّة المختصّة. والضرب الثالث هو ترتيب المداخل تحت الحرف الأخير منها، ويسمّى بنظام التقفية، من القافية. وقد اشتهرت من هذا الضرْب معاجم أيْضاً، منها «تاج اللغة وصحاح العربيّة» ـ وقد اشتهر باسم «الصّحَاح» ـ لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوْهري (ت. 398 هـ/1007 م)، و«العباب الزاخر واللباب الفاخر» لرضيّ الدين الحسن بن محمد الصّاغاني (ت. 650 هـ/1252 م)، و«لسَان العرب» لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت. 711 هـ/1311 م)، و«القاموس المحيط» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت. 817 هـ/1415 م).

والنوع الثالث من أنواع الصنف الأوّل هو الترتيب الأبجديّ، وليْس هو ترتيباً ألفبائيّاً ـ فالخلط واقع بيْن الترتيبيْن، إذ يطلق البعض الأبجديّ على الألفبائيّ[4] ـ بل

= ترتيب العامّة، فقد قال: «ونجعل تصنيف ذلك على توالي حروف المعجم كما تواليها العامّة».

(4) من ذلك نشر دار الشروق ببيروت سنة 1967 في سلسلة معاجم «المنجد» معجماً سمّي «المنجد الأبجدي» وهو مرتّب ترتيباً ألفبائيّاً.

يعتمد فيه تتابُع الحروف كما كانت تواليها السُّرْيان، أي بحسب تتابع أ، ب، ج، د، هـ، و. . . إلخ. ولم يكن لهذا النوع في المعاجم اللغوية العَامّة العربيّة ظهور، بل ظهر في بعض المعَاجم العلمية العربيّة المختصّة، وخاصة في معاجم الأدوية المفردة.

وأمّا الصنف الثاني ـ وهو الترتيب بحسب المواضيع، بتصنيف المداخل في المدوّنة بحسب المجالات التي تنتمي إليها ـ فلم يعرف في المعاجم العامّة الأنواع والضروب، ولم يخرج عن نمط واحِد من تبويب المداخل في المعْجم، هو تجميعها تحت مواضيع بعيْنها تصنّف بحسبها. وأشهر المعاجم العَامّة التي طبّق فيها هذا الترتيب كتاب «الغريب المصنّف» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت. 223 هـ/838 م) و «فقه اللغة» لأبي منصور الثعالبي (ت. 429 هـ/1038 م) و «المخصّص» لابن سيدَه.

تلك إذن هي أهم الطرق التي عُرفَت في ترتيب المداخل في المعاجم العربيّة. وقد كان لجلّها صدىً في معَاجمنا العلميّة المختصّة. وطرق الترتيب في هذه المعاجم ثلاثة أصْنَاف.

أ ـ الترتيب على حُرُوف المعْجَم:

ويُوجَدُ منْهُ في معاجمنا نوْعان: أوّلهما هو الترتيب الألفبائي، وثانيهما هو الترتيب الأبجديّ.

1 ـ الترتيب الألفبائيّ:

وقد رأيْنا أن منه ضروباً، وأنَّ أشهر ضرُوبه ثلاثة، هي الترتيب بحسب الحرف الأوّل مع تعرية المداخل من الزوائد، أي بأن ترجع الوحدات المعجميّة إلى الجذور الأولى التي تفرّعت عنها، ثلاثيّة كانت أو رباعيّة أو خماسيّة، ثم الترتيب بحسب الحرف الأوّل أيضاً لكن دون تعرية المداخل من الحروف الزوائد، فتثبت كما هي بكامل حروفها التي بُنيَتْ منها؛ ثم الترتيب بحسب الحرْف الأخير، فتثبت المدَاخلُ ـ مُعرّاة من زوائدها، مُرْجَعَة إلى جذورها الأصول ـ بحسب تتالي الحروف الأخيرة منها وليْس بحسب تتالي الحروف الأوائل.

والموجود من الضروب الثلاثة في معاجمنا العلمية الثاني والثالث. ففي معاجمنا إذَنْ من الترتيب الألفبائي ضربان، الأوّل هو الترتيب بحسب الحرف الأوّل دون تجريد المداخل - المصطلحات - من الحروف الزوائد فيها، والثاني هو الترتيب بحسب الحرف الأخير لكن مع مُرَاعَاةِ تجْرِيد المداخل - عند تدْوينها - من زوائدها، شبيهاً بما هو شائعٌ في المعاجم العامّة التي طبِّقت فيها هذه الطريقة.

والضرب الأوّل هو الأغلب. وهو معتمد في خَمْسَة مَعَاجم. أوّلها هو كتاب «الصيدنة» لأبي الريحان البيروني. وقد حدّد البيروني في مقدمة معجمه طريقته بقوله: «وقد نحوْت في الترتيب حروف المعْجم دون حُروف الجُمَّل[5] لأنها بيْن الجمهور أشهر ثمّ جعلت المعتبر في كلّ بابٍ إعْراب الحرف الأوّل من الاسْم، فلا يتقدم مكسُورهُ على مفتوحِه، ولا مضمُومُهُعلى مجرُورِه، وَوَلاءَ حُروف المعْجم في الحرف الثاني من الاسم قصْداً مني في تسهيل وجود المطلوب، وما كان من بَزْرٍ أو حَبٍّ أو حجَرٍ يُضاف إلى اسم ولم ينفَكّ عنه كبزر قطونا، كان الاعتبار فيه بالبزر دون قطونا. وإن ذكر وحْدَه مستغنياً عن البزر كان الاعتبار به أوْلى والبزرُ فضل»[6]. وتتضمن هذه الطريقة كما قدَّمها صاحبُها ثلاثة عناصر مهمَّة، أوَّلها هو اتباع الحرف الأول في الترتيب مع مراعاة حركته، فهو يقدّم مَا كان حرفه الأوّل مفتوحاً، يليه ما كان أوَّلُه مكسُوراً، ثم يليهما ما كان حرفه الأوّل مضموماً. ومثال ذلك ما ورد في أوّل حرف الألف: فإن المداخِل متتابِعة على النحو التالي: آء - آب دار - أَبا غلس - أَبا غورس - أَبيعل - أُبُردبار - آبنوس - اِبن الأرض - اِبن داية - اِبن عرس - شجرة إبراهيم - أُبْهل[7]. فَإنّ المداخل السبْعة الأولى مفتوحة الأوّل، والمداخل الأربعة التالية - وقد راعى في «شجرة إبراهيم» الجزء الثاني - مكسورة الأوائل، والمدخَل الأخير - « أبهـل » - مضموم الأوّل. والعنصر الثاني في طريقة البيروني هو «ولاءُ حروف المعْجم في الحرْف الثاني»، أي إنه لم يُرَاعِ

---

(5) هي الحروف الأبجدية.

(6) البيروني: الصيدنة، ص ص 16-17.

(7) نفسه، ص ص 18-21.

في المصطلح الواحد ـ المدخل ـ تتالي كـلّ حـروفِه الثواني والثوالث والروابع والخوامس أو ما زاد عليْها، إن وجدت، بل راعَى تتابع الحرفيْن الأوّل والثاني فحسْب. ولذلك نجد عنده ـ في حرف الألف أيضاً ـ مصطلح «أُسقولوفندريون»[8] يسبق مصطلح «أُسفوديلوس»[9]، والمصطلحيْن معاً يسبقان «أُسطوماخوس»[10]، وثلاثتهـا مضمومة الأول؛ وثالث العناصر في الترتيب عند البيروني هو معاملة المدخل المركَّب. فقد ذكر أنه اعتبر في المصطلحات المركبة من جزئيْن وكان أوَّلهما «بزر» أو «حَبّ» أو «حجَر» الجزءَ الأولَ في ترتيبها، فأثبت «بزر قطونا» في حرف الباء[11] وليس في حرف القاف تحت «قطونا»؛ كما أثبت ما بدىء بـ« حَب» ـ مثل «حبّ الصنوبر» و «حَبّ السمْنة» و «حَبّ الفلفل»[11] ـ وما بدىء بـ«حجر» ـ مثل «حجر الإكليل» و «حجر مريم» و «حجر الحيَّة»[12] ـ في حرف الحاء. على أن هذا ليْس خاصّاً في الكتاب بما بدىء بحَبّ أو حجر أو بزر، بل هو عامّ في المداخل المركَّبَة، فهي تبدأ ـ عامّة ـ بجزئها الأوّل وترتب تحت الحرف الأوّل منه[13].

والكتاب الثاني الذي طُبّق فيه هذا الضرب من الترتيب هو كتاب «الجامع» لابن البيطار. ولم يحلّل ابن البيطار منهجه في الترتيب بل اكتفى في مقدّمة الكتاب بالإشارة إلى أنَّ «الغرض الرابع [منه] تقريب مأخذه بحسب ترتيبه على حروف المعْجم مُقَفّى ليسْهُل على الطالب مَا طلب من غير مشقّة ولا عناء ولا تعب»[14]. ويعني بالمقفّى

(8) نفسه، ص 37.

(9) نفسه، ص 37.

(10) نفسه، ص 37.

(11) نفسه، ص 148.

(12) نفسه، ص ص 148-149.

(13) ويُعدّ مثال «شجرة إبراهيم» المثبت في باب الهمزة شاذّاً، خاصّة وأن المؤلّف أثبت المصطلحات المبدوءة بـ«شجر» ـ ومنها «شجرة إبراهيم» الذي كرّره ـ في باب الشين ـ نفسه، ص ص 396 - 397.

(14) ابن البيطار: الجامع، 3/1.

مراعاة تتابع الحرفين الأوّل والثاني من المصطلح، أيْ أن يقفو الثاني الأوّل. وقد قام كتاب الجامع على اعتبار الحرفيْن الأوّل والثاني في المصطلح المدخَل وإهمال مَا عداهما من الحروف، فأوائل المداخل في حرف الألف مثلاً تــرد بالهمزة الممدودة تليها ألف ساكنة، مثل «آالوسَن» و«آاطريلال» و«آاكثار» و«آارغيس» و«آامليلس» و«آاقشرْوا»[15] ـ والمصطلح الأوّل يوناني، والبقية مصطلحات بربرية ـ ثم تأتي الهمزة أو الألف متلوّيْن بحرف الباء، مثل « أبهـل » و«إبريسم» و«أبنوس» و«إبوفايس» و «ابن عرس» و«أبّار»[16]. . . إلخ.

والكتاب الثالث هو كتاب «الإبانَة والإعلام» لابن البيطار أيضاً. وقد اتّبع المؤلف في ترتيب مداخله طريقته في كتاب الجامع، فراعى تتالي الحرفيْن الأوّل والثاني دون مراعاة ما يتلوهما. ومن أمثلة مداخل كتاب الإبانة ما ورد في باب الباء: «باقلّى مـصريّ» و«بابلس» و«بذشْقان» و«برنجاسف» و«برابران» و«بزر الكرفس الجبليّ» و«بزر الجزر البُسْتاني» و«بنجنكشت» و«بوزيدان»[17].

والكتاب الرابع هو «مفيد العلوم» لابن الحشاء، وقد ضبط المؤلّف طريقته في مقدّمة معجمه بقوله: «هذا تفسير الألفاظ الطبيّة واللّغوية الواقعة في الكتاب المنصُوري خاصّة، وهي مبوّبة على حروف المعْجم بحسب استعمال أهل بلاد المغرب لها[18]، واعتمدت في كُلّ لفظ على أول حرْف منه خاصّة، زائداً كان لوَصْلٍ أو غيْره [أو] أصْلياً

(15) نفسه، 1/3-6.

(16) نفسه، 1/6-9.

(17) ابن البيطار: الإبـانـة، 14 و ـ 18 ظ. وتنظر قائمة مداخل الكتاب ـ وعددها 131 ـ مفصّلة في كتابنا بحوث، ص ص 479-484.

(18) يختلف ترتيب المغاربة لحروف الهجاء بعْدَ حرف الزاي وحتى حرف الهاء عن ترتيب المشارقة. فإن هؤلاء يوالون الحروف بين الزاي والهاء كالتالي: ز ـ س ـ ش ـ ص ـ ض ـ ط ـ ظ ـ ع ـ غ ـ ف ـ ق ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ هـ. أما المغاربة فيوالونها كما يلي: ز ـ ط ـ ظ ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ ص ـ ض ـ ع ـ غ ـ ف ـ ق ـ س ـ ش ـ هـ ـ وبين المشارقة والمغاربة اختلاف في ترتيب حروف الجمل الأبجدية أيضاً.

(. . .). ومعلوم أن الصّوَاب في وضع الألفاظ اللغوية أن يعتمد في تبويبها على الأصول دون الزوائد وهو الأكثر في استعمال اللغويين. ولكن لمَّا كان الغرض في هذه المقالة تنبيه المبتدىء، وكان ذلك مما يعْسُر عليْه، بنيْتُ الأبواب التي تقع فيها الألفاظ مزيدة في أوّلها بحسب زيادتها ليسْهل على المبتدىء طلب ما يريد طلبه»[19]. وابن الحشاء - كما يلاحَظُ من قوْله - يرى أن «الصّواب في وضع الألفاظ اللغوية أن يعتمد في تبويبها على الأصول دون الزوائد». فذلك هو الأكثر شيوعاً في استعمال اللغويّين، لكنه آثر اعتبار الحروف الزوائد في ترتيب المداخل ومخالفة الشائع المطرد في الاستعمال عند واضعي المعاجم العَامّة. ثمّ إنّه لم يُرَاعِ في تَتَالي المصطلحات إلاّ الحرْفَ الأوَّل منْها. وقد كانت غايته أن يُسهّل على المبتدىء طلب ما يريد. ولا شكّ أنه لو فعل مثل البيروني وابن البيطار - على الأقل - بمراعاة الحرفين الأوّل والثاني من المدخل لكانت طريقته أكثر يُسْراً. ومن الأمثلة المبرزة لطريقته نذكر من باب الهمزة المداخل العشرة الأولى، وهي «إنْسِيّ» و«أكحل» و«استحْسَان» و«أخمص» و«انخراط» و«إبطِيّ» و«انفشاش» و«ازدراد» و«إثارة» و«التآم»[20].

والكتاب الخامسُ هو «المعْتمد» لابن رسُول. وقد نبَّه المؤلّف في مقدمته إلى أنه رتَّبهُ «على حروف المعْجم ليكون أقرب متناولاً وَأفْهَم»[21]. وليْس لابن رسول في الحقيقة في هذا الكتاب فضل أو زِيادة في الترتيب لأنه قد اعتمد اعتماداً كلّيّاً على ابن البيطار في كتاب الجامع، فأورد مداخل كتاب الجامع بحسب تسلسلها الأصْليّ وتتابعها الذي اختارهُ لها ابن البيطار، مع حَذف ما عَدّه زائداً على حَاجَتِه، سواء من المداخل نفسها أو من تعريفاتها، وهي موادُّ المداخل العلميةُ. وقد حذف من المداخل الأعجميَّ اليونانيّ خاصَّة، والثانوي التفسيريّ الذي لا يتضمن تعريفاً بخصائص الأدْوية. وكتاب «المعتمد» إذن مرتب على حروف المعجم ترتيباً ألفبائياً، قائماً على اعتماد الحرفيْن الأول والثاني في تتالي المداخل، على النهج الذي اتبعه ابن البيطار في كتابيْه الجامع

(19) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص ص 1-2.
(20) نفسه، ص ص 2-3.
(21) ابن رسول الغسّاني: المعتمد، ص 1.

والإبانة، والنهج الذي اتبعه البيروني من قبْلِه. ونذكر من أمثلته المداخل العشرة الأولى من باب الألف، وهي: «آطريلال» و«آرغيس» و« أبهـل » و«إبريسم» و«آبنوس» و«أترج» و«أثل» و«إثمد» و«إجّاص» و«إقليميا»[22].

والضرب الثاني من الترتيب الألفبائي في معاجمنا هو الترتيب بحسب الحروف الأخيرة. وهو معتمد في معجم واحد هو «قاموس الأطبّاء» للقوْصُوني. وقد اتّبع المؤلف هذا الترتيب تقليداً للفيروزابادي في «القاموس المحيط». وقد صرّح بذلك في مقدّمة الكتاب فقال: «وقد رتَّبْتُهُ على ترتيب القاموس أبواباً وفصولاً، وحذوت حذوه فروعاً وأصولاً»[23]. وفي هذا التنبيه إشارة إلى أمريْن قام عليهما هذا المنهج في الترتيب: **الأوّل** هو ترتيب مداخل المدوّنة بحسب الأبواب والفصول. وذلك بأن يُعدّ الحرف الواحدُ باباً وتعدَ الحروف التي ترد معَهُ أوائل في المداخل فصُولاً. وعدد أبواب الكتاب سبعة وعشرون، ستة وعشرون على عدد الحروف من الهمزة إلى الهاءِ، ثم جمع في الباب السابع والعشرين «الواو والياء من المعتلّ»[24]. وقد قسّمَ كلّ بابٍ إلى فصول بحسب الحروف التي تبنى معهُ، ومَا كان من الحروف باباً اعتمد عليه في آخر الكلمة وعُدّ أصْلاً في الترتيب، وما كان منها فصْلاً اعتمد في ترتيب المداخل ضمن الباب الواحد واعتمد عليه في أول الكلمة. فالحرف الواحد إذن يعتمد باباً في موضعه مرة واحدة، ويعتمد فصْلاً مع كُلّ باب. وتعتمد الحروف الواردة حشواً بين الحرف الباب والحرْف الفصْل في تتالي المداخل ضمن الفصل الواحد. فإذا أردْنا البحث في هذا المعجم عن مصطلح «الهُدْب» مثلاً وجدناهُ في الباب الثاني من الكتاب، أي باب الباء، وفي فصْل الهاء منه[25]، ونجد «الصوتْ» في فصْل الصاد من باب التّاء[26]، و«الألم» في

(22) نفسه، ص ص 2-6. و«آبنوس» عند ابن البيطار بدُون مَدّ. وقد يكون وضعها بالمدّ هنا من عمل المحقّق.

(23) القوصوني: قاموس الأطباء، 3/1.

(24) نفسه، 219/2.

(25) نفسه، 63/1.

(26) نفسه، 70/1-71.

فصل الهمزة من باب الميم[27] و « التّيـن» في فصل التاء من باب النون[28]. . . إلخ.

والأمر الثاني الذي قام عليْه منهج المؤلف في الترتيب هو اعتباره في المداخل الأصولَ والفروعَ. وهو يشيرُ بهذا إلى اعتماده الجذور أُصولاً في الترتيب بتعريتها من الـزّوائِد، وعدّه المشتقات ذات الزوائد فروعاً منها. وقد أخضع الفروع للأصول فراعى تجريد المصطلح من زوائده وأثبته تحت جذره الأصْلي، من ذلك وضعه «المسْجد» - وهو جبهة الإنسان - في فصل السّين من باب الدال[29]، مراعياً فيه جذره «سجد»، ووضعه «التأخير» في فصل الهمزَة من باب الراء، مراعياً فيه جذر «أخر»[30]، وَوضعهُ «الأبهر» - وهو الظهر - في فصل الباء من باب الراء، مراعياً فيه جذر «بهر»[31]، ووضعه «المسْرط» - وهو البلعوم - في فصل السين من باب الطاء، مراعياً فيه جذر «سرط»[32]، ووضعه «المفصَل» في فصل الفاء من باب اللاّم، معتبراً فيه جذر «فصل»[33]. وهذا الضرب أكثر إحكاماً وضبطاً بدون شكّ من الضرب الأول الذي عُدّت فيه حروف المدخل كلها أصولاً فرتبت المداخل دون إرْجاعها إلى جذورها الأصُول واعتبر في تتابعها الحرفان الأوّل والثاني حيناً، والحرف الأول فقط من المدخل حيناً آخر. لكنّه بالنسبة إلى المتَعَلّم - وخاصة إذا كان مبتدئاً - وإلى الطبيب ذي الخبرة القليلة بمناهج اللغويين والمعجميّين في الترتيب يعَدّ صعباً عَسيراً.

2 - الترتيب الأبجدي:

وهذا النوعُ من الترتيب على حروف المعْجم ليْس بالشائع في المعاجم العربيّة العامّة، وتكاد معاجم الأدوية المفردة - أو بالأحرى بعْض منها - تنفرد به، ولا نعْرف

(27) نفسه، 53/2.
(28) نفسه، 142/2-143.
(29) نفسه، 133/1.
(30) نفسه، 150/1.
(31) نفسه، 155/1-156.
(32) نفسه، 227/1.
(33) نفسه، 20/2.

لذلك سبباً معقولاً إلاّ أن يكون تقليداً لنمط سابق في الترتيب في معاجم الأدوية المفردة لعَلَّه ظهر في القرن الثالث الهجري، فنحن نعلم أن النّصْف الأول من القرن الثالث الهجريّ قد شهد ظهور معجمين في موضوع الأدوية المفردة مرتبيْن على الحروف، أولهما معجم «في أسْماء الأدوية المفردة على حروف المعْجم» لحنين بن إسحاق العبادي[34] وثانيهما في «قوى الأدوية المفردة على الحُروف» لعيسى بن صهاربخت[35]. ولا شك أن هذين المعجمين كانا على الترتيب الأبجدي لأنه الترتيب الذي كان يستعمله السّرْيَان وقد كان مؤلِّفَا المعجميْن على صلة وثيقة بثقافتهم ولغتهم، إذ هما من النقلة الذين كانوا ـ كما نعلم ـ يجيدون اللغة السّرْيانيّة. ثم إن الترتيب الألفبائي الذي وضعه نصر بن عاصم الليثي في القرن الأول الهجري لم يشع ولم يطّرد في الاستعمال المعجميِّ إلا بداية من القرن الرابع الهجري.

والمعاجم التي اعتمد فيها هذا النوع من الترتيب من بين مصادرنا أرْبعة، وأرْبَعَتُها مغربيّة. وكونها مغربيّة يقتضي الإشارة إلى أن ترتيب المغاربة للحروف الأبجدية يختلف بعض الاختلاف عن ترتيب المشارقة لها. ذلك أن المشارقة والمغاربة يتّفقون في تصنيف الحروف إلى ثماني مجموعات، وهم يتفقون في المجموعات الأربع الأولى وهي «أبجد» و «هوز» و «حطي» و «كلمن»، ثم هم يختلفون في المجموعات الأربع الثانية، فهي عند المشارقة «سعفص» و «قرشت» و «ثخذ» و «ضظغ»، وعند المغاربة «صعفض» و «قرسَت» و «ثخذ» و «ظغش». على أن بيْن الأندلسيين وبقية المغاربة بعْض الاختلاف أيضاً في المجموعتين الخامسة والسادسة، فإننا نجد في بعض الكتب الأندلسية «سعفض» و «قرصت» عوض «صعفض» و «قرسَت». وللزيادة في التوضيح فإننا نورد التصنيفات الثلاثة في اللوحة التالية:

---

(34) يراجع التعليق 13 في الفصل الثاني.

(35) يراجع التعليق 14 في الفصل الثاني.

الترتيب المشرقي	الترتيب المغربي	الترتيب الأندلسي
أبجد	أبجد	أبجد
هوز	هوز	هوز
حطي	حطي	حطي
كلمن	كلمن	كلمن
سعفص	صعفض	سعفض
قرشت	قرست	قرصت
ثخذ	ثخذ	ثخذ
ضظغ	ظغش	ظغش

وهذه الضروب الثلاثة من الترتيب موجُودَة في معاجمنا التي اتبع فيها الترتيب الأبجدي. والأول ـ المشرقي ـ متبع في «شرح أسْماء العَقّار» لابن ميمون القرطبي. وقد أشار إليه في مقدمة الكتاب لكنّه لم يسمّه باسمه. فقد قال: «وأرتب ذكر الأدوية على رتبة حروف المعْجم»[36]. لكنه لم يُراع إيراد المصطلحات في مواضعها ـ تحت حروفها ـ دائماً، فإن المصطلح إذا سبَق ذكره وتفسيره في مَدْخل ليْس من حرفه أهمل ذكره في الحرف الذي يناسبُه، وقد نبّه المؤلف إلى ذلك وعَلله بطلب الإيجاز وتسهيل الحفظ، فقال: «لكنني أحذف التكرار مثال ذلك أن الدواء الذي له اسمان أحدهما أوّله ألف والثاني أوّله باءٌ وتقدّم ذكر اسمه في باب الألف فإنّي لا أعيد ذكرَهُ في باب الباء، كل ذلك طلبَ الإيجاز وتسهيلاً للحفظ وإن كان في ذلك تَعب عند طلب الاسم المقصود، وهو عظيم العَناء في حفظ جمْلة أسْماء ذلك الدواء»[37]. ثم ان ابن ميمون لم يراع في

---

(36) ابن ميمون: الشرح، ص 3.

(37) نفسه، ص 3.

تتابع المداخل إلّا حروفها الأوائل، فهي إذن مرتبة بحسب أوائلها دون أيّ مُراعَاة لحروفها الثواني أو الثوالث أو ما تبعها. وهذه ـ للتوضيح ـ أمثلة من المداخل الواحد والعشرين الأولى من باب الألف:

1 ـ أترجّ
2 ـ أرز
3 ـ أفسنتين
4 ـ أنزروت
5 ـ إسفنج
6 ـ أسطو خودوس
7 ـ إكليل الملك
8 - إذخر
9 ـ أثل
10 ـ آس
11 ـ أشنة
12 ـ أقاقيا
13 ـ إجّاص
14 ـ أنجرَة
15 ـ أظفار الطيب
16 ـ أناغالس
17 ـ أمير باريس
18 ـ أنجدان
19 ـ أنيسون
20 ـ أقحوان
21 - أسَارُون

والكتاب ـ كما ذكرنا ـ مؤلّف على طريقة أهل المشرق في الترتيب الأبجدي، ولا شك أنّ لتأليفه في بلاد المشرق ـ في مصر ـ أثراً في ذلك، ولو ألّفه ابن ميمون في الأندلس أو في المغرب الأقصى لكان له فيه مذْهب آخر.

والضرب الثاني من الترتيب، وهو المغربيّ، متبع في «حديقة الأزهار» للوزير الغسّاني. وقد أشار هو أيضاً إلى نَهْجه في الترتيب لكنه لم يسمّه باسمه، إذ اكتفى بالقَوْل في آخر مقدّمة الكتاب: «ورتبتُه على حروف المعْجم من غير إسْهابٍ في ذلك ولا طُول»[38]. ثم إنه ـ على غرار ابن ميمون ـ لم يُراع في تتابع المداخل في الباب الواحد إلا الحرْف الأوّل، ونذكر فيما يلي المداخل الخمسة عشر الأولى من باب الألف، أمثلة للتوضيح:

(38) الوزير الغساني: حديقة الأزهار، ص 6.

1 ـ إكليل الملك	6 ـ أنيسون	11 ـ أقحوان
2 ـ أمير باريس	7 ـ آدريون	12 ـ إيرسا
3 ـ آس	8 ـ أسطوخودوس	13 ـ إجّاص
4 ـ أنجرة	9 ـ أنجدان	14 ـ أترج
5 ـ أفسنتين	10 ـ إكليل الجبل	15 ـ أبهل

والضرب الثالث ـ الأندلسيّ ـ متبَع في «المسْتَعيني» لابن بكلاريش. وقد صرّحَ المؤلف في مقدمة الكتاب بطريقته في الترتيب فقال: «وجعلت جميع ما ذكرْت في هذا الكتاب من العقاقير على حروف أبجد هوز حطي كلمن سعفض قرصت ثخذ ظغش ليسهل على الطالب مطلوبه منها»[39]. لكن المؤلف لم يُراع هو أيضاً في ترتيب المداخل تتابُعَها بحسب تتالي كامل حروفها، واقتصر على مراعاة حروفها الأوائل فقط. وندلّل ـ فيما يلي ـ على طريقته هو أيضاً بالمداخل الخمسة عشر الأولى من باب الألف في كتابه[40]:

1 ـ أمير باريس	6 ـ أنجدان	11 ـ إجّاص
2 ـ أقاقيا	7 ـ أسطوخدوس	12 ـ إجّاص شَتَوِي
3 ـ أقحوان	8 ـ أزاز	13 ـ أسَارون
4 ـ أبهل	9 ـ أغاريقون	14 ـ إدخر
5 ـ أنجرة	10 ـ أساليون	15 ـ أفيون

(39) ابن بكلاريش: المستعيني، 2 و؛ وينظر أيضاً:
Labarta (Ana): El. Prologo, p. 263.

(40) ابن بكلاريش: المستعيني، 11 ظ ـ 13 ظ.

وأما الكتاب الرابع ـ وهو كتاب «الأدوية المفردة» لأبي جعفر أحمد الغافقي فينتهي بنهاية حرف الكاف لأنه لم يصلنا كاملاً[41]. ولذلك فإننا لا نعرف إن كان قد اتبع فيه ترتيب المغاربة أو اتبع ترتيب المشارقة، والمرجّح عندنا اتباعُه مذْهب المغاربة في الترتيب حتى لا يشذ عن بيئته الثقافية. وقد نبّه المؤلف في مقدمة الكتاب إلى طريقته في الترتيب فقال: «ورتبْت أبواب الكتاب على حروف ا ب جـ د ليكون أيْسَر لوجود ما يطلب منها»[42]. إلاّ أن أبواب الكتاب صنفان: صنف أصلي يتضمن مداخل الكتاب الرئيسية ويعرَّف فيه بالأدوية وصفاتها وخصائصها، وصنف ثانٍ فرعيّ تابع للأول يجمع فيه المؤلف ما ورد في مختلف أبواب الكتاب الرئيسية من مصطلحات تبدأ بحرف الباب المعْنيّ، وهذا الصنف الثاني تفْسيريّ لأن الغاية منهُ شرح تلك المصطلحات الثانوية التي وردت في نُصُوص المداخل الرئيسية وعَدّها المؤلف غامضة محتاجة إلى التفسير. وقد نبّه المؤلف في مقدمة الكتاب أيضاً إلى هذا التقسيم فقال: «وقفّيْت آخر كل باب بشرح ما وقع في الكتاب من الأسْماء التي على ذلك الحَرْف، فصار كل باب ينقسم إلى قسْمين: قسْم في الكلام على الأدْوية وقسم في شرح الأسماء»[43]. على أن طريقته في الصنف الأول من الأبْواب غير قائمة على منهج مُعَيَّن لأنه لم يراع في مصطلحاته المداخل إلاّ حروفها الأولى، ونورد للتدليل على ذلك المداخل الخمسة عشر الأولى من باب الألف:

(41) الموجود من الكتاب مخطوطتان: أولاهما هي مخطوطة الخزانة العامّة بالرباط رقم ق 155، وهي تنتهي بانتهاء حرف الزاي، وثانيتهما هي مخطوطة مكتبة أوسلر بجامعة ماك جيل في مونريال بكندا، ورقمها 7058، وهذه تنتهي بانتهاء حرف الكاف ـ ينظر حول المخطوطتين: ابن مراد: بحوث، ص ص 410-413.

(42) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 4؛ وينظر أيضاً: ابن مراد: بحوث، ص 421.

(43) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 4؛ وابن مراد: بحوث، ص 421.

1 ـ أسَارُون	6 ـ أثل	11 ـ أترجّ
2 ـ إذخر	7 ـ أراك	12 ـ أنبج
3 ـ أشنة	8 ـ أبنوس	13 ـ أملج
4 ـ أرمال	9 ـ آس	14 ـ أزاددرخت
5 ـ أبهـل	10 ـ إجّاص	15 ـ أمير باريس

وأما الأبواب التفسيرية فقد اتبع في ترتيب مداخلـها طريقة نبّه إليها في المقدمة أيضاً بقوله: «ولأن هذا القسم من كل بابٍ الذي فيه شرح الأسْماء تكثر فيه الأسْماء ويحتاج من يطلب اسْماً أن يقرأ الباب كلّه، تحيلنا لترتيب الأسماء فيه على حروف المعْجم بحيلة من فهمها أمكن أن يستخرج من أيّ بابٍ شاء أيّ اسم شـاء من غير أن يقْرأ سطْراً واحداً من الباب فما فوقهُ. وهذا شيء لم يسبق إليه أحد غيري. ونحوْنا في هذا الترتيب نحو صُوَر الحروف لا نحو الحروف بالحقيقة إذ كانت أكثر هذه الأسماء يدخلها التصحيف والتغيير فلا يبْقى منها صحيحٌ إلا صورة الحروف، وكان غرضنا في كل ما فعلناهُ التقريب والتّسهيل»[44]. وما يتضح من كلام المؤلف هو مراعاته في أبواب الكتاب التفسيرية ترتيب المداخل بالنظر إلى تتالي جملة حروفها وليْس بالنظر إلى حروفها الأوائل فقط. فتلك هي الطريقة اليسيرة السّهْلة التي تمكن القارىء من «أن يسْتخرج من أي باب شاء أي اسْم شاءَ من غير أن يقرأ سطراً واحداً من الباب فما فوْقه»، وقد سمى طريقته هذه «نحْوَ صُوَر الحروف لا نحو الحُروف بالحقيقة». لكنّنا عندما ننظر في مداخل هذه الأبْواب التفسيرية لا نجد السهولة التي حدثنا عنها. وقد سبق لنا أن حققنا المداخل المائتيْن الأولى من باب الألف التفسيري[45] فوجدنا مجموعات من المصطلحات المبدوءة بالألف أوْ بالهمزة، منها ما بدىء بهمزتين ـ مثل «أأبانس» و «أأثرون» ـ ومنها ما بُدىء بالهمزة والنّون ـ مثل «أنبج» و «أنبـد» ـ ومنها ما بُدِىء

(44) الغافقي: الأدوية المفردة، ص ص 4-5؛ وابن مراد: بحوث، ص ص 421-422.
(45) ابن مراد: بحوث، ص ص 425-448.

بالهمزة والباء ـ مثل «ابو قارن» و «إبو فايس» ـ وتتوسط هذه المجموعات مَدَاخلُ أخرى مختلفة الحروف بعد حرف الهمزة. ويبدو أن لهذا الاضطراب سببيْن، أولهما هو أخْطَاء المؤلف في قراءة المصطلحات الأعجمية، وبالتالي في رسمها، خاصّة وأنّ معظم المصطلحات المفسَّرة في هذه الأبواب التفسيرية هي مصطلحات أعجمية، يونانية وهندية، قد وصلت إلى المؤلف في نسخِ مخطوطات غير سليمة هي أيضاً من التصحيف والتحريف؛ والسبب الثاني هو أخطاء النسّاخ، فإن المصطلحات المثبتة في هذه الأبواب التفسيريّة ليست من المصطلحات الـهيّنة السّهْلة التي يمكن للنسّاخ أن يتبينوا وجُوهَ الصّحة والصّواب في رَسْمها، وقد تبينـا ذلك في المصطلحات المائتين التي حققناها من باب الألف، إذْ لاحَظنا اختلافاً كبيراً بين مخطوطتيْ الرباط ومونريال، وغلبة الأخطاء على كلتيْهما.

ب ـ الترتيب بحسب المواضيع:

ويمكن تسمية هذا الصنف من الترتيب «الترتيب التّصنيفيّ»؛ وهو معتمد في خمْسة مصادر. ويمكن تقسيم المواضيع المعتمدة في التّصْنيف إلى ثلاثة أنـواع يمكن عدّها بدوْرها ثلاثة أنواع من الترتيب التصنيفي.

1 ـ الترتيب بحسب درجَات الأدوية:

وقد اعتمده أبو جعفر أحمد ابن الجزار في كتاب الاعتماد. وهو أقدم المعاجم التي نعتمدها زمناً، لأنه وُضع في النصف الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلاديّ. وقد أشار المؤلف في مقدمة الكتاب إلى منهجه في التصنيف فقال: «وقد قسّمت هذا الكتاب على أربع مقالات لأن الأوائل اكتفوْا بأن وضَعُوا أرْبَع درجاتٍ في قوى الأدْوية (. . .)، وذكرْتُ في كل مقالة الأدوية التي قواها من حَرّ أو برْدٍ في تلك الدرجة، لما في ذلك من حفظ معاني الكتاب وتقريب مأخَذِهِ وسُهولة استخراج ما قُصِد منه»[46]. فالكتاب إذَن مقسّم بحسب درجات الأدوية الأرْبع، فوضعت في المقالة

(46) ابن الجزار: الاعتماد، 3 و.

الأولى الأدوية التي هي من الدرجة الأولى، وضمّت المقالة الثانية أدْوية الدرجة الثانية، واشتملت المقالة الثالثة على أدوية الدرجة الثالثة، وجعلت المقالة الرابعة لأدوية الدّرَجة الرابعة. ثم إن للأدوية قوىً، وهي أرْبَع، اثنَتان أصليّتان هما الحرّ والبرْد، وقد ذكرهما المؤلف، واثنتان غير أصليّتيْن وهما اليبْسُ والرطوبة، ولم يُراع المؤلف في الترتيب هذه القوى الأربع بل اكتفى بمراعاة الدرجات الأربع، وكان يمكن له مثلاً أن يجْعل المقالات في أبْواب فتقسم كل مقالة إلى بابَيْن يشتمل الأوّل على الأدوية الحارّة والثاني على الأدوية الباردة، ولكنّه لم يفعل ذلك، فتتالت الأدوية في المقالة الواحدة بحسب قوّتي الحرّ والبرْد دون تمييز. ومن أمثلة ذلك ما قاله عن الأدوية العشرة الأولى. فقد قال عن «الورد» إنّه «بارد في الدرجة الأولى يابس في آخر الدرجة الثانية»[47]، وعن «البنفسج» إنه «بارد في آخر الدرجة الأولى رطب في أوّل الدرجة الثانية»[48]، وعن «الأفْسنتين» إنه «حارّ في الدرجة الأولى يابس في الدرجة الثانية»[49]، وعن «الهليلج الأصْفر» إنه «بارد في الدرجة الأولى يابس في الدرجة الثانية»[50]، وعن «الهليلج الهندي» إنه «بارد يابس في الدرجة الأولى»[51]، وقال عن «الهليلج الكابلي» إنه «بارد يابس في الدرجة الأولى»[52] أيضاً، وقال عن «الأملج» إنه «بارد قابض في الدرجة الأولى»[53]، وعن «الكشوث» إن «حرارته في الدرجة الأولى ويبْسَهُ في الدرجة الثانية»[54]، وعن «القاقلّى» إنه «حارّ يابس في الدرجة الأولى»[55]، وعن «الغاريقون»

(47) نفسه، 3 و (ف 1).

(48) نفسه، 3 ظ (ف 2).

(49) نفسه، 4 و (ف 3).

(50) نفسه، 4 ظ (ف 4).

(51) نفسه، 4 ظ - 5 و (ف 5).

(52) نفسه، 5 و (ف 6).

(53) نفسه، 5 و (ف 7).

(54) نفسه، 5 و (ف 8).

(55) نفسه، 5 و (ف 9).

إنه «حارّ في الدرجة الأولى يابس في الدرجة الثانية»[56]... إلخ.

وهذا التصْنيف الذي ذهبَ إليْه المؤلف شديدُ الصّعوبة وإن كان عظيم المنفعة بالنسْبة إلى الطبيب خاصّة. ومن أجْل صعوبته تناول بعض اللاحقين من العلماء الكتـاب بإعادة الترتيب. ولنا من ذلك ثلاثة أعْمال مجهولة المؤَلّفين. الأوّل عنوانه «صفة طبائع العقاقير على مذهب ابن الجزار في كتاب الاعتماد»[57]، وقد عمد المؤلف إلى اختصار كتاب الاعتماد بحذف ما ذكر ابن الجزار من تعريف علميّ وخصائص طبيّة علاجيّة والاقتصار على ذكر درجات الأدوية وقوَاها على مَا أوْرَدَهُ ابن الجزار في أصْل الكتاب، وأعـاد ترتيب الكتاب الأصلي دون أن يخرج عن ترتيب المقالات، ففصَل بين الأدوية الباردة والأدوية الحارّة في المقالة الواحدة. وقد وردت الأدوية لذلك في هذا المختصر موزعة كما يلي: المقالة الأولى في قسْمين: الأوّل «فيما هو في الدرجة الأولى من البرْد»[58]، والثاني «فيما هو في الدرجة الأولى من الحرّ»[59]، وقسمت المقالة الثانية قسْمين أيضاً: الأول «فيما هو في الدرجة الثانية من الحر»[60]، والثاني «فيما هو في الدرجة الثانية من البرد»[61]، وهكذا فعل صاحب المختصر مع المقالتيْن الثالثة[62] والرابعة[63].

والمختصر الثاني بدون عُنْوَان، وسنسميه ـ طلباً للوضوح ـ «اختصار كتاب الاعتماد». وقد ذكر المؤلف قيامَه بالاختصار في المقدمة وفي الخاتمة، فقال في

(56) نفسه، 5 ظ (ف 10).

(57) يوجد مخطوطاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم 136 ط ـ م (ضمن مجموع)، وقد حققنا النص ونشرناه مع مقدمة بالفرنسية (تنظر قائمة المراجع).

(58) صفة طبائع العقاقير، ص ص 53-55.

(59) نفسه، ص ص 56-59.

(60) نفسه، ص ص 59-62.

(61) نفسه، ص ص 62-63.

(62) نفسه، ص ص 64-68.

(63) نفسه، ص ص 68-69.

الأولى: «كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة ممّا ألّفَهُ الفقيه النبيه سيدي أحمد بن ابراهيم بن أبي خالد المعروف بابن الجزار، وقد أردت أن نختصر (كذا) منه شيئاً[64] في بيان بعض الأدوية وبدل بعضها»[65]، وقال في الخاتمة: «انتهى باختصار من كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة وليْس هكذا في الأصل، وإنما اختصرنا البعض وتركنا البعْض»[66]. على أن الاختصار كان شديداً، فجملة الأدوية المحتفظ بها في الاختصار 68 من 278، ثم إن صاحب الاختصار قد حذف من أقوال المؤلف عن الأدوية الكثير واقتصر على القليل. على أن الجديد المهمّ في عمله هو إيراده المداخل الثمانية والستين المحتفظ بها مرتبة ترتيباً أبجدياً على طريقة أهْل المغرب، وفي ذلك دلالة على أنّ صاحب الاختصار من بلاد المغرب، وقد يكون من المغرب الأقصى، وقد نبّه في الخاتمة إلى إعادة الترتيب فقال: «ورتّبناه على حُروف المعجم وهو أقْربُ إلى المطالعة»[67].

والعمل الثالث ليْس اختصاراً، بل هو إعادة بناءٍ وتأليف لكتاب الاعتماد مع تقيّد كبير بنصوُصه الأصليّة. والكتاب يحمل عنواناً يوهم بأنه غير كتاب الاعتماد هو «مفردات المهْدَوي في الطبّ». ولا نعرف من يكون هذا المهْدويّ ولا متى عاش. ولعله تونسيّ من مدينة المهْديّة. وقد أعَاد مؤلف هذا السّفر تصنيف أدوية كتاب الاعتماد بحسب أجْناسها، وجعلها في ثماني مقالاتٍ، الأولى «في الأزهار»[68]، والثانية «في الأخشاب والعروق»[69]، والثالثة «في الصّموغ»[70]، والرابعة «في المعادن والحجارة»[71]،

(64) اختصار كتاب الاعتماد، 154 ظ.
(65) نفسه، 161 و.
(66) نفسه، 161 و.
(67) نفسه، 161 و.
(68) مفردات المهْدويّ، 2 و ـ 17 ظ.
(69) نفسه، 17 ظ ـ 27 ظ.
70) نفسه، 27 ظ ـ 54 ظ.
(71) نفسه، 54 ظ ـ 76 ظ.

والخامسة «في العقاقير العفصيّة»[72]، والسادسة «في الأدوية النَباتية»[73]، والسابعة «في الأصُول والعروق والورق»[74]، والثامنة «في الحبوب واللبوب والقشور والورق»[75].

وهذا التصنيف الذي اتبعه مؤلّف «المفردات» في ترتيب مدَاخل كتاب الاعتماد يمثّل - في حدّ ذاته - ضرباً من ضروب الترتيب بحسب المواضيع نادر الوجود في معاجم الأدوية المفردة العربية، وليْس له في مصادرنا كلها من نظير إلاّ ما ورد في «تفاسير» مقالات ديوسقريديس التي تعْتمد في هذا البحث، لكن مؤلّفي تلك التفاسير كانوا عَالة على مؤلف «المقالات الخمس» في طريقته في ترتيب أدْويته بحسب أجْناسها وقواها.

2 - الترتيب بحسب أبْواب الطبّ:

وهو أقرب الأنواع إلى التصنيف الموضوعيّ الصّحيح لأنّه قائم على تصنيف الأبواب الطبيّة. فالمصطلحات في المعجم تثبت بحسب صلتها بالموضوع العامّ الذي تنتمي إليْه. وقد اتُّبعَ هذا النوْع في مَصْدريْن من مَصَادرنَا:

الكتاب الأوّل هو «كتاب التنْوير» للقمْري. والكتاب في عشرة أبواب قد قدّمهَا المؤلف نفسه في أوّل الكتاب وعلّل جمعها بحسب المنهج الذي اتبع، بقوله: «وقد أحْبَبْت في هذا الوقت أن ألتقط من بطون الكتب وتضاعيف الكناشات ألفاظاً هي عند أهل الصناعة معروفة، وأشياء لا بدّ منها في كل وقت ثم لا توجَد تلك الأشياء إلاّ متفرقة في كتب شتّى، والطـارىء على هذا العلم يحتاج في تحصيلها والوقوف على معانيها إلى تكلّف شديد ومقاساة تعب كثير، ولعلّ التبرّم بها ومعاناة النصب في طلبها يحمله على نبذها جانباً والإعراض عَنها (. . .)، وأن أجعلها عشرة أبواب، وأقرن كل لفظة بصَواحبها في باب أفرَادها لئلا يلتبس بعضها ببعض فيعسر وجدانها ويبعد متناولها.

(72) نفسه، 76 ظ - 85 و.
(73) نفسه، 85 و- 99 ظ.
(74) نفسه، 99 ظ - 123 و.
(75) نفسه، 123 و- 133 و.

الباب الأول: في أسامي العلل الحادثة من الفرق إلى القدم؛ الباب الثاني: في أسامي العلل الحادثة في سطح البدن؛ الباب الثالث: في أسامي الحمّيات وأنواعها؛ الباب الرابع: في أسَامي ما في بدن الإنسان من عضو وغيره ممّا يجري مجراها؛ الباب الخامس: في أسامي الطبائع ومَا في معناها من الألْفاظ والحَوادث في بدن الإنسان؛ الباب السادس: في أسامي الأشياء التي تستعمل في العلاجات؛ الباب السابع: في أسامي الأطعمة والأشربة؛ الباب الثامن: في أسامي القراباذينات[76]؛ الباب التاسع: في أسامي الأوزان والأكيال؛ الباب العاشر: في اتخاذ الأشياء التي لا بدّ منها في كلّ يوم وليْلة»[77]. ولم يتبع المؤلف في ترتيب المصطلحات داخل الباب الواحد نوْعاً مُعيناً، على أن الباب العاشر ليْس في المصطلحات الخالصة بل هو في تفسير كيفيّات إعداد بعض الأدوية واستعمالها، مثل «غسل الشمع»[78] و«تطرية الدّهن»[79] و«صنعة المخّ»[80] و«استخراج دهْن الحنطة والحمص»[81] و«عمل الزوفا الرطب»[82] و«إصلاح الريوند الفارسي حتّى يقوم مقام الصيني»[83] و«إحراق الحجارة»[84] و«تسخين الأطعمة»[85] و«صفة الحمّام اليابس»[86].

والكتاب الثاني هو «حقائق أسْرار الطبّ» للسّجزي. والكتاب مقسّم على ثلاثة

---

(76) في الأصل «في أسَامي الألفاظ والقراباذينات». والإصلاح من عنوان الباب ذاته في موضعه من الكتاب ـ ينظر: التنوير، 58/2.

(77) نفسه، 700/1-702.

(78) نفسه، 241/3 (ف 307).

(79) نفسه، 244/3 (ف 316).

(80) نفسه، 245/3 (ف 318).

(81) نفسه، 247/3 (ف 323).

(82) نفسه، 247/3 (ف 324).

(83) نفسه، 248/3 (ف 327).

(84) نفسه، 250/3 (ف 331).

(85) نفسه، 253/3 (ف 340).

(86) نفسه، 253/3 (ف 342).

فنون كبرى، وكلّ فنّ مقسّم بدوره على أقسام أوْ فصُول. وقد ذكر المؤلف في مقدّمة الكتاب منْهجه في تقسيم الكتاب فقال: «وأوْردته في ثلاثة فنون: الفنّ الأول في مَاهيّات الأشياء التي تتعلق بكليّات الطبّ ورسومها التقريبيّة؛ الفن الثاني في كيفيّات الأعمال والصناعات المتعلّقة بأصول الطبّ؛ الفن الثالث في كميات أقسام الأمُور المنقسمة انقساماً كلّيّاً. وجعلت الفنّ الأول على ثلاثة أقسام: القسم الأول في تعريف الألفاظ الكُلية التي يحتاجُ إليها أرْبابُ صناعة الطبّ؛ القسم الثاني في تعريف أسْماء العلل المشهورة والأمراض المعروفة؛ القسم الثالث في تعريف أسْماء الأدوية المركّبة والمفردة وأفعالها ومَا يتعلّق بها. وأمّا الفن الثاني فجعلته قسمين: القسم الأول في كيفية اتخاذ الأدوية والتقاطها وحفظها وما يتعلّق بهذه الأمور؛ القسم الثاني في كيفية استعمال الأدْوية من الدّق والطبخ والسّحْق والإحراق وغير ذلك ممّا يتعلق بهذه الأعمال. وأمّا الفن الثالث فجعلته على عشرة أقسام: القسم الأول في كميّة أشياء كلّية منقسمة بقسمين فحسْب؛ والقسم الثاني في كمية أشياء كليّة منقسمة بثلاثة أقسام فحسب، والقسم الثالث في كمية أشياء كلية منقسمة بأربعة أقسَام فحسب، وهكذا تتضاعف إلى العشرة على هذا النّسق والترتيب»[87].

والفنان الأول والثالث في المصطلحات الطبية، وخاصّة الأول. فإن المؤلف قد عني فيه بتعريف المصطلحات التي تُستعمل في النّبْض، وفي التفسرة ـ أي البول ـ وفي معرفة الأمراض الكليّة، وفي تعريف الأوجاع، وأسْماء العلل والأمراض المعروفة من الفَرْق إلى القدم، وتعريف مصطلحات أحْوال العين، وفي أمراض الأذن والأنف والفم، وأمْراض الصدر والقلب، وأمراض المعدة، وأمراض الكبد والطحال وأعْضاء البول، وأمراض النساء، ومصطلحات الحمّيات، والمصطلحات المتعلقة بالأوْرام والقروح... إلخ. وأما الفنّ الثاني فشبيه بالباب العاشر من «كتاب التنوير» للقمري، لأنه لا يشتمل على مصطلحات حقيقية بل على تعريف بكيفيات اتخاذ الأدوية وحفظها

(87) السجزي: حقائق أسرار الطبّ، 15 و ـ 15 ظ.

واستعمالها وتحضيرها. والملاحظ ـ عامّة ـ أن بيْن «كتاب التنوير» و«حقائق أسرار الطبّ» مشابِهَ كثيرة، وإن كان كتاب السّجزي أغزر مادةً وأحْكَم تبْويباً.

3 ـ الترتيب بحسب الأمْراض:

وهو مطبق في كتابَيْن، كلاهما من كتب الأدوية المفردة، وقد صنّفت الأدْوية فيهما بحسب أنواع الأمْراض، فوُضِعَت في كلّ باب خاصّ بمرضٍ ـ أو بما يحدث في عضو من أعضاء البدن الآلية من المَرض ـ الأدوية النافعة لهُ، وبما أن من الأدوية ما يكون نافعاً لأكثر من مرض فإن أدوية كثيرة تتكرّر بحسب هذا النوع المتبع من الترتيب.

والكتاب الأول الذي طبقت فيه هذه الطريقة هو كتاب «الأدوية المفردة» لأبي الصّلت أميّة ابن عبد العزيز. وقد حدّد أبو الصلت في مقدّمة كتابه طريقته في ترتيب المداخل فقال: «وبعد فهذا كتاب أورَدْتُ فيه جملة من الأدوية المفردة مرتبة بحسب أفعالها في جميع البدن وفي عضوٍ عضوٍ من أعْضائه. فقدّمْت أوّلاً الأدوية التي من شأنها أن تسهل الأخْلاط والتي من شأنها أن تمسكها، ثم أتْبَعْت ذلك بذكر الأدْوية التي من شأنها أن تفعل في البدن وخصوصاً في ظاهره أفعالاً عامَّة كليَّة دون أن يختص بها عُضو، كالجلاء والتعرية والتفتيح والتسديد والتليين والتصليب. ثم وَصَلْتُ ذلك بذكر الأدْوية النافعة من أمْراض الأعْضاء المتشابهة الأجزاء، ثمّ ذكرت بعد ذلك الأدْوية النافعة من أمراض الأعضاء الآليّة، واقتصرت منْها على الأعضاء الرئيسة وما يجاوِرُها ويتّصل بها ويقرب في المرتبة منها، كالمعدة والرئة والطحال والكليتين، لأن أمْراض هذه الأعْضاء أشَدّ إضراراً بجملة البدَن من باقي الأعضاء. وإنما نحوْتُ هذا النحو من الترتيب لأن ذلك أشدُّ مناسَبَة وموافقة للمداواة من وضْع الأدوية على حروف المعْجم وغير ذلك من الأوْضاع»[88].

وجملة أبواب الكتاب عِشْرُون. وهي متتالية في الكتاب بحسب الترتيب الذي

---

(88) أبو الصلت: الأدوية، ص ص 166-167. وينظر النَّصُّ محققاً في كتابنا بحوث، ص ص 366 - 367.

ذكرهُ. فجعل الأبواب الخمسة الأولى في الأدوية المسهلة للأخلاط: فالباب الأول في الأدوية المفردة المصفيّة للدم والمصلحة لجوهره والمسكنة لوهجه؛ والباب الثاني في الأدوية المفردة المسهلة للبلغم؛ والباب الثالث في الأدوية المفردة المسهلة للصّفراء والمصفية لهَا؛ والباب الرابع في الأدوية المفردة المسهلة للسّوْداء؛ والباب الخامس في الأدوية المفردة المسهلة لأكثر من خلط واحد؛ وجعَل البابَ السَادسَ في الأدوية المفردة التي تفعل في البَدن أفعالاً كليّة دون أن يختَصّ بها عُضو؛ وجعَل الأبواب الأربعة التالية -من السابع إلى العاشر- في الأدْوية النافعة من أمْراض الأعضاء المتشابهة الأجزاء، فكان الباب السابع في الأدوية النافعة من أمراض العظام، والباب الثامن في الأدوية النافعة من أمراض العَصَب، والباب التاسعُ في أدوية أمْراض العَضل، والباب العاشر في أدوية أمْراض العروق؛ ثم جعل المؤلف نصف أبواب الكتاب -وهي العشرة الباقية- في الأدوية النافعة من أمراض الأعْضاء الآلّية وما يجاورها ويتصل بها ويقرب منها في المرتبة، فأوْرد الأدوية النافعة من أمراض الرأس وسائر أعْضائه، وأمراض القلْب وآلات التنَفّس، وأمراض الكبد، والطحال، والمعدة، والأمعاء، والكلْيَتَيْن، وأمراض المثانة والرّحم، وأمْراض السّرْم والمقعدة، ثم أمراض الأنثيّيْن والقضيب[89].

والكتاب الثاني الذي طبقت فيه هذه الطريقة هو «المغني في الأدوية المفردة» لابن البيطار. والكتاب -على غرار كتاب «الأدوية المفردة» لأبي الصلت- في عشرين باباً، لكن الذي بين أيدينا منه هو جزؤه الثاني، ذلك أن المخطوط الذي اطلعنا عليه منْه في دار الكتب الوطنية بتونس يبدأ الباب التاسع وينتهي بالباب العشرين، وينقصه إذن المقدّمة والأبواب الثمانية الأولى. وما اتبعه ابن البيطار في معجمه من ترتيب يختلف عن ترتيب أميّة ابن أبي الصَلت من وَجْهيْن: الأول هو جعل ابن البيطار أبواب الكتاب الأربعة عشر الأولى في الأدوية النافعة من أمراض الأعضاء الآليَّة، فنحن نعلم أن الباب

(89) ينظر تفصيل هذه الأبواب في كتابنا بحوث، ص ص 377-378، وقد حققنا فيه الأبواب الثلاثة الأولى من الكتاب، ص ص 378-397.

الأول من الكتاب في الأدوية المفردة النافعة من أمراض الرأس، والباب الثاني في الأدوية النافعة من أمراض الأذنيْن، والباب الثالث في أدْوية أمراض العيْنيْن[90]، ثم إنّ الباب التاسع الذي يبتدىء به مخطوط دار الكتب الوطنية في الأدوية النافعة من أمْراض المقعدة وأوْرَامها وأوْجاعها؛ والباب العاشرُ في أدوية أمراض الكلى؛ والباب الحادي عشر في أدْوية أمراض المثانة؛ والباب الثاني عشر في الأدوية المخصُوصة بأعضاء التناسل؛ والباب الثالث عشر في أدوية أمْراض الرّحم؛ والباب الرابع عشر في أدوية أوْجاع المفاصل. وتتلو هذه الأبواب أبوابٌ ستّة - هي بقية الكتاب - في الأدوية النافعة من أدواءٍ وأمْراضٍ عَامّة. فالباب الخامس عشر في أدْوية الخُراج والقروح؛ والباب السادس عشر في أدوية الأوْرام والبثُور؛ والباب السابع عشر في الأدوية المخصوصة بالزينة، مثل المنبتة للشّعْر والمقوّية له والمانعة من سقوطه، والنافعة من الكَلَف والنّمش، وتشقيق الأظافر وتقشرها . . . إلخ. والباب الثامن عشر في الأدوية النافعة من الحمّيَات وفساد الهواء؛ والباب التاسع عشر في الأدوية المخلّصة من السّموم؛ ثم الباب العشرون في ذكر ما يعمّ مَنفَعَتُه البدن، وفي خواصّ الأشياء التي يفعل بعضها في بعضٍ أفعالاً خاصيّة بديعة خلواً من العلاج.

ووجْه الاختلاف الثاني بين أميّة وابن البيطار هو ميْل ابن البيطار إلى تجزئة الباب الواحد تجزئة داخلية بحسب الأمراض التي تصيب العُضو المخصُوص بالحديث. فالباب التاسع مثلاً - وهو في الأدوية المفردة النافعة من أمْراض المقعدة وأوْرامها

---

(90) ينظر: Leclerc (Lucien): Histoire de la Médicine Arabe, Paris, 1876 (2 vol.), 2/235 - وأمّا المخطوطة التونسيّة من الكتاب ففيها اثنا عشر باباً، من الباب التاسع إلى الباب العشرين: الباب التاسع (1 ظ - 11 ظ)، والباب العاشر (12 و - 25 و)، والباب الحادي عشر (25 و - 39 و)، والباب الثاني عشر (39 و - 54 ظ)، والباب الثالث عشر (54 ظ - 78 و)، والباب الرابع عشر (78 و - 108 ظ)، والباب الخامس عشر (108 ظ - 139 و)، والباب السادس عشر (139 و - 168 ظ)، والباب السابع عشر (168 ظ - 220 و)، والباب الثامن عشر (220 و - 233 و)، والباب التاسع عشر (233 و - 278 ظ)، والباب العشرون (278 ظ - 301 ظ).

وأوْجاعها ـ قد صُنِّفت فيه الأدوية بحسب منافعها لقروح المقعدة ونواصيرها وشقاقها واسترخائها وخروجها وبواسيرها وسيلان الدم منها وتوَرّمها؛ أمّا الأدوية نفسُها داخل الباب الواحد في كتاب الأدوية المفردة لأمية والأقسام الصغرى التفصيلية ضمن أبواب كتاب المغني فإنها لم تخضع لترتيب مُعيَّن، فسيقت متتالية دون تقيّد في ذكرها بطريقة ظاهرة.

ج ـ الترتيب بحسب المداخِل الأعجمية:

وهذا صنف من الترتيب نادر في المعاجم العربيَّة القديمة، نكادُ لا نجده في غير مَصَادرنا التي سنتحدث عنها. فقد طبّق في ثلاثة من معاجمنا هي المعاجم التي وضعت شروحاً أو تفاسير لكتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس»، والمعاجم الثلاثة هي «تفسير أسْماء الأدوية المفردة من كتاب ديسقوريدوس» لابن جلجل، و «شرح لكتاب دياسقوريدوس في هَيُولى الطبّ» لمجْهول، يرجّح أنّه أبو العباس النباتي ابن الرومية، و «تفسير كتاب دياسقوريدوس» لابن البيطار. وقد سلك مؤلفو هذه المعاجم الثلاثة مسلكاً واحداً هو اتّباعهم ديوسقريديس في ترتيب مَداخل كتابه، فقد حافظوا على الطريقة التي اتبعها ديوسقريديس ولم يضيفوا إليها شيئاً، واكتفوا بإيراد المصطلحات اليونانية المداخل في «المقالات» مداخل في معاجمهم، وتفسيرها بالعربية تفسيراً هو في الحقيقة ترجمة عربيّة لمصطلحات يُونانية. وهذا المظهر يعطي هذه المعاجم صفتيْن:

أولاهما هي أنها معاجم ثنائية اللغة، فهي معاجم يونانية عربية، والفرق بينها وبين المعاجم الثنائية اللغة الحديثة هو أن هذه تكتب فيها الألفاظ المداخل الأعجمية بحروفها الأعجمية الأصلية، أمّا معاجمنا القديمة فقد رُسمَت فيها المصطلحات اليونانية المداخل بحروف عَربيّة، ثم إن المعاجم الحديثة يُقْتَصَرُ فيها في الغالب على تعريف اللفظ المدخل بمقابلِهِ أو بمقابلاته إنْ وُجدت. فإذا كان المعجم فرنسياً عربياً مثلاً اكتفى المؤلف فيه بوضع مقابل واحدٍ أوْ أكثر بالعربية للفظ الفرنسيّ المدخل، وإذا كان المعْجم عربيّاً فرنسياً فعَلَ الشيء نفسه مكتفياً بإيراد المقابل الفرنسيّ ـ أو المقابلات ـ

للفظ العربي المدخل. أما مؤلفو معاجمنا القديمة فقد توسَّعُوا في التعريف توسّعاً جعل معاجِمَهم في بعْض الأحيان تتجاوز صفة المعاجم الثنائية الصرْف كما عرفَت في العصر الحديث.

وثانية الصفتيْن هي أن معاجمنا الثلاثة معاجم مصنّفة بحسب المواضيع. ذلك أن مؤلفيها قد اقتفوا آثار ديوسقريديس في ترتيب مداخل كتابه وتصنيف مادّته بحسب أجناس الأدوية وقواها. فإنَّ ديوسقريديس لم يشأ أن يتّبع الترتيب الهجائي في وضع مداخل «المقالات» بل فضَّل الترتيب بحسب أجناس الأدوية وقواها، وقد نبّه إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله: «وأنا ملتمس أن أستعمل الترتيب على قدْر اتفاق الأجناس والقوى وأن أختلف في ترتيب حروف المعجم»[91]، وقد انتقد قبل ذلك في المقدمة نفسها المؤلفين الذين اتبعوا حروف المعجم في الترتيب فقال: «وأخطأوا أيْضاً في الترتيب. فإن بعضهم لم يجعل تأليفها فيما وضع من القوْل فيها على اتفاقها في الجنس، بل فرّق بيْن [المختلفة] أجْناسها. وبعضهم رتّبها على ترتيب حروف المعجم وفرق بيْن المتفقة في الأجناس والأفعال»[92]. والكتاب ـ كما يدلّ عليْه عنوانه «المقالات الخمس» ـ في خمس مقالات: الأولى في الأفاوية والأدهان والطيب والصّموغ والثمار والشجر الكبار؛ والثانية في الحيوان والحبوب والبقول والأدوية الحِرِّيفة من النبات؛ والثالثة في أصُول النبات وأصْناف العُشْب والعصَارات والبزور؛ والرابعة في الحشائش والأصول النباتية البسيطة؛ والمقالة الخامسة في أصْناف الشراب والأدوية المعدنية[93]. لكن اقتفاء مؤلفي معاجمنا الثلاثة ديوسقريديس في ترتيب مادّة كتابه العلمية وفي تصنيف مقالاته قد جعل نِسْبَة معاجمهم ـ في نصوصها العربية ـ إلى المعاجم المصنّفة بحسب المواضيع نسْبة غير صادقة كل الصّدْق، فهي إذن معاجم ثنائية اللغة، يونانية

---

(91) ديوسقريديس: المقالات الخمس، ص 9.

(92) نفسه، ص 8.

(93) تنظر مقدّمات المقالات في المرجع نفسه، ص 127، و 237، و 309، و 373.

عربيّة، مرتّبة بحسب المداخل الأعجمية، قبْل أن تكون شيئاً آخر. وهذا الصنف نادر في العربية قديماً، غير معْروف.

2 ـ التّعريف:

التعريف هو الركن الأساسي في كل معجم، سَواء كان عاماً أو مُختصّاً، وبدونه لا يكون المعجم في نظرنا مُعْجماً بالمعْنى التّام. وقد غلبَ ـ منذ القديم ـ تقسيم التعريف إلى صنفين متمايزيْن: أوّلهما هو «التعريف اللفظي»، وهو يستعمل في تعريف الألفاظ العامة في اللغة أو تعريف المفاهيم بألفاظ لغوية عامة؛ وثانيهما هو «التعريف المنطقي»، وهو يتّخَذ لتعريف الأشياء. وقد أعاد المعْجميون المحدثون النظر في هذيْن الصنْفين واستبْدلوهما بصنفين آخرين هما «التعريف اللغـوي» ـ وهـو أعمّ من اللفظيّ ـ «والتعريف الموْسُوعي». وخاصيّة الأول ـ اللغوي ـ اقتصارُه على تبيان خصُوصية اللفظ اللغوي وعلاماته المميّزة والمتميزة. وخاصيّة الثاني ـ الموْسوعيّ ـ إخبارُه عن خصائص الشيء المعرّف من نواحٍ عدة: كالجنْس أو النّوع، والشكل، والأبْعاد والحَجْم والمِقدار، والوظيفة، والزمن أو الموضع اللذين يُوجد فيهما... إلخ. وهذا الصنف هو الألْصَق بالمعاجم العلميّة المختصّة. على أنّ معاجمنا ـ وقد كتبت في عصور مختلفة وسلك فيها مؤلفوهَا مناهج في التأليف والتّصنيف متنوّعة ـ تقدم لنا أكثر من صنفيْن من التعريف، وأهم الأصناف وأظهرها فيها ستّة:

الأول هو التّعْريف المنْطقي أو الموسُوعيّ، ويمكن تسميته «التعريف المعقد» لاشتماله على عدة أرْكان. وهو مما اختصّت به معاجم الأدوية المفردة. وهو ليْس من ابتكار المؤلفين العرب في الأدوية المفردة بل هم متبعون فيه ديوسقريديس الذي اعتمده في «المقالات الخمس» واقتفى أثره فيه جالينوس من بعْده. وأهم أركان هذا التعريف عند ديوسقريديس ثلاثة كنا قد ذكرناها من قبْل ومثلنا لها[94]، وهي التعريف اللغوي

(94) ينظر الحديث عن «مقالات» ديوسقريديس في آخر الفصل الأول من هذا البحث، وكذلك كتابنا دراسات، ص ص 230-231.

الموجز بالدواء، ثم الوصْف العلْمي الدقيق لبنية الدواء وخاصة إذا كان نباتياً، ثم الحديث الموسَّع عن خصائص الدواء ومنافعه العلاجية. على أن المؤلفين العربَ قد طوَّروا هذه الطريقة وأضافوا إليها أركاناً جديدة حتى بلغت جملة الأركان اثنـيْ عشر ركناً اعتبـرت «قوانين» قَـارّة. وقد أجمـل ذكرهـا الشيـخ داوُد بن عمـر الأنـطاكي (ت. 1008 هـ/1599 م) في مقدمة «تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب» بقوله: «اعلم أن كُلّ واحدٍ من هذه المفردات يفتقر إلى قوانين عشرة: الأول ذكر أسْمائه بالألسن المختلفة ليَعمّ نفعه؛ الثاني ذكر ماهيته من لونٍ ورائحة وَطعْم وتلزّج وخشونة وملاسـة وطول وقصر؛ الثالث ذكر جيده وَرديئه ليُؤْخَذَ أوْ يُجْتَنَب؛ الرابع ذكر درجته في الكيفيات الأربع للحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسـة ليُتبيّن الدخول به في التراكيب؛ الخامس ذكر منافعه في سائر أعْضاء البدَن؛ السّادس كيفيَّة التصرف به مُفرداً أوْ مع غيْره، مَغسولاً أوْ لا، مَسْحوقاً أوْ لا، إلى غير ذلك؛ السّابع ذكر مضارّه؛ الثامن ذكر ما يصلحُه؛ التاسع ذكر المقدار المأخوذ منه مفرداً أو مركّباً، مطبُوخاً أو منشفاً بجرمه أو عُصارته، أوْراقاً أو أصولاً، إلى غير ذلك من أجزاء النباتات (. . .)؛ العَاشر ذكر مَا يقوم مَقامَهُ إذا فُقِدَ (. . .). وزَاد بعْضهم أمْريْن آخَرَيْن: الأول الزمان الذي يقطع فيه الدواء ويدّخر، كأخذ الطيون حادي عشر تشرين الأول (. . .)، فإنه لا يفسد حينئذٍ؛ والثاني من أين يجلب الدواء، ككون السقمونيا من جبال أنْطاكية، ويترتب على ذلك فوائدُ مُهمّة في العِلاج»[95].

والأركان الإثنا عشر المذكُورة منقسمة بطبيعتها إلى صنفيْن: الأوّل مُتَّصل بالدواء المفْرد باعتباره مصطلحاً، والثاني متصل به باعتباره دواءً. ولا يمثل الصنف الأول من القوانين التي ذكرها الشيخ داود الأنطاكي إلا الأول والثاني. والعشرة الباقية تمثل الصنْف الثاني. وفي الصنف الأول عنده نقص كبير، وجملة الأركان الممثلة له ـ في الغالب ـ تبْلغ الخمْسَة، أوّلها نسْبة المصطلح اللغوية وخاصة إذا كان أعْجمياً، فتعيّن

(95) الشيخ داود بن عمر الأنطاكي: تذكره أولي الألباب، 18/1.

لغّته الأصليَّة، وقد يذكر معناه اللغوي الأصليّ؛ وثانيها ضبط رَسْمه ضبطاً دقيقاً حتى تسهل قراءته ويمنع عنه التصحيف والتحريف؛ وثالثها تعريفه اللغوي تعريفاً ترادفيّاً بذكر مقابله العربي ـ إذا كان أعجمياً ـ وقد يكون عامّياً أو مولداً أوْ عربيّاً قديماً؛ ورابعها تعريفه العلميّ بتحديد ماهيّته وذكر خصائصه العلميّة، وخاصّة ما يتميز به الشيء المَوْصُوف عن غيره؛ وخامسُها ذكر موضع ظهوره، كذكر موضع إنباته إذا كان نباتاً وموضع وجوده إذا كان مَعْدناً.

على أن الأركان المذكورة ـ بصنفيْها ـ لا تردُ دائماً مجتمعة مع كلّ مدخل معجمي، بل إنها قلّما تجتمع كلها، ثم إن المؤلف الواحد قد لا يتبع في ذكرها ترتيباً موَحَّداً يحافظ عليْه في كلّ مداخل الكتاب. وهي ـ عامّة ـ تقلّ وتكثر وتقصر وتطول بحسب نزعة المؤلف إلى الاستيعاب ورغبته في استيفاء القوْل في الدّواء المفرد المتحدَّث عنه. وليست تلك النزعة وهذه الرغبة بحاصلتين دائماً. بل إننا قد نجد من المؤلفين من يعمد إلى حذف الصنف الأول من الأركان ـ وهي اللغوية والعلميّة ـ والاكتفاء بذكر خصائص الدواء العلاجية، وهذا ظاهر ملاحظ في كتاب الأدوية المفردة لأبي الصلت أميّة ابن عبد العزيز. وأَوْلَعُ مؤلفينا بالاستيعاب واستيفاء القول هو ابن البيطار، وخاصة في كتاب الجامع، وقد نبَّه إلى نزعته تلك في مقدّمة الكتاب فقال: «الغرض الأول بهذا الكتاب استيعاب القوْل في الأدوية المفردة والأغذية المستعملة على الدوام والاستمرار»[96]. وقد نتج عن نزعته الاستيعابية طُول مفرط أحياناً في ذكر الصنف الثاني من أركان التعريف، وهي الخاصَّة بذكر الخصائص العلاجيَّة. وأما الصنف الأول من الأركان فيكاد يوجَدُ في جُلِّ مداخل الكتاب. ومن أهمّ أمثلته قوْل ابن البيطار في تعريف مصطلح «آاكثار»: «اسم بربريّ. الكاف فيه مضمومة بعدها تاء منقوطة بثلاث نقط من فوقها وهي مفتوحة. ثم ألف وراء مُهْملة. (أبو العباس

(96) ابن البيطار: الجامع، 2/1.

النباتي)[97]: هذا الدواء معروف بشرق بلاد العُدْوَة، وهو المسمى بالتلغوظة[98] عند عرب برقة وببلاد القيروان أيْضاً معروف به عند الجميع، يأكلون أصْله بالبوادي مطبُوخاً. وهو نبات جزَريّ الشكل في رقّة، وهو دقيق له سَاق مستديرة مُعَرَّقَة[99] طولها ذراع وأكثر وأقل، في أعلاها إكليل مستدير يشبه إكليل الشبث إلا أن زهرَهُ أبيض، يخلفه بزر دقيق يشبه الصغير من بزر النبات المعروف بالأندلس بالبستناج وهي الأخلّة بالديار المصرية، وطعمه إلى الحرافة ما هو، وله تحت الأرض أصْل مستدير على قدر جوزة وأكبر قليلاً وأصغر، لونه أبيض، وهومصمّت إلاّأنه هَشّ إذا جَفّ، عليْه قشر أسود، وطعمه حُلو فيه بعْض مُشابهة من طعم الشاهبلوط، فيه حرافة يسيرة، وينبت كثيراً في المزارع وفي الجبال»[100].

والصّنف الثاني من التعريف في معاجمنا هو **التعريف اللغوي**، ومنْه في معاجمنا أربعة أنواع:

الأول هو **التعريف اللغويّ العامّ**، وهو تعريف يُعْتَنَى فيه بالمصطلح من حيث هو لفظ ذو دلالة لغوية عَامّة أو ذو مَفهُوم عامّ يمكن أن يكون مشتركاً بيْن دلالة اللفظ العامّ ومفهوم المصطلح الخاصّ. وهذا النّوع هو الأحقّ بتسمية التعريف اللفْظي، وهو يكثر في مصادِرنا ذات النزعة إلى التعميم، وخاصة كتاب التنوير للقمري، ومفيد العلوم لابن الحشّاء، وحقائق أسرار الطبّ للسجّزي، وقاموس الأطباء للقوصوني. ويمكن تقسيم

(97) هو أستاذ ابن البيطار، من كتابه «الرحلة المشرقيّة».

(98) في الأصل «البلغوطة»، وهو تحريف، ولا يزال هذا المصطلح مستعملاً حتى اليوم في البلاد التونسيّة، وينطق فيها «تلغودة».

(99) في الأصل «معروفة» بالفاء، وهو تحريف، والمعرّقة ـ بالقاف ـ من التعريق، وهو لفظ مُوَلّد يسْتعمل في صفة بعْض حروف الهجاء (مثل س، ش، ص، ض، ل، ن) التي تكتب مفرَدة أو في آخر الكلمة بنهايات مطوّلة ممدودة تحت مستوى السطر، والمقصود في النص من «تعريق» السّاق إذن هو الامتداد والتشعّب.

(100) ابن البيطار: الجامع، 5/1؛ وينظر أيضاً: ابن مراد: المصطلح الأعجميّ، 13/2 و 2/28-29.

هذا النوع بدوره إلى ضرْبين: أوّلهما يُكتفى فيه بالشرح اللغوي الذي قد يطول وقد يقصُر، وتحدّد فيه دلالة المصطلح باعتباره لفظاً من ألفاظ اللغة. ونذكر من هذا الضرب قوْل القمري عن «الطرش» إنَّه «بطلان حاسّة السّمع»[101]، وعن «الخَشَم» إنه «بطلان حاسَّة الشمّ»[102]، وعن «العُطَاش» إنه «عطش مفرط لا يرْوَى صاحبُه»[103]، وعن «الكَيْلُوس» إنه «الغذاء الذي انهضم في المَعِدة قبْل أن ينْتَقِلَ إلى الكبد»[104]، وعن «الكَيْمُوس» إنه «الفضل الذي قد غلظ وعجزت الطبيعة عن تلطيفه»[105]؛ ونذكر أيضاً قوْل ابن الحشاء عن «إزماع» إنه «إمْضاء العَزْم»[106]، وعن «اضطجاع»: «هو وضْعُ الجنب على الأرْض»[107]، وعن «تطويس»: «هو تلوين بسوادٍ يضرب إلى حمرة وزرقة»[108]، وعن «حَلْق»: «هو مجتمع المجرَيَيْن، مجْرى الشراب ومجْرى النَّفَس، وهو أقصى الفم من وراء اللهاة»[109]، وعن «نَزْف»: «نُزفَ دَم الإنسانِ ونُزِفَ الإنسان كلاهما على مَا لم يُسَمَّ فاعله، إذا سالَ دمُهُ حتّى تضْعُف قُوّتُه فهو منْزُوفٌ ونَزيف. ونَزَفَ دمُه على البناء للفاعل: وأصْله من نَزَف البئرُ، يُقالُ نُزِفَت البئرُ ونَزَفَها صاحبُها إذا أخْرجَ مَاءَها كُلَّهُ»[110].

والضرب الثاني من التعريف اللغويّ العامّ تعْريف يشتمل على جُزْءٍ لُغويّ وجُزْءٍ اصْطلاحي، أي أن المصطلح يعالج فيه على أنه لفظ لغوي عامّ ثم على أنه مصطلح له

---

(101) القمري: التنوير، 710/1 (ف 47).
(102) نفسه، 710/1 (ف 48).
(103) نفسه، 712/1 (ف 65).
(104) نفسه، 45/2 (ف 205).
(105) نفسه، 45/2 (ف 206).
(106) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 4 (ف 20).
(107) نفسه، ص 13 (ف 108).
(108) نفسه، ص 25 (ف 221).
(109) نفسه، ص 34 (ف 314).
(110) نفسه، ص 89 (ف 833).

خُصُوصية. ومن أمثلة هذا الضرب من التَّعْريف قوْل ابن الحشاء في تعريف «دُبَيْلَة»: «الدُّبْلَة والدُّبَيْلَة داءٌ يجتمع في الجوْف، هذا من اللّغة. وأمّا الأطباءُ فيخُصّون بالدُّبَيْلَة الخُراج الباردَ المادّة حيْثُ كان من البَدَن»[111]؛ وقوله في تعريف «زنْد»: «الزندان في استعمال الأطباء هما العظمان اللذان منهما يلتئم السّاعد، والأعلى منهما هو الذي يلي طرفهُ الإبْهام وهو الأصْغرُ، والأسفلُ هو الذي يلي طرفهُ الخنصر وهو الأعظم، وكذلك هما من السَّاق؛ وأما من اللغة فهما الطرفان من السَّاعد اللذن يليان الكَفّ أحَدهما من جهة الإبْهام ويُسمَّى الكُوعَ والآخر من جهة الخنْصر ويسمّى الكُرْسوع»[112]؛ وقوله في تعريف «نُقَر»: «جمع نُقْرة وهي حُفرة صغيرة في الأرض، نُقِلَ للحُفَر التي تكون في أطْراف العِظام تدْخل فيها زوائد من العظام المجاورة لها يلتئمُ من التقائها المفصل، وكذلك استعير لنقْرة الحلق ونُقْرة القفا»[113]؛ ومن هذا الضرب أيضاً قوْل القوْصُوني في تعريف «الحلقوم»: «بالضَّمِّ، مَجْرى النَّفَس والرّيح والصَّوت والسّعال، وطرفُه الأعلى في أصْل عَكَدَة اللسان وطرفهُ الأسْفل متَّصل بالرئة وهو فوق المريء، وليْس دونَهُ من ظاهر باطن العُنُق إلا الجلْد، وهو المسمى في كتب التشريح بقصبة الرئة، وهي مؤلفة من غضاريف كثيرة كأنصاف الدَّوائر لها متممات من أغشية رباطيّة ويُجلّلها[114] غشاء ويَسْتَبْطِنُهَا[115] غشاء آخر مستَقيم اللّيف وإذا جاوزت الترقوتيْن انقسَمَتْ إلى قسميْن ينْقسِم كلّ واحد منهما إلى أقسام صغَارٍ تجري في الرئة، والجمع حَلاقم[116]»[117]، وقوله في تعريف «الوَحَم»: «محرّكة، شدَّة شهوة الحبْلى لشيء تأكلهُ والاسم الوِحام

---

(111) نفسه، ص 46 (ف 430).

(112) نفسه، ص 55 (ف 522).

(113) نفسه، ص 85 (ف 798).

(114) في الأصل «ويحللها» ـ بالحاء المهملة ـ وهو تحريف. وينظر ابن سينا: القانون، 208/2 (في تشريح الحنجرة والقصبة والرئة).

(115) في الأصل «ويستنبطها» بنون وباء وطاء، والإصلاح من ابن سينا.

(116) في لسان العرب (702/1، حلقم): «وجمعه حلاقم وحلاقيم».

(117) القوصوني: قاموس الأطبّاء، 76/2.

بالفتح والكَسْر. وقال الأطباء: الوحَم عبارةٌ عن شهْوة الأطعمة الرديَّة الكيفية وسببه خلط رديء يكون بالمعدة وعلاجُهُ تنقية المعدة بالقيءِ واستعمال الجوارشات المُقوية لها»[118].

والنوع الثاني من التعريف اللغوي في معاجمنا هو التعريف اللغوي المحْض. وهو تعريف تفسيريّ يُكْتَفَى فيه بتفسير دلالة المصطلح الحرفيَّة، وهو يكثر في تفسير المصطلحات الأعجمية. فإن العالم ـ رغبة منه في تقريب مفهوم المصطلح الأعجمي من الذهن وزيادة معناه جلاءً ووضوحاً ـ يلْجأ إلى رفْع قناع العُجْمة عنْهُ بترجمة معناه ترجمةً حرفية. على أن هذا التعريف قد يرد جزْءاً من تعريف مَوْسُوعي مَنْطقيّ أو من تعريف لغويّ ـ عامّ أو ترادفيّ ـ ولا يكون مستقلاً بذاته. وهو في مثل الحالتين المذكورتين لا يعْنينا هنا، بل يَعْنينا منه ورودُه مفرداً غيْر مُتَّصِل بغيْره.

ومن أمثلة هذا النوع قوْل ابن جلجل في تعريف مصطلح «شصامويذاس» « σησαμοειδὲς » (Sêsamoeidès) اليُوناني: «تأويله الشبيه بالسّمسم»[119]، وقوْله في تعريف «انبالس أغريا» « ἄμπελος ἀγρία » (Ampelos agria): «تأويله الكرْمَة البرّيّة»[120]، وقوْله في تعريف «دروبطارس» « δρυοπτερίς » (Druopteris): « تأويله سرخس البلّوط »[121]؛ وقول ابن البيطار في تعريف «أورَاسالينون» « ὀρεοσέλινον » (Oreosélinon): «تأويله كرفس الجبَل، لأن «أورا» باليونانية جبَل، و«سالينون» كرَفْس»[122]، وقوْله في تعريف «أونُومَالي» « οἰνόμελι » (Oinoméli): « معناه شراب وعَسَلٌ، لأن

---

(118) نفسه، 2/130-131.

(119) ابن جلجل: تفسير أسْماء الأدوية المفردة، ص 9 أ (4-138).

(120) نفسه، ص 10 أ (4-168).

(121) نفسه، ص 10 أ (4-174).

(122) ابن البيطار: الجامع، 1/68.

«أونو» باليونانية شراب، و«مالي» عسل»[123]؛ وقوله في تعريف «بطراساليون» « πετροσέλινον » (Petrosélinon) : «ومعْناهُ الكرفْس الصخريّ، لأن «بطرا» باليونانية صخر، و «سالينون» كرفس»[124].

والنوع الثالث من التعريف اللّغوي هو التّعريف التّرادفيّ[125]، وهو تعريف بسيط يُكْتَفَى فيه بتعريف المصطلح المدْخَل بمصطلح واحد يُرادفه، أو أكثر، وهو معتمد في جلّ مصادرنا، وخاصة في المعاجم ذات النزعة إلى التعميم، وأمّا في معاجم الأدوية المفردة فإنّه ذو كثرة ظاهرة في الأقسام التفسيرية من كتاب الأدوية المفردة لأبي جعفر أحمد الغافقي وفي شرح أسْماء العقار لابن ميْمون القرطبي. ومن أمثلة هذا النوْع عند القمري قوْله عن «التّفسرة» إنه «البَوْل»[126]، وعن «البراز» إنه «الحدَث»[127]، وعن «الباذق»: «هو الخمر»[128]؛ ومن أمثلته عند الغافقي قوْله عن «أبّ»: «هو المرْعى»[129]، وعن «أباء»: «هو القصب»[130]، وعن «إنفحة»: «هو الْيَنَق»[131]؛ ومن أمثلته عنْدَ ابن ميْمُون قوْلهُ عن «حُلْبة»: «هي الفَريقة»[132]، وعن «مها»: «هو حجر الشّمْس»[133]، وعن «مشمش»: « هو التفاح الإرمنيّ»[134]؛ ومن أمثلته عند ابن الحشاء

---

(123) نفسه، 68/1.

(124) نفسه، 102/1.

(125) قد توسّعنا في مفهوم التّرادف ودلالته في معاجم الأدوية المفردة في كتابنا المصطلح الأعجمي، 13/2-14.

(126) القمري: التنوير، 37/2 (ف 147).

(127) نفسه، 37/2 (ف 148).

(128) نفسه، 57/2 (ف 266).

(129) الغافقي: الأدوية المفردة، ص 102 (وينظر كتابنا بحوث، ص 427).

(130) نفسه، ص 102 (وينظر كتابنا بحوث، ص 427).

(131) نفسه، ص 108 (وينظر كتابنا بحوث، ص 442).

(132) ابن ميمون: الشرح، ص 19 (ف 153).

(133) نفسه، ص 25 (ف 224).

(134) نفسه، ص 26 (ف 233).

قوْلهُ في تعريف «بقلة حَمْقَاء»: «هي الرّجْلَة»[135]، وفي تعريف «تقطيب»: «هو العُبُوس»[136]، وفي تعريف «توَزّع»: «هو التّقسّم»[137]؛ ومن أمثلته عند القوصوني تعريفهُ «العَسْقَل» بقوله: «كجَعْفَر، الكمأة»[138]، وتعريفه «المِقْوَل» بقوْله: «كمِنْبَر، اللسان»[139]، وتعريفه «الكَفَل» بقوله: «محرّكة، العَجُزُ، والجمع أكفال»[140].

والنوْع الرابع من التعريف اللّغوي هو التعريف التقابُلي، والتقابليُّ هنا نسبَة إلى «التقابل» (Equivalence) في نقل المصطلح من لغة إلى أخرى. فالتعريف بالتقابل إذن هو تعريف بسيط يكتفى فيه بنقل مصطلح من لغة مَصْدَر بمصطلح مقابل له في المفهوم في لغة مَوْرد. فهو إذن من خصائص التعريف في المعْجم الثنائي اللغة أو المتعدِّد اللغات. ولذلك فإن هذا النوع من التعريف هو المعتمد في معاجمنا اليونانية العربية، أي في «تفاسير» كتاب ديوسقريديس الثلاثة: «تفسير» ابن جلجل، و «الشرح» المرجّح أنه لأبي العباس النباتي، و «تفسير» ابن البيطار. على أن هذا لا يعني أن هذا النوْع غير موجود في بقية المصادر. فإن فيها هي أيضاً مصطلحات أعجمية مداخل[141] معرّفة بمصطلحات عربية - أو أعجمية أخرى - تقابلها. لكن ذلك التقابل غيْرُ مقْصُود لأنّ المصطلحات الأعجمية المعرّفة نفسَها لم تعامل معاملة المصطلحات الأعجميّة الصرْف التي تنقل من لغة مَصْدَرٍ إلى لغة مَوْرِد بل عُومِلت معامَلة المصطلحات المعرّبة أو الدخيلة التي تمّ انتماؤها إلى الحقل المفهوميّ الذي أدْمِجَتْ فيه وعُرّفت ضِمْنَهُ. ولذلك فإن التقابُل بيْن مصطلح أعجميّ ومصطلح عربيّ في مثل هذه الحالات يصبح ترادُفاً، وتصير المقابلة بيْن مصطلحيْن أعْجمي وعربي لذلك مُرَادَفَةً. وليْس الأمرُ كذلك في

(135) ابن الحشاء: مفيد العلوم، ص 15 (ف 131).

(136) نفسه، ص 25 (ف 220).

(137) نفسه، ص 26 (ف 241).

(138) القوصوني: قاموس الأطبّاء، 9/2.

(139) نفسه، 29/2.

(140) نفسه، 32/2.

(141) يراجع حديثنا عن المستويات اللغويّة في الفصل الثالث من هذا البحث.

المعَاجم الثنائيَّة اللغة أو المتعددة اللغات. فإنّ المقابلة في التعريف في هذه المعاجم تكون مقْصُودة لأنّ المصطلحات المداخل أعْجمية بحقّ ما دامت مُنْتَمِيَةً في المعْجَم إلى لغة قائمة بذاتها هي اللغة المنقول منها أي اللغَةُ المصْدَرُ، مُقَابِلَة للغة التي يؤخذ منها التعريف وهي اللغة المنقول إليْها أي اللغَةُ الموْرِدُ.

وهذا النوْع من التعريف هو المعتمد كما ذكرْنا في الكتب المؤلّفة في «تفسير» كتاب ديوسقريديس «المقالات الخمس». وهذه المعاجم هي في الحقيقة معاجم يونانيّة عربيّة. وقد لاحظْنا تفرّع التعريف التقابلي فيها إلى ضربيْن: أوّلهما هو التعريف بمقابل عربيّ أو أكثر. ومن أمثلة التعريف بمقابل عربي نذكر تعريف ابن جلجل «كسيفيون» « ξιφίον » (Xiphion) بـ «سيْف الغـراب»[142]، «ميـغن» « μήκων » (Mêkôn) بـ «الخشخاش»[143]، وتعريف ابن البيْطار « شمُرْنا » « σμύρνα » (Smurna) بـ «المـرّ»[144]، و «قالامُن» « καλάμων » (Kalámôn) بـ «القصب الفارسيّ»[145]. ومن أمثلة التعريف بأكثر من مقابل عربيّ واحدٍ نذكر تعريف ابن جلجل مصطلح «أقاليفي»[146] « ἀκαλήφη » (Akalêphê) بأنّه «القريْص والأنجرة والحريْق»[147]، وتعريف ابن البيْطار «قيفروس» « κύπρος » (Kupros) بقوله: «هي شجرة الحنّاء، وهي اليَرَنّاء بلغة أهل الشام، وهي الرقان والرّقون بالعربيّة»[148]. والضرْب الثاني هو تعريف المصطلح اليونانيّ بمقابل أعْجمي أوْ أكثر من إحْدَى اللغات التي سميناها من قبْل إسلاميّة، وهي الفارسيّة والبربريّة واللاتينيّة، فإن مصطلحات هذه

(142) ابن جلجل: تفسير أسماء الأدوية المفردة، ص 5 ب (4-20).

(143) نفسه، ص 6 ب (4-56).

(144) ابن البيطار: التفسير، 1-55 (ص 125).

(145) نفسه، 1-87 (ص 134).

(146) في الأصل «ارناليقي».

(147) ابن جلجل: تفسير أسماء الأدوية المفردة، ص 7 ب (4-81).

(148) ابن البيطار: التفسير، 1-97 (ص ص 137-138).

اللغات تعدّ أقلّ عجْمة من المصطلحات اليونانية وكانت توظّف في رفع قناع العجمة عَنْها. ومن أمثلة التعريف بمقابل أعجمي نذكر قول ابن جلجل في تعريف «أرطاماشيا» « ἀρτεμισία » (Artemisia): « هو البلنجاسف بالفارسية »[149]، وقوله في تعريف «ألُوبُن» « ἄλυπον » (Alupon): «ويسمّى باللطينيّ شلباشة»[150]، وقول ابن البيطار في تعريف «سندريطس» « σιδηρῖτις » (Sidêritis): «هذا نبات تسمية عامّة أهل الأندلس والمغرب باللسان اللطيني الغَالّـهْ قرشْتُـه»[151]، وقوله في تعريف «غاليون» « γάλιον » (Galion): «و [يسمّى] باللطينيّ لختيروَاله»[152]. ومن أمثلة التعريف بأكثر من مقابل أعجميّ قوْل ابن جلجل في تعريف «لاثوريس»[153] « λαθυρίς » (Lathuris): «وهو باللطينيّ طارنْقُه، وهو بالفارسيّة الماهُبْدِانه»[154]، وقول ابن البيطار في تعريف «غليجن» « γλήχων » (Glêkhôn): «هو فوذنج برّي، وهو المعروف عنْد عامّة الأندلُس بالبُلَايُه بتفخيم الباء، وبه يعرفه عامّة مِصْر أيْضاً »[155]، والفوذنج مُصطلح فارسيّ مشهور[156] والبُلَايُه مصطلح لاتيني إسْبَاني مْعروف[157]، على أنّ الضرْبيْن قد يجتمعان في التعريف التّقابُليّ الوَاحد، فيعرّف المصطلح اليونانيّ الواحد بمقابل عربيّ أو أكثر ومقابل أعجمي أوْ أكثر. ومن أمثلة هذا التعريف «الجامِع» قوْل ابن جلجل في

---

(149) ابن جلجل: تفسير أسماء الأدوية المفردة، ص 3 ب (3-26).
(150) نفسه، ص 10 أ (4-165).
(151) ابن البيطار: التفسير، 4-29 (ص 280).
(152) نفسه، 4-86 (ص 304).
(153) في الأصل «لارتوقون».
(154) ابن جلجل: تفسير أسْماء الأدوية المفردة، ص 9 أ (4-151).
(155) ابن البيطار: التفسير، 3-29 (ص 221).
(156) ينظر: ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 2/591-594 (ف 1429 : فوذَنج).
(157) نفسه، 2/591 (التعليق 52).

تعريف «بافثلمون»[158] « βούφθαλμον » (Bûphthalmon): «وهو عَيْن الثَّوْر وبالللطينيّ مسّنَالّه»[159]، وقوْله في تعريف «شبرطون» « σπαρτίον » (Spartion): «وهو الرتم، ويسمّى باللطينيّ يناشته»[160]؛ وقوْل ابن البيطار في تعريف «قوقاليس» « καυκαλίς » (Kaukalis): «هو نبات يسمّى بالبربريّة تامشطت وهو أمْشاط العجوز أيْضاً، ويقال له إبرة الراعي، وباللطينيّة أكجاله»[161]، وقوله في تعريف «قفلامينوس آخر» «κυκλάμινος ἑτέρα» (Kuklaminos hétéra): «هو النبات المعروف عنْد عامّة أهْل الأندلس بصريمة الجدْي وعند النباتّيين هو سلطان الجبل وباللطينيّة مَاطرشالبة ـ وتأويله أمّ الشَّعْرَاء ـ وبالبربرية أفلدان وأدرار ـ ومعناهُ سلطان الجبل ـ وباللطينيّة أيْضاً الراي منت، وتأويله سلطان الجبل أيْضاً لأن الرأي هو سلطان ومُنْت جبل»[162].

والصنف الثالث من التعريف في مصادرنا هو **التعريف المرْجعيّ**. والطريقة المتبعة فيه تكون بتفسير المصطلح المدخل بمصطلح واحدٍ مُرادِفٍ كثيراً ما يكون مصطلحاً مرجعاً أسَاسيّاً قد عُرّف في مَوْضع آخر من الكتاب سَابق أو لاحقٍ تعْريفاً موْسُوعيّاً تامّاً، وهذا الصنف كثيرٌ في معاجم الأدوية المفردة وخاصّة في كتاب «الجامع» لابن البيطار. ومن أمثلة هذا الصنف عند ابن البيطار تعريفه مصطلح «أرطاماسيا» بقوله: «هو البرنجاسَف، وسيأتي ذكْره في حرْف البَاء»[163]، وقوْله في تعريف «أزُورْد»: «هو اسْمُ الحندقوقَى عند البَرْبَر بإفريقيّة، وسيأتي ذكْرُه في حرْف الحاء»[164]، وقوله

---

(158) في الأصل «فافيلمون».

(159) ابن جلجل: تفسير أسماء الأدوية المفردة، ص 4 ب (3-51).

(160) نفسه، ص 9 أ (4-142).

(161) ابن البيطار: التفسير، 2-123 (ص 190).

(162) نفسه، 2-148 (ص ص 199-200).

(163) ابن البيطار: الجامع، 22/1.

(164) نفسه، 23/1.

عن «تبن مكّة»: «هو الإذخر، وقد ذكرْناه في حرف الألف»[165]، وقوْله عن «تفاح الأرض»: «هو البابونج، وقد تقدم ذكْرُه في حرف الباء»[166]. على أنّ ابن البيطار قد يذكر المصطلح المرْجعَ دون أنْ يحيل إلى مَوْضعه، فيختلطُ لذلك التعريف المرجعيّ بالتعريف الترادفيّ، ومن أمثلة ذلك قوْله في تعريف «جساد»: «هو الزعفران في بعْض الأقْوال»[167]، وقوله عن «دادي»: «هو الهيوفاريقون، عن حنين»[168]، وقوله عن «سنديان»: «هو شجر البلّوط عند أهل الشام بلا خِلاف»[169]، والزعْفران[170] والهيوفاريقون[171] والبلّوط[172] مدَاخل رئيسيّة في كتاب الجامِع.

والصنف الرابع من التعريف هو **التعريف الإحاليّ**، ويكون بإدماج تعريفَيْن لمصطلحيْن مختلفيْن في تعريف واحدٍ هو تعريف أحَدهما، فيعرَف أحدهما إذن مع الآخر ويكتفى في المصطلح المعرّف بالإحالة بالتنبيه إلى أنّه قد ذكر مع المصطلح الآخر. ومن أمثلة هذا الصنف قوْلُ ابن البيطار في تعريف مصطلح «ثوم كراثي»: «يذكر مع الكراث»[173]، وقوله في تعريف «جوهر»: «يذكر في حرف اللام، في رسْم اللؤلؤ»[174]، وقوْله في تعريف «حنّاء معجُون»: «مذكور في حرْف الواو في رسْم

(165) نفسه، 134/1.
(166) نفسه، 139/1.
(167) نفسه، 163/1.
(168) نفسه، 86/2.
(169) نفسه، 40/3.
(170) نفسه، 162/2.
(171) نفسه، 200/4.
(172) نفسه، 110/1.
(173) نفسه، 153/1.
(174) نفسه، 178/1.

وسْمة»[175]، وقوله في تعريف «زبرجد»: «يذكر مع الزمرّد فيما بعد»[176].

والصنف الخامس من التعريف هو **التعريف التَصْحيحي**، وهو في جوهره تعريف لغويّ لكنه منبنٍ على نقد تعريفات سابِقَةٍ يعتبرها أحَد مؤلفينا خاطئة فيسْعَى إلى تصحيحها والتنبيه إلى مواضع الخطإ فيها. وهذا الصّنف كثير عند ابن البيطار، بل إن أحد كتبه قائم على هذا الصنف من التّعريف بكامله وهو كتاب «الإبانة» الذي وضعَه في نقد «منهاج البيان» لابن جزْلة، على أنّه في كتاب «الإبانة» قد يطيل في التعريف إطالة يتجاوز بها حدود النقـد اللغويّ ليصبح التعريف تعريفاً منطقيّاً موْسُوعياً. وقد سبق لنا أن حقّقْنا من مواد كتاب «الإبانة» ثماني هي «أسْطُوخُدُوس» و«أَنْفَل» و«ثوم» و«حندقوقا» و«خامالاون» و«سنبل الطيب» و«شجرة مـريم» و«فوتنج نَهريّ»[177]؛ وأمّا كتاب الجامع فنذكر منه مِثال «أسَد الأرْض»، وقد جاءَ في تعريف هذا المدْخل: «زعم جماعة من التراجمة المفسّرين أنّه المازرْيُون، وغَلطوا في ذلك، وإنما أسَد الأرْض على الحقيقة هو الحرْباءُ، ويسمّى باليونانية خامَالاون، واسم المازريُون باليونانية خامالاا[178] فدخَل عليهم الغلط من هذا الاشتراك الواقع بينهما في صور حروف الأسمـاء ولم يُفَرّقـوا من جهلهم بين خامالاا[178] وبين خامَلاوُون. وقال بعض المتأخّرين أسَدُ الأرض هو النبات المسمّى باليونانيّة خامَالاون مالس ومعناهُ الأسْوَد، من أجل أنّه إذا نبت بأرض لم ينْبت فيها مَعهُ غيْره البتّة، وتسميه عامّة المغرب الـدّاد[179] الوحيد وهو الإشخيص بالعربيّة، وسيأتي ذكرُه فيما بعْد»[180].

---

(175) نفسه، 42/2.

(176) نفسه، 156/2.

(177) ابن مراد: بحوث، ص ص 503-542.

(178) في الأصل «خاماليون»، وهو خطأ.

(179) في الأصل «الدار» بالراء، وهو خطأ.

(180) ابن البيطار: الجامع، 34/1، وأخطاء النصّ مصلحة من الترجمة الفرنسيّة، 80/1-81، وينظر أيضاً كتابنا المصطلح الأعجميّ، 15/2-16. ويقارن هذا التعريف بما ورد في مادة «خامالاون» في الإبانة والإعلام - ينظر نصّها في كتابنا بحوث، ص ص 518-525.

والصنف السادس من التعريف هو **التعريف الوَهْميّ**، وقد سمّيناه من قبْل تعريفاً سطحياً أيْضاً[181]، وهذا الصنف يكتفى فيه بالقوْل عن النبات أو الحيوان المعرّف إنّه «معرُوف»، انطلاقاً من تصوّر وهميّ يعتبر القرّاء جميعهم ـ على اختلاف طبقاتهم وأصْنَافهم ـ يَعْرفُون «الشيء» المتحّدث عنه. على أنّ هذا التعريف لا يكون في الغالب مسْتَقِلاً بذاته، بل يكون جزءاً من التعريف المنطقيّ الموْسُوعيّ يقوم مقام صنْف الأركان اللغويّة والعِلْميّة. ومن أمثلة هذا التعريف قول ابن البيطار في تعريف «طاوس» ـ نقلاً عن الشريف الإدريسي ـ «طائر معروف» [182]، وقوله في تعريف «عَقْعَق»: «طائر معْرُوف»[183]، وقوْله في تعريف «فيل»: «هو حيوان مَعْروف»[184]؛ ومنه قول القوصوني في تعريف «الفَم»: «بتثليث الفاء، معْرُوف»[185].

وهذا الصنف من التعريف يعتبر في الحقيقة العيْب الكبير في هذِه المعاجم العلمية المختصّة، وهو قادِح ـ إلى حدّ بدون شكّ ـ في دقة مؤلّفيها العلميّة لتوهّم معرفة القارىء الضمنية لكلّ المصطلحات التي أهملوا تعْريفها. على أنهم في هذا النقص المنهجيّ يشبهُون اللغويين من المعجميّين أصحاب المعاجم اللغويّة العامّة، فإن هؤلاء يلجأون كثيراً إلى هذا الصنف من التعريف أو إلى صنف آخر شبيه به يكتفون فيه بالقول عن أحد المواليد إنّه «نَبْتٌ أو نَبات أو شجر أو عُشب أو بَقْل أو حيوان أو طائر أو ما أشبه ذلك»[186]، لكن هذا الصنف من التعريف لم تختصّ به معاجمنا العربيّة، لغويّة عامّة كانت أو علمية مختصّة، ذلك أننا نجدُهُ أيضاً في أجَلّ كتب المواليد قيمة في القديم وهو كتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس، وقد رأينا نماذج من هذا التعريف من كتاب العالم اليونانيّ في آخر الفصل الأول من هذا البحث.

(181) ابن مراد: المصطلح الأعجمي، 16/2.

(182) ابن البيطار: الجامع، 95/3.

(183) نفسه، 129/3

(184) نفسه، 173/3.

(185) القوصوني: قاموس الأطبّاء، 118/2.

(186) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة في القديم والحديث، ط 2، دمشق، 1965 (219 ص)، ص 37.

خاتمة

قد تبيَّن مما قدّمنا أنّ «المعجم العلميّ العربيّ المختصّ» جُزْءٌ من المعْجم العربيّ عامّة. فإن فيه من خصائص التأليف وقضايا المنهج مَا في المعْجم اللغوي العَامّ. وقد رأيْنا اشتراكَ الصنْفيْن من المعاجِم ـ العامّة والمختصّة ـ في مسائل الجمْع والوَضْع، وقد كانت وما زالت تُعَدُّ من خصائص المعاجم اللغويّة العامّة وحدها. بل إن البحْث في بعْض تلك المسائل قد أظهَرَ تميُّزَ المعجم المختص على المعجم العَامّ. ونخُصُّ بالذكر من تلك المسائل اثنتيْن:

أولاهما من باب الجمْع وهي مسألة المستويات اللّغوية. فإنّ مؤلّفي المعاجم اللغوية العَامّة إلى أواخر القرْن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) ـ وقد ألّف فيه أبو عبدالله محمد بن الطيّب الشرقي الصّميْلي (ت. 1170 هـ/1756 م) معجم «إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس»، والسيّد محمد مرتضى الحسيني الزّبِيدِي (ت. 1205 هـ/1790 م) مُعْجَمَ «تاج العروس من جواهر القاموس» ـ قد غلبت عليهم النزعة الانتقائية في جمْع المدوّنات التي اشتملت عليها معَاجمُهم، وأخَذُوا بمبْدإ «الصحّة» في الفَصاحة، فلمْ يقبلُوا من الألفاظ ـ في الغالب ـ إلاّ ما صَحَّت فصاحتُهُ. وصحَّة فصاحة اللفظ المفرد تعني أن يكون ممَّا تكلَّم به العَربُ الموْثُوق بفصاحتهم.

وقد وضع اللغويّون شرطيْن للتمييز بيْن الفصحاء وغير الفصحاء من العرب، والتفريق بيْن الفصيح وغير الفصيح من كلامهم. وأوّل الشرطيْن هو شرط المكان، فإن الرأي الغالب المتفق عليْه بيْن كثيرين من علماء اللغة القدامى هو أن القَبَائل التي تستحقّ أن توصَف بالفصاحة هي القبائل التي كانت في وَسَط جزيرة العرب، بَعيدةً عن

آثار العُجْمة فيها، وتلك القبائل هي التي كان اللغَويّون الأُوَّلُ ـ ما بيْن سَنَة تِسْعين للهجرة وسنة مائتيْن، خاصّة ـ يَشدّون إليْها الرحَال ويقصدونها للأخذ عنها وتدوين لغاتها[1].

وقد أضافوا إليْها القبائل الحجازيّة لأسباب هي في جوهرها أسْبابٌ دينيّة إذ عُدّت لغةُ أهل الحجاز لُغة القرآن الكريم، إضافة إلى أن الرسُول من قريش. أمّا الحضَر فقد كانوا ـ في الغالب ـ يسْتَنْكِفون من الأخذ عنهم لاعتقادهم أن ملكة الحَضَر اللغويّة قد فَسَدَت لمخالطتهم العَجَم، ثمّ إن الغالبَ على لغويّينا الأُوَّل كان الميْل إلى السَّليقة العربيَّة البدويَّة والمحافظة عليْها، وقد كان البعْض منهم ـ لذلك ـ يقيسُ فصاحة شعراء الحواضر ـ الجاهليّين منهم والإسلاميّين ـ بحسب ما يَظهَرُ في شعرهم ـ بل وفي سلوكهم أحْياناً ـ منْ قُرْب من البدْو الخُلَّص أو بُعْد عنهم، وبحسب أخْذهم بمذاهب الخُلّص من فصَحَاءِ الأعْراب في القوْل أو مخالفتهم لها.

وثاني الشرطين هو شرط الزمان. فقد حدَّد اللّغويون ـ الذين عاشوا بعْدَ القرن الرابع الهجري خاصّة ـ زمن الفصاحة كما كانوا قد حدَّدوا مَواطنَهَا. وقد سُمّيَ زمَنُ

---

(1) ذكرها أبُو نصر الفارابي (ت. 339 هـ /950 م) في كتاب الحروف (تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969، ص 147) عند حديثه عن حدوث صناعة علم اللّسان في الأمة وعن جمع الألفاظ المفردة ضمن تلك الصناعة. فقد بيَّن أن أخذ اللغة وحفظ الألفاظ ينبغي أن يكونا عمَّن خلص من تأثير اللغات الأجنبيّة فيه وخاصَّة عن أوسطهم مساكن. ثم مثل لذلك بما حدث عند العرب أثناء قيامهم بتدوين اللغة. وقد قال: «وأنت تتبيَّن ذلك متى تأمّلت أمر العرب في هذه الأشياء، فإنّ فيهم سكّان الأمْصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك [أيْ جمع اللغة] من سنة تسعين إلى سنة مائتيْن [للهجرة]. وكان الذي تولّى ذلك من بيْن أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرْض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهْل الحضَر، ثم من سكان البراري من كان في أوْسط بلادهم ومن أشدّهم توحّشاً وجفاءً وأبعدهم إذْعاناً وانقياداً، وهم قيْس وتميم وأسَد وطيء ثم هذيْل. فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب. والباقون فلمْ يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسّريانيّين وأهْل الشام وأهل مصر». وقد نقل هذا النص جلال الدين السيوطي في كتاب المزهر، 211/1 - 212، مع تزيّد وإضَافاتٍ كثيرة.

الفصاحة الذي حدَّدوه «عَصْر الاحتجاج». إلاّ أنّ هذا العصْر لا يَعْني إلاّ مَصْدَريْن من مصادر جمع اللغة الخمسة، هـما الشعر، والرّواية عن الأعراب. والشعراء المعنيّون بعَصْر الاحتجاج ليْسُوا الشعراءَ الجاهليّين ولا الشعراء المخَضْرَمين. فهؤلاء كُلّهم حُجّة يؤخذُ بأشعارهم ويُحْتَجُّ بها ما لم يظهر ما يَقْدَحُ في فصاحتهم. وإنما الذين عُنُوا بعَصر الاحتجاج هم الشعراءُ الإسلاميّون الذينَ عاشوا في عصر بني أميّة، وما انقضى في القرن الثاني الهجري مـن عصْر بني العبّاس. وأمّا الأعْراب ـ مصادر الرواية ـ فقد صُنِّفُوا صنفيْن: أوّلهما هو صنْف الأعْراب الذين كانوا في البوادي ـ وخاصّة وسط الجزيرة ـ وكان اللّغويون يَرْتَحِلون إليهم طلباً للأخذِ عنهم في مظَانِّهم، وثانيهما هو صنف الأعْراب الذين تركوا بَواديَهُم ونزلوا الحواضر في البصرة والكوفة وبغداد فاتخذوها دارَ إقامة واتصل بهم علماء اللّغة فيها وأخذُوا عنهم.

وقد جعل علماء اللغة أواخر القرْن الثاني الهجري حدّاً للفصاحة في الحَواضِر، فأقرّوا بفصاحة الطبقة الأولى من شعراء الدولة العباسيّة، وقد عاش جلّهم في أيّام بني أميّة فكانوا من معاصري الدوْلتيْن. وأمّا شعراء الطبقة الثانية مثل أبي نواس (ت. حوالي 198 هـ/813 م) وأبي العتاهية (ت. 211 هـ/ 826 م)، وشعراء الطبقة الثالثة مثل أبي تمّام (ت. 231 هـ/845 م) وديك الجن (ت. 235 هـ/849 م) فقد عُدّوا من المُحدثين المولّدين الذين لا يُوثَقُ بفصاحتهم ولا تَرْقَى أشعارهم إلى مَرْتبة أشعار المتقدّمين. وأمّا في البوادي فإن الحدّ الذي وضعهُ علماءُ اللغة للفصاحة هو أواخرُ القرْن الرابع الهجري. فقد تَواصَلَت الرّواية عن الأعراب إلى أواخر القرْن الرابع. أمّا الأعراب الذين اسْتَوْطَنُوا الحوَاضر فقد عُومِلُوا مُعَامَلة الشعراء، وإنْ كان بعْض اللّغويّين قد واصَل الأخْذَ عنهُم في القَرْن الثالث.

ويُسْتَنْتَجُ ممّا قدّمنا حوْل تحديد مَوَاطِن الفصاحة وزَمَانها أنّ اللغة العربية كما نقلتْها إلينا كتبُ اللغة القديمةُ وخاصّة معاجمها هي في مُعظمِها لغةٌ بدويّةٌ أعْرابية مُعَبِّرةٌ عن واقع ذي خصائص وسِماتٍ تختلفُ عمّا أصْبح للواقع الحضَريّ العربيّ الجـديـد ـ بدايةً من القرن الثالث خاصّة ـ من الخصائص والسّمات. وقد كان لهذا الميْل عنْد علماء

اللغة إلى البَدَويّ الأعرابي من الألفاظ أثرهُ في المستويات اللغوية في المعاجم اللغوية العامّة. فإن الغالبَ فيها من المستويات اللغوية الأربعة التي ذكرْناها في الفصل الثالث ـ وهي الفصيح والمُولّد والعاميّ والأعْجمي ـ مُسْتَويان، هما الفصيح، بأنْواعه من قديم نادرٍ ووَحْشيّ غريب وأدَبيّ مستعْمل وإسْلامي مُحْدث، والأعْجمي بنَوْعيْه، من مُعرّب ودَخيل. على أنّ الأعجميّ ضعيف المنْزِلة، يغلُبُ على مَنْهَج معالجته الاضطراب[2]. فإنّ مُعْجَميّينا كادُوا يقتَصرُون فيما دوَّنوا من ألفاظ أعجمية على الأعجميّ الأدبي الذي أصبح لا يُعْتَدّ بعُجْمَتِهِ لوُرُودهِ في نصوص فصيحة أو لأخذه عن العَرب الموْثوق بفصاحتِهِم. وأمّا المستويان البَاقيَان ـ أي المولّد والعَاميّ ـ فضعيفان في معاجمنا العَامّة ضعْفاً شديداً، والقليل النادر الذي دُوِّن منهُما كان ممّا عُرِف في عصْر الاحتجاج.

وأمّا المعاجم العلمية المخْتصّة ـ وجُلّها في الأدوية المفْردة، كما رأينا ـ فقد كانت مصادرُها الأصول مصادرَ أعجميّة، وكانت لذلك حامِلةً ـ إجمالاً ـ لثقافة مُستَحْدَثةٍ ومَعَارف مُوَلّدةٍ في المحيطِ الثّقافي والعلميّ العربيّ الإسْلاميّ، وكانت مشتملة على مدوّناتٍ مُصْطلحيّة مُعَبّرة في الغالب عن المسْتحدَث من المفاهيم العلميّة، وليْس عن ثقافة البَدْو والأعْراب ومن تَشبّه بهم من الحَضَر. وقد كان لهذا المنْزَع في المعاجم العلميّة المختصَّة أثرُهُ في تنوُّع المسْتويات اللغوية فيها. فإنَّ مستوى الفصيح الذي دُوِّنَ في عصْر الاحتجاج وغُلِّبَ على غَيْره من المستويات في المعاجم العامّة كان يَضيق على لُغة العلم المسْتحدث، فكان لا بد من الاعتماد على بقيّة المستويات اللّغوية. فكانت ـ لذلك ـ للمولّد والعَاميّ والأعجمي المقترض منزلة مُهمّة في المعاجم العلميّة. وأهميّة المنْزلة التي كانت لتلك المستويات الثلاثة في معاجمنا العلمية دالّة على أمور، أهمّها اثنان: **أوّلهما** هو خُلوصُ الفَصَاحة في المعاجم العلمية من القيُود التي حدَّها بها اللّغويّون في المكان وفي الزمان، فقد أصبحتْ غير مُقيَّدة بمصْر بعَيْنه، أوْ بعَصْر دون

---

(2) من أمثلة ضعف تلك المنزلة واضطراب المنهج في معالجة اللفظ الأعجمي في المعْجَم اللغوي العامّ ما كنّا قد بيّناه اعتماداً على لسان العرب لابن منظور ـ ينظر بحثنا: «اللفظ الأعجميّ في لسان العرب: منزلته ومنهج معالجته»، في كتابنا دراسات، ص ص 155 - 197.

آخر، وتَساوَت المستويات اللغوية إذ أصبحت قيمةَ المصطلح تُقَدَّرُ بوظيفتِهِ في الاستعمال ولَيْس بصَراحة نسَبِهِ العَربيّ، أو بِهُجْنَتِهِ، أو بعُجمته. وثاني الأمْريْن هو قُدرة العربية على التعبير عن المسْتحدث من المفاهيم، وعلى استيعاب العلم ولغته، دون أنْ تنْقصَ «لُغةُ العِلم» من «لغة الأدَب»، أو أن تحدَّ «لُغَة الأدب» من مَدّ «لغة العِلم».

وثانية المسْألتين اللَّتين تميَّز بهما المعْجم العِلْميّ المخْتصّ على المعجم العامّ، من باب الوَضع، وهي مسألة الترْتيب. فإن الغالب في المعاجم العامّة ضُروب من ترتيب المداخل المعْجمية قد اعتُمدتْ فيها الجذور اللغوية - من ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة - أصُولاً. وقد جُعلت هذه الجذور مداخلَ رُؤوساً قد رُتِّبَتْ تحتَها مداخلُ أخرى فروع هي المشتقات من الجذور، فجُمعتْ - بذلك - تحت المدخل الرأس الواحِد مجموعة من المداخل الفروع تجميعاً لا يخلو أحياناً من تعَسُّف، وخاصّة عندما تُحْشَرُ الألفاظ الأعجميّة تحت الجذور العربيّة وتُعَامَلُ في الترتيب مُعَامَلةَ العربيّ الخالص، وكأنَّها تنتمي إلى «أُسَرٍ اشتقاقيَّة» عربيّة. وأمّا الغالب في المعاجم العلميّة المختصَّة فترتيبُ المداخل غَيْر مُعرّاةٍ من زوَائدِها، دون مراعاةِ الأصْليّ والزائد من الحروف فيها. ومن مزايا هذه الطريقة في الترتيب تيسير البحث للطالب لأنَّه يجدُ في المعْجم ضالّتهُ دونَ عناء، ثم فَصْلُها بيْن العربيّ الخالص والأعْجميّ من المداخل، فلا يُنْسبُ إلى اللغة ما ليْس منها. وقد أصْبحت هذه الطريقة في الترتيب في السنوات الثلاثين الأخيرة طريقة مبتغاة كثيرة الاتِّباع في تأليف المعاجم العربيّة، العامّة والمختَصّة. والغالب على ظن الكثيرين أنّها طريقة أوروبية حديثة قد ظهَرَتْ في المعاجم الأوروبيّة وأخذهَا مُعْجميُّونا المحدَثون عنها وطبَّقوها في معاجمهم. وليْس الأمرُ كذلك كما قد رأينا. فإنَّها طريقة عربيّة في الترتيب قديمة، وهي - كما ذكرنا - مظْهرٌ من مظاهر التميّز مهمٌ في التجربة المعجمية العربيّة في مجال المعـجم المختصّ والعامّ منه على السّواء.

الـفَـهَـارِس

تَـنْـبيـه

الفهارس الأربعة الأولى من الفهارِس التّالية تشتمل على ما ورد في متن الكتاب وفي التعاليق من أسْماء أعلام وعناوين كتب. وقد فصَلنا في فهرسـيْ الأعلام بيْن الأسماء العربيّة والمعرّبة، والأسْماء الأعجميّة المحْض. ونعني بالأسماء العربيّة والمعرّبة أسْماء العرب والمسلمين من القدماء والمحدَثين، سواء كتبوا بـاللغـة العربيّة أو كتبوا بلغات أعجميّة، وأسْماء الأعاجم القدماء الذين اشتهرت أسماؤهم في المصـادر العربيّـة الإسلاميّـة معرّبـة، مثل ديـوسقريـديس وجالينـوس وإبقـراط وأرسطوطاليس. . . إلخ. وعنينا بالأسْمَاءِ الأعجميّة المحْض أسْماءَ الأعْلام الأعاجم من المحدَثين.

أمّا الفهرسَان الخامس والسَادس فلم نذكر فيهما من البلدان والأماكن والأمم والشعوب والطوائف إلاّ مَا ورد في متْن الكتاب، أمَا ما ورد في التعاليق فقد أهْملناه. وقد اشتمل الفهرس الخامس على أسْماء البُلدان والأماكن العربيّة والمعرّبة، القديمة والأعجميّة الحديثة على السّوَاء.

1 - فهرَس أسمَاء الأعلَام العَربيَّة والمعَرّبة

2 - فهرس أسماء الأعلام الأعجمية

3 - فهرَس الكُتب العَربيَّة والمعَرَّبة

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

4 - فَهْرَس الكُتُب الأعجَميّة

- A -

- B -

- E -

- G -

- H -

- I -

- K -

- L -

- M -

- T -

5 - فهرَس البُلدَان ولأمَاكِن

6 - فهرس الأمم والشعوب والطوائف

7 - فهرس المـوَادّ

lexicographique ḫalīlienne était la base des dictionnaires arabes postérieurs puisque les lexicographes arabes étaient restés fidèles à la conception lexicologique ḫalīlienne.

Cependant, les dictionnaires arabes postérieurs aux IIe/ VIIIe siècles n'etaient pas uniquement des dictionnaires de langue. En effet, les Arabes ont composé dés le IIIe/ IXe siècle, des dictionnaires spécialisés consacrés à la terminologie scientifique et technique déjà florissante à cette époque. Ils ont donc trés tôt conçu ce genre de dictionnaires contenant des vocabulaires spécialisés des sciences et des techniques et surtout ceux de la médecine, de la pharmacologie, et des sciences annexes. Ces dictionnaires etaient, à l'origine, d'inspiration étrangère puisque l'influence du pharmaco-botaniste et médecin grec, Dioscoride, y était trés nette. Mais la conception générale de leur composition n'etait pas étrangère à la tradition ḫalīlienne. On y trouve, généralement, les mêmes techniques appliquées dans les dictionnaires de langue ainsi que les questions linguistiques qui préoccupaient les lexicographes, telles que les niveaux de langue, les sources du corpus, et les champs sémantiques et conceptuels des mots et des termes.

Toutefois, malgré son importance dans l'histoire de la linguistique arabe, cette *«lexicographie spécialisée»* sera sans cesse négligée pour de multiples raisons, dont la complexité du domaine et l'ignorance de ses sources, sont les plus fortes.

L'objectif essentiel du travail que nous présentons, et de faire l'esquisse générale aussi bien de l'histoire que des approches et des méthodes de ce genre lexicoraphique arabe. Quatre chapitres contiennent l'essentiel de cette esquisse. Dans le premier, nous avons fait l'historique des premières étapes de la lexicographie arabe en général et du dictionnaire scientifique spécialisé en particulier. Dans le second, nous avons donné de brefs aperçus sur nos sources, qui sont au nombre de dix-huit, et sur leurs auteurs. Les dictionnaires étudiés sont, essentiellement, de matière médicale *(Adwiya mutrada)*. Ils se situent, historiquement, entre les IVe/Xe et XIe/XVIIe siècles. Les troisième et quatrième chapitres sont consacrés à deux grands thèmes du dictionnaire, le premier est ce que nous appelons *«al- Ğam»*, c'est - à - dire la formation du corpus d'un dictionnaire. En étudiant ce thême, deux grandes questions ont été analysées: celle des sources du lexicographe et celle des niveaux de langue qu'il choisit. Le second thème est ce que nous appelons *«al-Waḍ'»*, c'est - à - dire la mise en oeuvre du dictionnaire. Deux grandes questions: le classement *(tartīb)* et la définition *(ta'rīf)*, sont liées à ce thème.

Préface

La linguistique moderne fait, généralement, la distinction entre le lexique et le dictionnaire, Le premier désigne l'ensemble des mots qui forment la langue d'une communauté linguistique quelconque, Il est divisible en sous-ensembles qui sont les vocabulaires, dans lesquels se réalisent les mots. Quant au dictionnaire, il désigne l'ouvrage dans lequel on présente le lexique d'une langue en enregistrant les lexèmes qui le composent.

Au lexique, on rattache la lexicologie, dont l'objet est l'étude scientifique des unités lexicales ou du vocabulaire. Au dictionnaire, on rattache la lexicographie que l'on définit comme «la technique de confection des dictionnaires et l'analyse linguistique de cette technique» (Cf. Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1973, p. 289).

Dans la tradition linguistique arabe, les deux disciplines sont étroilement associées. En fait, l'auteur du premier dictionnaire relativement exhaustif de l'arabe, al-Ḫalīl b. 'Aḥmad (m. 175/791), n'était pas un simple philalogue compilateur se contentant d'amasser des matériaux lexicaux, mais un vrai linguiste qui est parvenu à étaborer les élément essentiels d'une théorie linguistique générale, englobant la phonétique, la morphologie, la syntaxe et le lexique.

Dans l'introduction de son dictionnaire, *Kitāb al-'Ayn,* al-Ḫalīl a exposé sa théorie du lexique. Elle est fondée sur des règles de base qui définissent les structures morphologique et phonétique de la racine-vedette, ainsi que le procédé délimitant par la permutation consonantique *(taqlīb)* des différents «composés» *(murakkabāt)* des formes bilitères, trilitère, quadrilitères et quinquilitères des racine-vedettes. Les «composés» sont de deux genres: des signifiants attestés dans le vocabulaire et qui constituent les unités minimales du lexique, et des «insignifiants» qui sont de simples combinaisons consonantiques dépourvues de toute signification. Le premier, appelé *«musta'mal»* (usité), constitue, avec ses dérivés, la base du dictionnaire; l'autre, appelé *«muhmal»* (inusité) doit-être rejeté (Cf. sur la théorie d'al-Ḫalīl: *Mağallat al-Mu'ğamiyya.* VII, 1991, pp. 6-10).

Kitāb al- 'Ayn n'était donc pas une simple compilation lexicographique, mais une application d'une théorie lexicologique rigoureuse. La pratique

LE DICTIONNAIRE

ARABE SCIENTIFIQUE SPÉCIALISÉ

(Des origines jusqu'au milieu du XI^{e}/ XVII^{e} siècle)

Par

IBRĀHĪM BEN MRĀD

Faculté des Lettres

Université de Tunis I



Dar al-Gharb al-Islami



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI – B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم : 1993/2/2000/229

التنضيد: كومبيوتايب / بيروت

الطباعة: موءسسة جواد للطباعة والتصوير/بيروت